الباب الثالث

من أبواب هذا الكتاب

في بيان تفصيل مَقَالات فرق أهل الأهواء، وبيان فَضَائح كل فرقة منها على التفصيل.

هذا بابٌ يشتمل على فصول ثمانية، وهذه ترجمتها:

١ ـ فصل، في بيان مقالات فرق الرَّفْض.

٢ ـ فصل، في بيان مقالات فرق الخَوَارج.

٣ ـ فصل، في بيان مقالات فرق الاعتزال والقَدَر.

٤ ـ فصل، في بيان مَقَالات فرق المُرْجِئة.

٥ ـ فصل، في بيان مقالات فرق النجَّارية.

٦ ـ فصل، في بيان مقالات الضرارية، والبكرية، والجهمية.

٧ ـ فصل، في بيان مقالات الكَرَّامية.

٨ ـ فصل، في بيان مقالات المشبهة الداخلة في غمار الفرق التي ذكرناها.

وسنذكر في كل فصل منها مقتضاه على شرطه إن شاء اللَّه عز و جل.

الفصل الأول
من فصول هذا الباب

في بيان مقالات فرق الرَّفْض.

قد ذكَرْنَا قبلَ هذا أن الزيدية منهم ثلاثُ فرقٍ، والكَيْسَانية منهم فرقتان، والإماميةَ منهم خمسَ عَشْرَةَ فرقة، ونبدأ بذكر الزيدية، ثم الإمامية، ثم الكَيْسَانية، على الترتيب إن شاء اللَّه عز وجل.

ذكر الجارودية من الزيدية

أولاً: أتباع المعروف بأبي الجارُودِ[1]، وقد زعموا أن النبي ﷺ نَصَّ على إمامة عليٍّ بالوصف دون الاسم، وزعموا أيضاً أن الصحابة كفروا بتركهم بَيْعَةَ علي، وقالوا أيضاً: إن الحَسَنَ بن علي[2] كان هو الإمامَ بعد علي، ثم أخوه الحسين[3] كان

(١) وهو زياد بن أبي زياد، سماه أبو جعفر بن علي الباقر: سرحوب، وسرحوب: شيطان أعمى يسكن البحر.

(٢) أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب سبط رسول اللَّه ﷺ وريحانته وسيد شباب أهل الجنة، مناقبه كثيرة، روي أنه حج خمساً وعشرين حجة ماشياً والجنائب بين يديه، وخرج عن ماله ثلاث مرات وشاطره مرتين، وأعطى إنساناً يسأله خمسين ألف درهم وخمسمائة دينار وأعطى حمال ذلك طيلسان وقال: يكون كراؤه من عندي، ومر بصبيان معهم كسر خبز فاستضافوه فنزل عن فرسه وأكل معهم ثم حملهم إلى منزله فأطعمهم وكساهم وقال: البدء لهم، لأنهم لم يجدوا إلا ما أطعموني، ونحن نجد أكثر منه، وبلغه أن أبا ذر قال: الفقر إليَّ أحب من الغنى، والسقم أحب إليَّ من الصحة، فقال: يرحم اللَّه أبا ذر، أنا أقول: من اتكل على حسن اختيار اللَّه لم يحب غير ما اختاره. توفي في المدينة في شهر ربيع الأول سنة خمسين للهجرة عن سبع وأربعين سنة. (انظر شذرات الذهب ٦/ ٥٥).

(٣) أبو عبد اللَّه الحسين بن علي بن أبي طالب سبط رسول اللَّه ﷺ وريحانته استشهد في يوم عاشوراء سنة إحدى وستين للهجرة عن ست وخمسين سنة، ومن أسباب ذلك أنه كان قد أبى البيعة ليزيد حين بايع له أبوه الناس رابع أربعة: عبد اللَّه بن عمر وعبد اللَّه بن الزبير وعبد الرحمٰن بن أبي بكر، فلما مات معاوية جاءت كتب أهل العراق إلى الحسين يسألونه القدوم عليهم، فسار بجميع أهله حتى بلغ كربلاء، موضعاً بقرب الكوفة، فعرض له عبيد اللَّه بن زياد فقتلوه وقتلوا معه ولديه علياً الأكبر وعبد اللَّه وإخوته جعفراً ومحمداً وعتيقاً والعباس الأكبر وابن أخيه قاسم بن الحسن وأولاد عمه =

إماماً بعد الحسن.

وافترقت الجارودية في هذا الترتيب فرقتين: فرقة قالت أن علياً نصَّ على إمامة ابنه الحسن، ثم نص الحسنُ على إمامة أخيه الحسين بعده، ثم صارت الإمامة بعد الحسن والحسين شُورَى في ولدي الحسن والحسين، فمن خرج منهم شاهراً سيفَه داعياً إلى دينه وكان عالماً وعارفاً فهو الإمام، وزعمت الفرقة الثانية منهم أن النبي ﷺ هو الذي نصَّ على إمامة الحسن بعد علي، وإمامة الحسين بعد الحسن.

ثم افترقت الجارودية بعد هذا في الإمام المنتظر فرقاً:

منهم مَنْ لم يعين واحداً بالانتظار، وقال: كل مَنْ شهَر سيفه ودعا إلى دينه من ولدي الحسن والحسين فهو الإمام.

ومنهم مَنْ ينتظر محمد بن عبد اللّه بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب[1]، ولا يصدق بقتله، ولا بموته، ويزعم أنه هو المهديُّ المنتظر الذي

= محمداً وعوناً أبناء عبد اللّه بن جعفر بن أبي طالب ومسلم بن أبي طالب وابنيه عبد اللّه وعبد الرحمٰن (انظر شذرات الذهب ١/٦٦).

(١) ظهر في أول سنة خمس وأربعين ومائة، وخرج في مائتين وخمسين نفساً بالمدينة وهو على حمار، فوثب على متولي المدينة رباح وسجنه، وتتبع أصحاب رباح، ثم خطب الناس وبايعه بالخلافة أهل المدينة قاطبة طوعاً وكرهاً، وأظهر أنه قد خرج غضباً للّه، وما تخلف عنه من الوجوه إلا نفر يسير، واستعمل على مكة عاملاً وعلى اليمن والشام، فلم يتمكن عماله، وكان شديد الأدمة ضخماً فيه تمتمة، وندب المنصور لحربه ابن عمه عيسى بن موسى وقال: لا أبالي أيهما قتل صاحبه، لأن عيسى كان ولي العهد بعد المنصور، عقد له ذلك السفاح، وكان المنصور يود هلاكه ليولي مكانه ولده المهدي، وسار عيسى في أربعة آلاف، وكتب إلى الأشراف يستميلهم ويمنيهم، فتفرق عن محمد بن عبد اللّه ناس كثير، وأشير عليه باللحاق بمصر ليتقوى منها، فأبى وتحصن بالمدينة وعمق خندقها، لما أظله عيسى قال: قد أحللتكم من بيعتي، فإن هذا قد جاء في عَدد وعُدد، فتسللوا عن محمد وبقي في طائفة، فراسله عيسى يدعوه إلى الإنابة ويبذل له الأمان فلم يسمع، ثم أنذر عيسى أهل المدينة ورغبهم ورهبهم أياماً، ثم زحف على المدينة فظهر عليها وبادر محمداً وناشده اللّه ومحمد لا يرعوي. قال عثمان بن محمد بن خالد: إني لأحسب محمداً قتل بيده يومئذٍ سبعون رجلاً، وكان معه ثلاث مائة مقاتل، ثم قتل في المعركة وبعث عيسى برأسه إلى المنصور (انظر العبر ١/١٥٢).

يخرج فيملك الأرض، وقولُ هؤلاء فيه كقول المحمدية من الإمامية في انتظارها محمدَ بن عبد اللَّه بن الحسن بن الحسن بن علي.

ومنهم مَنْ ينتظر محمد بن القاسم[1] صاحب الطَّالِقَان[2] ولا يصدق بموته.

ومنهم مَنْ ينتظر يحيى بن عمر[3] الذي خرج بالكوفة، ولا يصدق بقتله ولا بموته.

فهذا قول الجارودية، وتكفيرُهم واجبٌ؛ لتكفيرهم أصحابَ رسول اللَّه عليه الصلاة والسلام.

ذكر السليمانية أو الجريرية منهم

هؤلاء أتباع سليمان بن جرير الزيدي الذي قال: إن الإمامة شُورَى، وإنها تنعقد بعقد رجلين من خيار الأمة، وأجاز إمامَةَ المفضول، وأثبت إمامة أبي بكر وعمر، وزعم أن الأمة تركت الأصْلَح في البيعة لهما، لأن علياً كان أوْلىٰ بالإمامة

(١) محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أمه صفية بنت موسى بن عمر بن علي بن الحسين، يكنى أبا جعفر، وكان من أهل العلم والفقه والدين والزهد وحسن المذهب، وكان يذهب إلى القول بالعدل والتوحيد، ويرى رأي الزيدية الجارودية، خرج في أيام المعتصم بالطالقان، فأخذه عبد اللَّه بن طاهر ووجه به إلى المعتصم بعد وقائع كانت بينه وبينه، وتوارى أيام المعتصم وأيام الواثق، ثم أخذ في أيام المتوكل فحمل إليه فحبس حتى مات في محبسه، ويقال أنه دس إليه سماً فمات منه (انظر مقاتل الطالبيين ص ٥٧٧).

(٢) الطالقان: بلدتان إحداهما بخراسان، بين مرو الروذ وبلخ، بينها وبين مرو الروذ ثلاث مراحل. قال الأصطخري: أكبر مدينة بخراسان طالقان (انظر مراصد الاطلاع ٢/ ٨٧٦).

(٣) ورد في الأصل: محمد بن عمر ولعل الصواب ما أثبتناه، ويحيى بن عمر بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو الحسين، ويكنى أبا الحسن، وأمه أم الحسن بنت عبد اللَّه بن إسماعيل بن عبد اللَّه بن جعفر بن أبي طالب رضي اللَّه عنه، كان قد خرج أيام المتوكل إلى خراسان فرده عبد اللَّه بن طاهر، فأمر المتوكل بتسليمه إلى عمر بن الفرج الرجخي فسلم إليه، فكلمه بكلام فيه بعض الغلظة، فرد عليه يحيى وشتمه، فشكى ذلك إلى المتوكل فأمر به فضرب درراً ثم حبسه في دار الفتح بن خاقان فمكث على ذلك مدة ثم أطلق، فمضى إلى بغداد فلم يزل بها حيناً حتى خرج إلى الكوفة فدعا إلى الرضا من آل محمد ﷺ وأظهر العدل وحسن السيرة بها إلى أن قتل رضوان اللَّه عليه (انظر مقاتل الطالبيين ص ٦٣٩).

منهما، إلا أن الخطأ في بيعتهما لم يوجب كفْراً، ولا فسقاً، وكَفَّرَ سليمانَ بن جريرٍ عثمان بالأحداث التي نَقَمَها الناقمون منه، وأهلُ السنة يكفرون سليمانَ بن جريرٍ من أجل أنه كَفّر عثمان رضي اللَّه عنه.

ذكر البُتْرية منهم[1]

منهم هؤلاء أتباع رجلين: أحدهما: الحسن بن صالح بن حي[2]، والأخير: كثير النواء الملقب بالأبتر، وقولهم كقول سليمان بن جرير في هذا الباب، غير أنهم توقفوا في عثمان ولم يُقْدِموا على ذمه ولا على مدحه، وهؤلاء أحسن حالاً عند أهل السنة من أصحاب سليمان بن جرير، وقد أخرج مسلم بن الحجاج حديث الحسن ابن صالح بن حي في مسنده الصحيح، ولم يخرج محمد بن إسماعيل البخاري حديثَه في الصحيح، ولكنه قال في كتاب (التاريخ الكبير): الحسن بن صالح بن حي الكوفي، سمع سماك بن حرب، ومات سنة سبع وستين ومائة، وهو من ثور همذان[3]، وكنيته أبو عبد اللَّه.

قال عبد القاهر: هؤلاء البترية، والسليمانية، من الزيدية كلُّهم يكفرون

---

(١) قال في الملل والنحل: الصالحية أصحاب الحسن بن صالح بن حي، والبترية أصحاب كثير النوى الأبتر، وهما متفقان في المذهب (انظر الملل والنحل ١/ ١٨٧).

(٢) الحسن بن صالح بن حي، ولد سنة مائة، ومات متخفياً سنة ثمان وستين ومائة، وكان من كبار الشيعة الزيدية وعظمائهم وعلمائهم، وكان فقيهاً متكلماً. وله من الكتب: كتاب التوحيد، كتابة إمامة ولد علي من فاطمة، كتاب الجامع في الفقه، وللحسن أخوان أحدهما علي بن صالح والآخر صالح بن صالح، هؤلاء على مذهب أخيهم الحسن، وكان علي متكلماً. قال محمد بن إسحاق: أكثر علماء المحدثين زيدية، وكذلك قوم من الفقهاء المحدثين مثل سفيان بن عيينة وسفيان الثوري وجلة من المحدثين (انظر الفهرست لابن النديم ص ٢٥٣).

(٣) همذان (بالتحريك والذال المعجمة وآخره نون). مدينة من الجبال، أعذبها ماء وأطيبها هواء، وهي أكبر مدينة بها، قيل: كانت أربع فراسخ في مثلها، وإنما خربها بُخْتَ نصَّر، ولم تزل بعد ذلك خراباً إلى أن عمرها بعد ذلك دارا بن دارا وحصنها ونقل أمواله إليها، وما زال محلاً للملوك ومعدناً لأهل الدين والفضل، إلا أن شتاءها مفرط البرد، حتى قيل فيه أشعار كثيرة وأفردت فيه كتب، إلا أنها مع ذلك كثيرة الزهر والرياحين في الربيع، وأرضهم منبت الزعفران، وعندهم أنواع من الألوان لا تكون في بلاد غيرهم، ولها أربعة وعشرون رستاقاً يطول تحديدها (انظر مراصد الاطلاع ٣/ ١٤٦٤).

الجارودية من الزيدية، لإقرار الجارودية على تكفير أبي بكر وعمر، والجارودية يكفرون السليمانية والبترية؛ لتركهما تكفير أبي بكر وعمر.

وحكى شيخنا أبو الحسن الأشعري في مقالته عن قوم من الزيدية يقال لهم: اليعقوبية أتباع رجل اسمه يعقوب[1] أنهم كانوا يتولون أبا بكر وعمر، ولكنهم لا يتبرأون ممن تبرأ منهما.

قال عبد القاهر: اجتمعت الفرقُ الثلاثُ الذين ذكرناهم من الزيدية على القول بأن أصحاب الكبائر من الأمة يكونون مخلَّدِينَ في النار، فهم من هذا الوجه كالخوارج الذين أيأسوا أشراء المذنبين من رحمة اللَّه تعالى وَ ﴿لَا يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾[2]، إنما قيل لهذه الفرق الثلاث وأتباعها (زَيْدِية) لقولهم بإمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب[3] في وقته، وإمامة ابنه يَحْيَى بن

(١) وهو الراهب يعقوب البرذعاني كان في القسطنطينية، قال بالأقانيم الثلاثة وأن الكلمة انقلبت لحماً ودماً فصار الإلَه هو المسيح وهو الظاهر بجسده بل هو هو، وقسم منهم قال إن المسيح هو اللَّه، وقسم آخر قال إن اللاهوت ظهر بالناسوت، وزعموا أيضاً أن المسيح جوهر واحد، أقنوم واحد، إلا أنه من جوهرين ولهم مزاعم أخرى (انظر الملل والنحل ١/ ٢٧٠).

(٢) سورة يوسف، الآية: ٨٧.

(٣) الإمام الشهيد زيد بن علي بن الحسين رضي اللَّه عنهم، بايعه خلق كثير، وحارب متولي العراق يومئذٍ هشام بن عبد الملك يوسف بن عمر الثقفي، فقتله يوسف وصلبه، ويوسف هذا هو ابن عمر، أبوه عم الحجاج بن يوسف، ولما خرج زيد يدعو إلى طاعته جاءته طائفة وقالوا: تبرأ من أبي بكر وعمر حتى نبايعك، فقال: بل أتبرأ ممن تبرأ منهما، فقالوا: إذاً نرفضك، فسموا رافضة من يومئذٍ، وسميت شيعته زيدية، وكان من أمر زيد رضي اللَّه عنه أن هشاماً لما عرف كماله واستجماعه لخلال الفضل كتب إلى عامله على الكوفة يوسف بن عمر بن أبي عقيل الثقفي يأمره أن يوجه زيداً إلى الحجاز ففعل، فلما بلغ زيد العذيب لحقته الشيعة وأخبروه أن الناس مجمعة عليه، ولم يزالوا به حتى رجع، فأقام بالكوفة سنة يبايع الناس مختفياً وبالبصرة نحو شهر، وكان ممن بايعه منصور بن المعتمر ومحمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى وهلال بن خباب بن الأرت قاضي المدائن وابن شبرمة ومسعر بن كدام وغيرهم، وأرسل إليه أبو حنيفة بثلاثين ألف درهم وحث الناس على نصره، وكان مريضاً، وكان قد أخذ عنه كثيراً، وحضر معه من أهله محمد بن عبد اللَّه النفس الزكية وعبد اللَّه بن علي بن الحسين، وكان ظهوره ليلة الأربعاء من دار معاوية بن إسحاق الأنصاري لسبع بقين من المحرم سنة إحدى أو اثنتين وعشرين ومائة، وقتل يوم الجمعة لثلاثة أيام من ظهوره وهو ابن ثلاث =

زيد[1] بعد زيد، وكان زيدُ بن علي قد بايعه على إمامته خمسَةَ عَشَر ألفَ رجلٍ من أهل الكوفة، وخرج بهم على والي العراق وهو يوسف بن عمر الثقفي[2] عامل هشام بن عبد الملك على العراقين، فلما استمر القتال بينه وبين يوسف بن عمر الثقفي قالوا له: إنا نَنْصُرُكَ على أعدائك بعد أن تخبرنا برأيك في أبي بكر وعمر اللذين ظَلَمَا جدَّك عليَّ بن أبي طالب، فقال زيد: إني لا أقول فيهما إلا خيراً، وما سمعت أبي يقول فيهما إلا خيراً، وإنما خرجْتُ على بني أمية الذين قتلوا جدِّي الحسينَ وأغاروا على المدينة يوم الحَرَّةِ[3]، ثم رَمَوْا بيت اللَّه بحجر المنجنيق والنار[4]، ففارقوه عند ذلك حتى قال لهم: رفضتموني، ومن يؤمئذٍ سموا رافضة، وثَبَتَ معه نضر بن خزيمة العنسي، ومعاوية بن إسحاق بن يزيد بن حارثة في مقدار مائتي رجل،

= وأربعين سنة، واستخرج بعد دفنه وصلب بالكناسة (تربة بالكوفة) أربع سنين، ونسجت العنكبوت على عورته ثم أنزل وأحرق وذر رماده رضي اللَّه عنه، روى عن أبيه وجماعة، وروى عنه شعبة (انظر شذرات الذهب ١/ ١٥٨).

(١) ذكر ابن العماد الحنبلي في كتابه شذرات الذهب نقلاً عن المسعودي في مروج الذهب أنه ظهر في أيام الوليد بن يزيد يحيى بن زيد بن علي بن أبي طالب بالجوزجان من بلاد خراسان منكراً للظلم وما عم الناس من الجور، فسير إليه نصر بن سيار سالم بن أحوز المازني، فقتل يحيى في المعركة بسهم أصابه في صدغه بقرية يقال لها (أرعونة) ودفن هنالك، وقبره مشهور (انظر شذرات الذهب ١/ ١٦٧).

(٢) قتل يوسف بن عمر الثقفي في السجن بدمشق، وكان سجنه يزيد بن الوليد مع الحكم وعثمان ابني الوليد بن يزيد اللذين يقال لهما: الجملان، فلما ولي إبراهيم بن الوليد وغلبه مروان، خافت جماعة إبراهيم أن يدخل مروان دمشق فيخرجهما مع يوسف، فندبوا لقتلهم يزيد بن خالد بن عبد اللَّه القسري، فقتلهم وأدرك الثأر بأبيه، فجعل في رجلي يوسف حبلاً وجرره الولدان في الشوارع، ففعل يزيد بن خالد مثل ذلك في ذلك الموضع، وكان ذلك سنة سبع وعشرين ومائة. (انظر شذرات الذهب ١/ ١٧٢).

(٣) الحرار في بلاد العرب كثيرة، والحرة كل أرض ذات حجارة سود نخرة كأنما أحرقته بالنار قد ألبستها، وقيل: إذا كانت كذلك وهي مستديرة فهي حرة، وما كان مستطيلاً ليس بواسع فهو لابة، ويقال كراع، وأكثر الحرار حول المدينة وتسمى مضافة إلى أماكنها (انظر مراصد الاطلاع ١/ ٣٩٤).
والحرة المقصودة هنا هي حرة واقم التي وقعت فيها موقعة بين يزيد بن معاوية وأهل المدينة (انظر نهاية الإرب ص ٤١٦).

(٤) انظر وقائع هذا الأمر في مروج الذهب (٣/ ١١٢).

وقاتلوا جند يوسف بن عمر الثقفي حتى قتلوا عن آخرهم، وقتل زيد، ثم نبش من قبره وصُلب، ثم أحرق بعد ذلك.

وهرب ابنُه يحيى بن زيد إلى خراسان، وخرج بناحية الجوزجان على نصر ابن سيار[1] والي خراسان، فبعث نصر بن سيار إليه سَلْمَ بن أحوز المازني[2] في ثلاثةِ آلافِ رجلٍ، فقتلوا يحيى بن زيد، ومشهدُه بجوزجان[3] معروفٌ.

قال عبد القاهر: روافضُ الكوفة مَوْصُوفون بالغَدْر والبُخْل، وقد سار المثلُ بهم فيهما حتى قيل: أبْخَلُ من كوفي، وأغْدَرُ من كوفي، والمشهور من غدرهم ثلاثة أشياء:

أحدها: أنهم بعد قتل علي رضي اللَّه عنه بايَعُوا ابنَه الحسنَ، فلما توجَّه لقتال معاوية غَدَروا به في سَاباَط المدائن، فطعنه سنان الجعفي في جَنْبِه فصَرَعَه عن فرسه، وكان ذلك أحَدَ أسباب مصالحته معاويَةَ.

والثاني: أنهم كاتبوا الحسينَ بن علي رضي اللَّه عنه، ودَعْوه إلى الكوفة لينصروه على يزيد بن معاوية[4] فاغترَّ بهم وخرج إليهم، فلما بلغ كَرْبَلاَء[5] غَدَرُوا به، وصاروا مع عُبَيْد اللَّه بن زياد يَداً واحدة عليه، حتى قُتِلَ الحسين وأكثر عشيرته بكربلاء.

والثالث: غَدْرُهم بزيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب بعد أن

(١) مات بساوة كمداً بعد أن غلب أبو مسلم على أكثر خراسان (انظر مروج الذهب ٣/ ٢٤٣).

(٢) وفي العبر وشذرات الذهب: أحور، غزا خوارزم سنة اثنتين وستين فصالحه أهله عليها. (انظر العبر ١/ ٤٨).

(٣) جوزجان (بالفتح ثم السكون والزاي والألف والنون). قرية من مخلاف. بعْدَان باليمن (انظر مراصد الاطلاع ١/ ٣٥٧).

(٤) توفي سنة أربع وستين في مدينة حمص بعد إصابته بالذبحة وذات الجنب (انظر شذرات الذهب ١/ ٧١٠).

(٥) كَرْبَلاء: بالمد، هو الموضع الذي قتل فيه الحسين بن علي رضي اللَّه عنه في طرف البرية عند الكوفة على جانب الفرات (انظر مراصد الاطلاع ٣/ ١١٥٤).

خرجوا معه على يوسف بن عمر، ثم نكثوا بيعته وأسلموه عند اشتداد القتال حتى قتِلَ وكان من أمره ما كان.

* * *

ذكر الكَيسَانية من الرافضة

هؤلاء أتباع المختار بن أبي عُبَيْد الثقفي[1] الذي قام بثأر الحسين بن علي ابن أبي طالب، وقَتَلَ أكثَرَ الذين قتلوا حسيناً بكَرْبَلاَء، وكان المختار يقال له: كَيْسَان؛ وقيل: إنه أخذ مقالته عن مولى لعلي رضي اللَّه عنه كان اسمه: كيسان.

وافترقت الكيسانية فرقاً يجمعها شيئان:

أحدهما: قولُهم بإمامة محمد ابن الحنفية وإليه كان يدعو المختارُ بنُ أبي عُبَيد.

والثاني: قولهم بجَوَاز البَدَاء على اللَّه عز وجل، ولهذهِ البِدْعَة قال بتكفيرهم كلُّ من لا يجيز البَدَاء على اللَّه سبحانه.

واختلف الكَيْسَانية في سبب إمامة محمد ابن الحنيفة، فزعم بعضهم أنه كان إماماً بعد أبيه علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه، واستدلَّ على ذلك بأن علياً دفع إليه الراية يوم الجَمَل وقال له:

أَطْعَنْهُمْ طَعْنَ أبيك تُحْمَدِ ... لا خَيْر في الحرب إذَا لَمْ تزبد

(١) المختار بن أبي عبيد الثقفي كان متلوناً كذاباً، يدعو مرة إلى محمد ابن الحنفية ومرة لابن الزبير، حتى ادعى آخراً أن جبريل يأتيه بالوحي من السماء، فلما تحقق ابن الزبير سوء حاله بعث أخاه المصعب لحربه، فقدم المصعب البصرة وتأهب منها، واجتمع إليه جيش الكوفة، فسار بهم جميعاً وعلى مقدمته عباد بن الحصين، وعلى ميمنته المهلب بن أبي صفرة، وعلى ميسرته عمر بن عبيد اللَّه بن معمر التيمي، فجهز المختار لحربهم أحمر بن شميط وكيسان، فهزمهم مصعب وقتل أحمر وكيسان، وقتل من جيش مصعب محمد بن الأشعث الكندي ابن أخت أبي بكر الصديق وعبيد اللَّه بن علي بن أبي طالب، وقتل من جند المختار عمر الأكبر بن علي بن أبي طالب، ثم سار جيش مصعب فدخلوا الكوفة وحصروا المختار بقصر الإمارة أياماً إلى أن قتله اللَّه في رمضان سنة سبع وستين. (انظر شذرات الذهب ١/ ٧٤).

وقال آخرون منهم: إن الإمامة بعد علي كانت لابنه الحسن، ثم للحُسَين بعد الحسن، ثم صارت إلى محمد ابن الحنفية بعد أخيه الحسين بوصية أخيه الحسين إليه حين هَرَبَ من المدينة إلى مكة حين طولب بالبَيْعة ليزيد بن معاوية.

ثم افترق الذين قالوا بإمامة محمد ابن الحنفية.

فزعم قوم منهم يقال لهم: الكربية، أصحاب أبي كرب الضرير: أن محمد ابن الحنفية حَيٌّ لم يمت، وأنه في جبل رَضْوَى[1] وعنده عينٌ من الماء وعين من العَسَل يأخذ منهما رزقه، وعن يمينه أسد، وعن يساره نمر، يحفظانه من أعدائه إلى وقت خروجه، وهو المهديُّ المنتظر.

وذهب الباقون من الكَيْسانية إلى الإقرار بموت محمد ابن الحنفية، واختلفوا في الإمام بعده، فمنهم من زعم أن الإمامة بعده رجعت إلى ابن أخيه علي بن الحسين زين العابدين[2]. ومنهم من قال برجوعها بعده إلى أبي هاشم عبد اللَّه بن

(١) رضوى (بفتح أوله وسكون ثانيه): جبل بين مكة والمدينة قرب ينبع على مسيرة يوم منها وعلى ليلتين من البحر، وشرقيه وادي الصفراء على يوم منه، به مياه كثيرة وأشجار في شعابه، يزعم الكيسانية أن محمد ابن الحنفية مقيم به حي يرزق، ومنه يقطع حجر المسن، يحمل إلى بدر يباع بها ويجلب إلى الآفاق. (انظر مراصد الاطلاع ٢/ ٦٢٠).

(٢) زين العابدين علي بن الحسين الهاشمي، ولد سنة ثمان وثلاثين بالكوفة أو سنة سبع، سمي زين العابدين لفرط عبادته، وكان ورده في اليوم والليلة ألف ركعة إلى أن مات، وكان يوم استشهد والده مريضاً، فلم يتعرضوا له، وكان عبد الملك يحترمه ويجله، وأمه سلامة، وقيل: غزالة بنت يزدجرد ملك فارس، سميت ثالثة ثلاث من بناته، في خلافة عمر أمر ببيعهن، فأشار علي بتقويمهن ويأخذهن من أختارهن، فأخذهن علي، فدفع واحدة لعبد اللَّه بن عمر، وأخرى لولده الحسين، وأخرى لمحمد بن أبي بكر الصديق، فولدت سالماً وزين العابدين والقسم بن محمد، فهم بنو خالة، وكان أهل المدينة يكرهون السراري حتى نشأ فيهم هؤلاء الثلاثة، وفاقوا فقهاء المدينة ورعاً فرغبت الناس في السراري، ومن بر زين العابدين لأمه أنه كان لا يأكل معها في صحفة ويقول: أخشى أن تسبق يدي إلى ما سبقت عينها إليه. ومن قوله: إن للَّه عباداً عبدوه رهبة فتلك عبادة العبيد، وآخرين عبدون رغبة فتلك عبادة التجار، وآخرين عبدوه شكراً فتلك عبادة الأحرار. وتكلم فيه رجل وافترى عليه، فقال له: إن كنت كما قلت فأستغفر اللَّه، وإن لم أكن كما قلت فاللَّه يغفر لك، فقبل رأسه وقال: جعلت فداك، لست كما قلت فأغفر، قال: غفر اللَّه لك، فقال له الرجل: اللَّه أعلم حيث يجعل رسالاته. وقصته مع هشام والفرزدق ومدح الفرزدق له مشهورة. =

محمد ابن الحنفية[1].

واختلف هؤلاء في الإمام بعد أبي هاشم، فمنهم من نقلها إلى محمد بن علي ابن عبد اللَّه بن عباس بن عبد المطلب[2] بوصية أبي هاشم إليه، وهذا قول الراوندية، ومنهم من زعم أن الإمامة بعد أبي هاشم صارت إلى بَيَان بن سمعان[3]، وزعموا أن رُوحَ اللَّه تعالى كانت في أبي هاشم، ثم انتقلت منه إلى بَيَان، ومنهم من زعم أن تلك الروح انتقلت من أبي هاشم إلى عبد اللَّه بن عمرو بن حرب، وادَّعَتْ هذه الفرقةُ إلٰهِيَّة عبد اللَّه بن عمرو بن حرب.

والبيانيةُ والحربيةُ كلتاهما من فرق الغُلَاة نذكرهما في الباب الذي نذكر فيه فرق الغُلَاة، وكان كُثَيِّر[4] الشاعر على مذهب الكَيْسَانية الذين ادَّعَوْا حياة محمد ابن الحنفية، ولم يصدقوا بموته؛ ولذا قال في قصيدة له:

= قال الزهري: ما رأيت أحداً أفقه من زين العابدين، لكنه قليل الحديث. وقال أبو حازم الأعرج: ما رأيت هاشمياً أفضل منه. وعن سعيد بن المسيب قال: ما رأيت أورع منه. وقال مالك: بلغني أن علي بن الحسين كان يصلي في اليوم والليلة ألف ركعة إلى أن مات سنة أربع وتسعين (انظر شذرات الذهب ١/ ١٠٤).

(١) أبو هاشم عبد اللَّه بن محمد ابن الحنفية الهاشمي المدني، وهو الذي أوصى إلى محمد بن علي بن عبد اللَّه بن عباس، وصرف الشيعة إليه، ودفع إليه كتباً، وأسر إليها أشياء، توفي سنة ثمان وتسعين (انظر شذرات الذهب ١/ ١١٣).

(٢) أبو عبد اللَّه محمد بن علي بن عبد اللَّه بن عباس الهاشمي، والد المنصور والسفاح، كان جميلاً وسيماً مهيباً نبيلاً، وكان دعاة العباسيين يكاتبونه ويلقبونه بالإمام توفي سنة خمس وعشرين ومائة وله ستون سنة (انظر شذرات الذهب ١/ ١٦٦).

(٣) قال بانتقال الإمامة من أبي هاشم إليه، وهو من الغلاة القائلين بإلٰهية أمير المؤمنين علي رضي عنه، قال: حل في علي جزء إلٰهي واتحد بجسده، فيه كان يعلم الغيب إذا أخبر عن الملاحم وصح الخبر، وبه كان يحارب الكفار وله النصرة والظفر وبه قلع باب خيبر... ثم ادعى بيان أنه قد انتقل إليه الجزء الإلٰهي بنوع من التناسخ، ولذلك استحق أن يكون إماماً وخليفة، وذلك الجزء هو الذي استحق به آدم عليه السلام سجود الملائكة له. وله مزاعم أخرى (انظر الملل والنحل ١/ ١٧٦).

(٤) أبو صخر كثير بن عبد الرحمٰن بن أبي جمعة الأسود بن عامر بن عويمر الخزاعي، أحد عشاق العرب المشهورين به، صاحب عزة، وإنما صغر لشدة قصره، وكان يحمق، وهو من غلاة الشيعة الموقنين بالرجعة، توفي سنة خمس ومائة. (انظر وفيات الأعيان ٤/ ١٠٦). و (شذرات الذهب ١/ ١٣١).

ألاَ إنَّ الأئمَّـةَ مِـنْ قُـرَيْـشٍ وُلاَةَ الحـقِّ أرْبَعَـةٌ سَـوَاءُ
علـيٌّ وَالثَّـلاَثَـةُ مِـنْ بَنِيـهِ هُـمُ الأسْبَاطُ لَيْسَ بِهِـمْ خَفَـاءُ
فسِبْـطٌ سِبْـطُ إيمَـانٍ وَبِـرٍّ وَسِبْـطٌ غَيَّبَتْـهُ كَـرْبَـلاَءُ
وسِبْطٌ لاَ يَـذُوقُ المَـوْتَ حَتَّى يَقُـودَ الخَيْـلَ يَقْـدُمُهَـا اللِّـوَاءُ
تغَيَّـبَ لاَ يُـرَى فِيهِـمْ زَمَـانـاً بِـرَضْـوَى عِنْـدَهُ عَسَـلٌ وَمَـاءُ

قال عبد القاهر: أجَبْنَاه على أبياته هذه بقولنا:

وُلاَةُ الحـقِّ أربعـةٌ ولكـن لِثَانِي اثْنَيْن[1] قَدْ سَبَقَ الْعَلاَءُ
وفَارُوق[2] الْوَرَى أضْحَى إمَاماً وَذُو النُّورَيْنِ[3] بَعْدُ لَهُ الْوَلاَءُ
علـيٌّ بَعْـدَهُـمْ أضْحَـىٰ إمَـامـاً بِتَـرْتِيبِـي لَهُـمْ نَـزَلَ القَضَـاءُ
ومُبْغِـضُ مَـنْ ذَكَـرْنَـاهُ لَعِيـنٌ وَفِـي نَـارِ الجَحِيـمِ لَـهُ الْجَـزَاءُ
وأهْـلُ الـرّفْض قـومٌ كـالنَّصَارَى حَيَـارَى مـا لحيـرَتِهِـمْ دَوَاءُ

(١) قال تعالى في سورة التوبة الآية ٤٠: ﴿إلا تنصروه فقد نصره اللَّه إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن اللَّه معنا فأنزل اللَّه سكينته عليه وأيده بجنود لم تروها وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة اللَّه هي العليا واللَّه عزيز حكيم﴾ والثاني هنا هو أبي بكر الصديق رضي اللَّه عنه، ذكر ابن هشام في السيرة (٢/ ١٣٢) أن العرب سمعوا يوماً صوتاً يتغنى بشعر ولا يرون قائله:

جـزى اللَّـه رب النـاس خيـر جـزائـه رفيقيـن حـلا خيمتـي أم معبـد
همـا نـزلا بـالبـر ثـم تـروحـا فـأفلـح مـن أمسـى رفيـق محمـد
ليهـن بنـي كعـب مكـان فتـاتهـم ومقعـدهـا للمـؤمنيـن بمـرصـد

(٢) وهو سيدنا عمر بن الخطاب رضي اللَّه عنه.

(٣) وهو لقب سيدنا عثمان بن عفان رضي اللَّه عنه لزواجه من ابنتي رسول اللَّه ﷺ، حيث تزوج أولاً رقية التي توفيت يوم بدر في رمضان سنة اثنتين للهجرة، ثم تزوج أم كلثوم في السنة الثالثة للهجرة وتوفيت في شعبان سنة تسع من الهجرة.

وقال كُثَير أيضاً في رَفْضه:

برئْتُ إلى الإلٰهِ منَ ابْنِ أرْوَى[1] وَمِـنْ دِيـنِ الْخَـوَارِجِ أجْمَعِينَـا
وَمِـنْ عُمَرٍ برئْتُ ومن عَتِيقٍ[2] غَـدَاة دَعَـا أميـرَ المـؤمنينـا

وقد أجبناه عن هذين البيتين:

بَـرِئْـتَ إلـى الإلٰـهِ ببُغْـضِ قـومٍ بِهِـمْ أحْيَـا الإلٰـهُ المـؤمنينـا
ومـا ضَـرَّ ابْنِ أرْوَى مِنْكَ بُغْضٌ وَبُغْـضُ البـرِّ دِيـنُ الكـافـرينـا
أبُـو بكـرٍ لنـا حقًّـا إمـامٌ عَلَى رَغْـمِ الـروافض أجمعينا
وفَـاروقُ الـورى عُمَـر بحـقٍّ يُقَـالُ لـه أميـرُ المـؤمنينـا

وقال كثير في قصيدة أيضاً:

أَلَا قُـلْ للـوَصِـيِّ فَـدَتْكَ نَفْسِي أطَلْـتَ بِـذَلِـكَ الجَبَـلِ المُقَـامَـا
أضَـرَّ بِمَعْشَـرٍ وَالَـوْكَ مِنَّـا وَسَمَّـوْكَ الخَلِيفَـةَ وَالْإِمَـامَـا
وَعَـادَوْا فيكَ أهْـلَ الأرضِ طُـرًّا مُقَـامُـكَ عنـدهُـمْ سِتِّـينَ عَـامـا
ومَـا ذَاقَ ابْنُ خَوْلَةَ طعم مَوْتٍ وَلَا وَارَتْ لـه أرضٌ عِظَـامَـا
لقد أمْسَى بمجرى شِعْبِ رَضْوَى تُـرَاجِعُـه المَـلَائِكَـةُ الكَـلَامَـا
وإنَّ لَـهُ لـرزْقـاً كـلَّ يـوم وأشْـرِبَـةً يعُـلُّ بِهَـا الطَّعَـامَـا

وقد أجبناه عن هذا الشعر بقولنا:

لَقَـدْ أفْنَيْـتَ عمـرَكَ بـانتظـارٍ لمـن وارى التـرابُ لـه عِظَـامَـا

---

(١) والمقصود هنا سيدنا عثمان رضي اللَّه عنه لأن أمه اسمها أروى بنت كُرَيز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس بن عبد مناف، وأمها أم حكيم البيضاء بنت عبد المطلب عمة رسول اللَّه ﷺ.

(٢) وهو سيدنا أبو بكر الصديق رضي اللَّه عنه، قيل اسمه عتيق، والصواب أن عتيقاً لقب له لا اسم، ولقب بهذا الاسم لعتقه من النار، وعن الليث بن سعد إنه لقب بذلك لحسن وجهه وجماله. روى الترمذي بإسناده عن عائشة رضي اللَّه عنها أن رسول اللَّه ﷺ قال: «أبو بكر عتيق اللَّه من النار».

فليس بشِعْبِ رَضْوَاء إمَامٌ تُرَاجعهُ الملائكةُ الكلاما
ولا مَنْ عِنْدَه عَسَل وماء وأشْرِبَةٌ يعلُّ بها الطعاما
وَقَدْ ذَاقَ ابن خَوْلَةَ طعم مَوْتٍ كما قد ذاق وَالِدُهُ الْحِمَامَا
ولو خَلَدَ امرؤٌ لعُلُوِّ مجدٍ لعاش المُصْطَفَى أبداً وَدَامَا

وكان الشاعر المعروف بالسيد الحميري[1] أيضاً على مذهب الكَيْسَانية الذين ينتظرون محمد ابن الحنفية، ويزعمون أنه محبوس بجبل رَضْوَى، إلى أن يؤذَنَ له بالخروج، ولهذا قال في شعر له:

ولكن كُلُّ مَنْ في الأرض فَانٍ بذا حَكَمَ الَّذِي خَلَقَ الْأَنَامَا

وكان أول من قام بدعوة الكَيْسَانية إلى إمامة محمد ابن الحنفية المختارُ بن أبي عُبَيْد الثقفي، وكان السببُ في ذلك أن عُبَيْد اللَّه بن زياد لما فرغ من قتل مُسْلم بن عقيل[2]، وفرغ من قتل الحسين بن علي رضي اللَّه عنه، رُفِعَ إليه أن المختار بن أبي عُبَيْد كان ممن خرج مع مسلم بن عقيل ثم اختفَى، فأمر بإحضاره، فلما دخل عليه رماه بعمود كان في يده فشَتَر عينه[3] وحبسه، فتشفَّع إليه في أمره قوم، فأخرجه من الحبس، وقال له: قد أجَّلْتك ثلاثة أيام، فإن خرجت فيها من الكوفة وإلاَّ ضربتُ عنقك، فخرج المختار هارباً من الكوفة إلى مكة، وبايع عبد اللَّه بن الزبير[4] وبقي معه إلى أن قاتل ابنُ الزبير جند يزيد بن معاوية الذين كانوا

(١) السيد الحميري الشاعر المشهور، وهو إسماعيل بن محمد بن بكار بن يزيد، ذكره ابن ماكولا في كتاب (الإكمال) ولقبه السيد، وكنيته أبو هاشم، وهو من كبار الشيعة، وله في ذلك أخبار وأشعار مشهورة (انظر وفيات الأعيان ٦/ ٣٤٣).

(٢) مسلم بن عقيل بن أبي طالب قتل مع الحسين سنة إحدى وستين (انظر العبر ١/ ٤٨).

(٣) الشَّتَرُ: انقلاب في جفن العين الأسفل.

(٤) أبو بكر عبد اللَّه بن الزبير بن العوام رضي اللَّه عنهما، ويقال: أبو خُبيب، ويقال: أبو بكير القرشي الأسدي المدني الصحابي ابن الصحابي، وأمه أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي اللَّه عنهما، وأبوه الزبير أحد العشرة المشهور لهم بالجنة، وحواري رسول اللَّه ﷺ، وأمه بنت أبي بكر. وجدته لأبيه صفية بنت عبد المطلب عمة رسول اللَّه ﷺ، ورضي عنها، أسلمت وهاجرت، وهو أول مولود ولد =

تحت راية الحُصَيْن بن نمير السكوني، واشتدت نكاية المختار في تلك الحروب على أهل الشام، ثم مات يزيد بن معاوية ورجَعَ جندُ الشام إلى الشام، واستقام لابن الزبير ولايةُ الحجاز واليمن، والعراق، وفارس، ولقي المختار من ابن الزبير جَفْوَة، فهرب منه إلى الكوفة، ووالِيها يومئذٍ عبدُ اللَّه بن يزيد الأنصاري من قبل عبد اللَّه بن الزبير، فلما دخل الكوفَةَ بعث رسُلَهُ إلى شيعة الكوفة ونوَاحيها إلى المدائن، ودعاهم إلى البيعة له، ووعَدَهم أنه يخرج طالباً بثأر الحسين بن علي رضي اللَّه عنه، ودعاهم إلى محمد ابن الحنفية، وزعم أن ابن الحنفية قد اسْتَخْلَفه، وأنه قد أمرهم بطاعته، وعَزَلَ ابنُ الزبير في خلال ذلك عبدَ اللَّه بن زيد الأنصاري عن الكوفة، ووَلاَّها عبد اللَّه بن مُطِيع العَدَوي[1] واجتمع إلى المختار مَنْ بايعه في السر، وكانوا زُهَاء سبعةَ عشَرَ ألفَ رجلٍ، ودخل في بيعته عبدُ اللَّه بن الحر الذي لم يكن في زمانه أشجع منه، وإبراهيمُ بن مالكٍ الأشترِ، ولم يكن في شيعة الكوفة أجمل منه ولا أكثر منه تَبَعاً، فخرج به على والي الكوفة عبدِ اللَّه بن مُطيع، وهو يومئذٍ في عشرين ألفاً، ودامت الحرب بينهما أياماً، ووقعت الهزيمة في آخرها على الزبيرية، واستولى

= للمهاجرين إلى المدينة بعد الهجرة، وفرح المسلمون بولادته فرحاً شديداً لأن اليهود كانوا يقولون: قد سحرناهم فلا يولد لهم، فأكذبهم اللَّه تعالى، فحنكه رسول اللَّه ﷺ بتمرة لاكها، فكان ريق رسول اللَّه ﷺ أول شيء نزل في جوفه، وسماه عبد اللَّه، وكناه أبا بكر بكنية جده أبي بكر الصديق رضي اللَّه عنه، وسماه باسمه، قال ابن عبد البر: وولد بعد عشرين شهراً من الهجرة، وقيل: في السنة الأولى، وكان صواماً قواماً طويل الصلاة، وصولاً للرحم، عظيم الشجاعة، ومن مجاهدته في العبادة المنقولة عنه أنه قسم الدهر ثلاث ليال، ليلة يصلي قائماً حتى الصباح، وليلة راكعاً حتى الصباح، وليلة ساجداً حتى الصباح، وغزا عبد اللَّه بن الزبير أفريقية مع عبد اللَّه بن سعد بن أبي سرح، فأتاهم ملك أفريقية في مائة وعشرين ألفاً، وكان المسلمون عشرين ألفاً، فسقط في أيديهم فنظر ابن الزبير ملكهم قد خرج من عسكره، فأخذ ابن الزبير جماعة فقصده، فقتله، ثم كان الفتح على يديه، ولما مات يزيد بن معاوية منتصف شهر ربيع الأول سنة أربع وستين بويع لعبد اللَّه بن الزبير بالخلافة، وأطاعه أهل الحجاز واليمن والعراق وخراسان، وجدد عمارة الكعبة، وبقي في الخلافة إلى أن حصره الحجاج بن يوسف بمكة أول ليلة من ذي الحجة سنة ثنتين وسبعين، وحج الحجاج بالناس، ولم يزل يحاصره إلى أن قتله يوم الثلاثاء سابع عشر في جمادى الأولى سنة ثلاث وسبعين (انظر تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١/ ٢٦٦).

(١) قتل مع عبد اللَّه بن الزبير سنة ثلاث وسبعين (انظر شذرات الذهب ١/ ٨٠).

المختار على الكوفة ونواحيها، وقَتَل كُلَّ من كان بالكوفة من الذين قاتلوا الحسين بن علي بكربلاء، ثم خطَبَ الناس فقال في خطبته:

الحمد للَّه الذي وعَدَ وليه النَّصْر، وعدوَّه الخُسْر، وجعلهما إلى آخر الدهر قَضَاءً مَقْضِيًّا، ووعداً مأتيًّا، يا أيها الناس قد سمعنا دعوة الداعي وقبلنا قول الداعي، فكم من باغٍ وباغية، وقتلى في الواعية، فهلموا عبادَ اللَّه إلى بَيْعة الهدى، ومجاهدة العِدَى، فإني أنا المُسَلَّط على المُحِلِّين، والطالب بثأر ابن بنت خاتم النبيين ثم نزل عن منبرِه.

وأنفذ بصاحب شرطته إلى دار عمر بن سعد حتى أخذ رأسَه، ثم أخذ رأس ابنه جعفر بن عمر، وهو ابن أخت المختار، وقال: ذاك برأس الحُسَيْن، وهذا برأس ابن الحسين الكبير، ثم بعث بإبراهيم بن مالك الأشتر مع ستة آلاف رجل إلى حرب عبيد اللَّه بن زياد، وهو يومئذٍ بالموصل في ثمانين ألفاً من جند الشام قد ولاَّه عليهم عبدُ الملك بن مروان، فلما التقى الجيشان على باب الموصل انهزم جند الشام، وقتل منهم سبعون ألفاً في المعركة، وقتل عبيد اللَّه بن زياد والحصين بن نُمَيْر السكوني[1]، وأنفذ إبراهيم بن الأشتر برؤوسهم إلى المختار، فلما تمت للمختار ولاية الكوفة والجزيرة والعراقين إلى حدود أرمينية[2] تكهَّنَ بعد ذلك، وسَجَعَ[3] كأسجاع الكَهَنة، وحكى أيضاً أنه ادَّعَى نزول الوحي عليه.

فمن أسجاعه قوله: أما والذي أنزل القرآن، وبين الفرقان، وشرع الأديان،

---

(١) الذي رمى الكعبة بالمنجنيق حتى تضعضع بناؤها وذلك في حرب عبد اللَّه بن الزبير.

(٢) إرْمِينِيَة (بكسر أوله، ويفتح، وسكون ثانيه وكسر الميم، وياء ساكنة، وكسر النون، وياء خفيفة مفتوحة): اسم لصقع واسع عظيم في جهة الشمال وحدها من برزعة إلى باب الأبواب، ومن الجهة الأخرى إلى بلاد الروم وجبل القبق، وهي صغرى وكبرى، فالصغرى تفليس ونواحيها، والكبرى خِلاط ونواحيها، وقيل: أربع، الأوج بيلقان وقبلَه وشِروان وما انضم إليها، والثانية جُرْزان وصُغْدبيل وباب فيروز قُباذ واللكز، والثالثة البفرجان ودبيل وسراج طير وبغروند والنشوى، والرابعة وبها قبر صفوان بن المعطل السلمي صاحب رسول اللَّه ﷺ قرب حصن زياد، منها شِمْشَاط وقاليقلا وأَرْجِيش وباجُنَيْس. (انظر مراصد الاطلاع ١/ ٦٠).

(٣) يقال: سجع الرجل كلامه إذا جعل لكلامه فواصل كقوافي الشعر ولم يكن موزوناً.

وكره العصيان، لأقتلَنَّ البغاة من أزد عمان، ومَذْحج وهمذان، ونَهْد وخَوْلان، وبكر وهَزَّان، وتُعَل ونَبْهَان، وعبس وذُبْيَان، وقيس عَيْلَان.

ثم قال: وحق السميع العليم، العليّ العظيم، العزيز الحكيم، الرحمٰن الرحيم لأعركن عَرْكَ الأديم[1]، أشرافَ بني تميم.

ثم رفع خبر المختار إلى ابن الحنفية، وخاف من جهته الفتنَةَ في الدين، فأراد قدوم العراق ليصير إليه الذين اعتقدوا إمامته، وسمع المختار ذلك، فخاف من قدومه العراق ذهابَ رياسته وولايته، فقال لجنده: إنَّا على بَيْعة المهديِّ، ولكن للمهدي علامة، وهو أن يُضْرَبَ بالسيف ضربة، فإن لم يقطع السيف جلده فهو المهدي، وانتهى قولُه هذا إلى ابن الحنفية، فأقام بمكة خوفاً من أن يقتله المختار بالكوفة.

ثم إن المختار خدعته السَّبَئِيّة[2] الغُلَاة من الرافضة فقالوا له: أنت حُجَّة هذا الزمان، وحملوه على دعوى النبوة، فادعاها عند خواصه، وزعم أن الوحي ينزل عليه، وسجع بعد ذلك فقال: أما وممشى السحاب، الشديد العقاب، السريع

(١) عرك الأديم وغيره يعركه عركاً: دلكه دَلكاً، وعركت القوم في الحرب عركاً وعرك بجنبه ما كان من صاحبه يعركه، كأنه حكه حتى عفاه، وهو من ذلك، وفي الأخبار أن ابن عباس قال للحُطيئة: هلا عركت بجنبك ما كان من الزبرقان؟ قال:

إذا أنت لم تعرك بجنبك بعض ما ... يريب من الأدنى رماك الأباعد

العاركين مظالمي بجنوبهم ... والملبسي فئوبهم لي أوسع

أي خيرهم علي ضاف، وعركه الدهر: حنكه، وعركتهم الحرب تعركهم عركاً: دارت عليهم، وكلاهما على المثل، قال زهير:

فتعركككم عرك الرحى بثِفَالها ... وتلقح كِشافاً ثم تحمل فتتئم

(انظر لسان العرب ٤/ ٤٦٥).

(٢) هم أصحاب عبد اللَّه بن سبأ الذي قال لعلي كرم اللَّه وجهه: أنت، أنت، يعني: أنت الإلٰه، فنفاه إلى المدائن، زعموا أنه كان يهودياً فأسلم، وكان في اليهودية يقول في يوشع بن نون وصي موسى عليهما السلام مثل ما قال في علي رضي اللَّه عنه، وهو أول من أظهر القول بالنص بإمامة علي رضي اللَّه عنه، ومنه انشعبت أصناف الغلاة. (انظر ما ذكره المؤلف عن هذه الفرقة ص ٢١٤ والملل والنحل ١/ ٢٠٤).

الحساب، العزيز الوهاب، القدير الغَلَّاب، لأنبشن قبر ابن شهاب المُفْتَرِي الكذاب، المجرم المرتاب، ثم ورب العالمين، وربِّ البلد الأمين، لأقتلَنَّ الشاعر المَهِين، وراجزَ المارقين، وأولياء الكافرين، وأعوانَ الظالمين، وإخوان الشياطين، الذين اجتمعوا على الأباطيل، وتَقَوَّلُوا عليَّ الأقاويل، وليس خطابي إلا لذوي الأخلاق الحميدة، والأفعال السديدة، والآراء العتيدة، والنفوس السعيدة.

ثم خطَبَ بعد ذلك فقال في خطبته: الحمد للَّه الذي جعلني بصيراً، ونوَّرَ قلبي تنويراً، واللَّه لأحرقَنَّ بالمصر دُورَا، ولأنبشنَّ بها قبوراً، ولأشْفِيَنَّ منها صدوراً، وكفى باللَّه هادياً ونصيراً.

ثم أقسم فقال: برب الحرم، والبيت المحرم، والركن المكرم، والمسجد المعظم، وحق ذي القلم، ليُرْفَعَنَّ لي عَلَم، من هنا إلى إضَم[1]، ثم إلى أكناف[2] ذي سَلَم.

ثم قال: أما ورب السماء لتنزلَنَّ نار من السماء، فلتحْرقَنَّ دار أسماء، فأُنْهِيَ هذا القول إلى أسماء بن خارجة[3] فقال: قد سَجَع بي أبو إسحاق وأنه سيحرق داري، وهَرَبَ من داره، وبعث المختار إلى داره مَنْ أحرقها بالليل، وأظهر من عنده أن ناراً من السماء نزلت فأحرقتها.

---

(١) إضم (بالكسر ثم بالفتح وميم) ذو إضم؛ ماء تطؤه الحاج، بين مكة واليمامة عند السُّمينة، وقيل: جوف هناك به ماء وأماكن يقال لها الحناظل، وقيل: هو الوادي الذي فيه مدينة رسول اللَّه ﷺ، بأعلاها تمر القناة التي تمر دوين المدينة، وآخره يصب في البحر، وإضم: واد لأشجع وجهينة، به يوم للعرب، وإضم أيضاً: جبل بين اليمامة وضرية، وأضم (بالضم ثم السكون): موضع في شعر عنترة:

كنا إذا نفر المطي بنا ... وبدت لنا أحواضُ ذي أُضُمِ

(انظر مراصد الاطلاع ١/ ٩٠).

(٢) الكنف (بفتحتين): الجانب، والجمع: أكناف، مثل سبب وأسباب.

(٣) أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري أبو حسان الكوفي. قال أبو حسان الزيادي: مات سنة ستين وله ثمانون سنة. قلت: فعلى هذا يكون مولده قبل المبعث، وقال ابن حبان: مات سنة خمس وستين، ووافق على مقدار سنه. (انظر الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ١٠٤).

ثم إن أهل الكوفة خرجُوا على المختار لما تكهَّن، واجتمعت السبئية إليه مع عَبيد أهل الكوفة لأنه وعَدَهم أن يعطيهم أموال ساداتهم، وقاتلَ بهم الخارجين عليه، فظفر بهم، وقَتَلَ منهم الكثير، وأسَرَ جماعة منهم، وكان في الأسَرَاء رجل يقال له سُرَاقة بن مِرْداس البارقي فقُدِّمَ إلى المختار، وخاف البارقي أن يأمر بقتله، فقال للذين أسروه وقدموه إلى المختار: ما أنتُمْ أسرتمونا ولا أنتم هزمتمونا بعدتكم، وإنما هزمَنَا الملائكة الذين رأيناهم على الخيل البُلْقِ فوق عسكركم، فأعجب المختارَ قولُه هذا، فأطلق عنه، فلحق بمُصْعب بن الزبير بالبصرة، وكتب منها إلى المختار هذه الأبيات:

أَلَا أَبْلِغْ أَبَا إِسْحَاقَ أَنِّي ... رَأَيْتُ البُلْقَ دُهْماً مُصْمَتَاتِ
أُرِي عينيَّ ما لم تَنْظُراه ... كِلَانَا عالم بالتُّرَّهَاتِ
كَفَرْتُ بوَحْيكم وجعلْتُ نَذْراً ... عليَّ قِتَالَكم حَتَّى المَمَاتِ

وفي هذا الذي ذكرناه بيان سبب كَهَانة المختار ودَعْواه الوحْيَ إليه.

وأما سبب قوله بجواز البَدَاء على اللَّه عز وجل فهو أن إبراهيم بن الأشتر لمَّا بلغه أن المختار تكهَّنَ وادعى نزول الوحي إليه قعد عن نُصْرَته، واستولى لنفسه على بلاد الجزيرة، وعلم مُصْعَب بن الزبير أن إبراهيم بن الأشتر لا ينصر المختار، فطمع عند ذلك في قَهْر المختار، ولحق به عبيدُ اللَّه بن الحرِّ الجعفي[1]، ومحمد بن الأشعث الكِنْدِي[2]، وأكثر سادات الكوفة، غيظاً منهم على المختار، لاستيلائه على أموالهم وعبيدهم، وأطمعوا مُصْعباً في أخذ الكوفة قهراً، فخرج مصعب من البصرة في سبعة آلاف رجل من عنده سوى من انضمَّ إليه من سادات الكوفة، وجعل على

(١) عبيد اللَّه بن الحر بن عمرو بن خالد بن المجمع بن مالك بن كعب بن عون بن حَرِيم بن جعفي الشاعر الفاتك، وكان عثمانياً، خرج عن الكوفة إلى معاوية وشهد معه صفين (انظر جمهرة أنساب العرب ١/ ٤١٠).

(٢) محمد بن الأشعث الكندي ابن أخت أبي بكر الصديق قتل سنة سبع وستين في حربه مع المختار بن أبي عبيد الثقفي. (انظر شذرات الذهب ١/ ٧٥).

مقدِّمته المهلَّبِ بن أبي صُفْرة[1] مع أتباعه من الأزد، وجعل أعِنَّةَ الخيل إلى عبيد اللَّه بن مَعْمَر التَّيْمِيّ[2]، وجعل الأحْنَفَ بن قيس[3] على خيل تميم، فلمّا انتهى

(١) المهلب بن أبي صفرة الأزدي أمير خراسان، صاحب الحروب والفتوح، أمير عبد الملك بن مروان على خراسان. قال أبو إسحاق السبيعي: لم أر أميراً أيمن نقيبة ولا أشجع لقاءً ولا أبعد مما يكره ولا أقرب مما يحب من المهلب. ومولده عام الفتح، ولأبيه صحبة، وأبو صفرة هو: ظالم بن سراق من أزد العتيك أزد دبا، ودبا بين عمان والبصرة. وقال عبد اللَّه بن الزبير: هو سيد العراق، وخلف أولاداً نجباً كراماً، قيل: بلغ عددهم ثلاثمائة ولد، وحمى البصرة من الشراه بعد جلاء أهلها عنها إلا من كانت به قوة، فهي تسمى بصرة المهلب، قال ابن قتيبة: ولم يكن يعاب إلا بالكذب، وقيل: فيه راج الكذب، وكان ولي خراسان، فعمل عليها خمس سنين، ومات بمرو الروذ من نواحي هراة، بينها وبين بلخ، واستخلف ابنه يزيد بن المهلب، ويزيد ابن ثلاثين سنة، فعزله عبد الملك بن مروان برأي الحجاج ومشورته، وولي قتيبة بن مسلم. توفي سنة اثنتين وثمانين (انظر شذرات الذهب ١/ ٩٠).

(٢) عبيد اللَّه بن معمرة التيمي، كان أحد الأجواد، اشترى جارية تسمى: الكاملة بعشرين ألف دينار، وكانت لفتى قد أدبها أحسن الأدب فأملق، فباعها وهو مغرم بها، فأنشدت أبياتاً فيها:

عليك سلام لا زيارة بيننا ... ولا وصل إلا أن يشاء ابن معمر

فرق لها عبيد اللَّه وردها عليه وثمنها.

قتل في خلافة سيدنا عثمان بن عفان رضي اللَّه عنه برستاق من رساتيق اصطخر سنة اثنتين وثلاثين عن أربعين سنة (انظر شذرات الذهب ١/ ٣٨).

(٣) أبو بحر الأحنف بن قيس التميمي السعدي، كان من سادات التابعين، يضرب بحلمه المثل، فعن الحسن قال: ما رأيت شريف قوم أفضل من الأحنف، أدرك عهد النبي ﷺ وأسلم قومه بإشارته، ولم يفد على رسول اللَّه ﷺ، ووفد على عمر، وله رواية عن عمر وعثمان وعلي رضي اللَّه عنهم، قال له معاوية: ما أذكر صفين إلا وكانت في قلبي حرارة، فقال الأحنف: إن القلوب التي أبغضناكم بها لفي صدورنا، وإن السيوف التي قاتلناكم بها لفي أغمادها، ثم خرج، فقالت أخت معاوية: من هذا؟ قال: الذي غضب له ألف فارس من تميم لا يدرون فيما غضب. ولما بايع معاوية لولده يزيد، حسن له بعض الحاضرين ذلك، فقال له معاوية: فما تقول أنت يا أبا بحر؟ فقال: أخاف اللَّه إن كذبت وأخافكم إن صدقت، فقال معاوية: جزاك اللَّه من الطاعة خيراً، وأمر له بألوف، فلما خرجا قال له ذلك الرجل: إني لأعلم ذم يزيد ولكنهم قد استوثقوا من هذه الأموال بالأبواب والأقفال نستخرجها بما سمعت، فقال الأحنف: إن ذا الوجهين خليق أن لا يكون له وجه عند اللَّه، ونقل الإمام الطرطوشي أن بعض الخلفاء سأل رجلاً عن الأحنف بن قيس وعن صفاته، فقال الرجل: يا أمير المؤمنين، إن شئت أخبرتك عنه بواحدة، وإن شئت أخبرتك عنه بثنتين، وإن شئت أخبرتك عنه بثلاث، فقال: أخبرني عنه باثنتين، فقال: كان الأحنف يفعل الخير ويحبه، ويتوقى الشر ويبغضه، قال: فأخبرني عنه بثلاث؟ قال: كان لا يحسد أحداً، ولا يبغي على أحد، ولا يمنع أحداً =

خبرُهم إلى المختار أخرج صاحبه أحمد بن شُمَيْطٍ إلى قتال مُصْعب في ثلاثة آلاف رجل من نخبة عسكره، وأخبرهم بأن الظفر يكون لهم، وزعم أن الوحي قد نزل عليه بذلك، فالتقى الجيشان بالمدائن، وانهزم أصحابُ المختار، وقتل أميرهم ابن شُمَيْطٍ وأكْثَرُ قواد المختار، ورجع فُلُولُهم إلى المختار، وقالوا له: لماذا تَعِدُنَا بالنصر على عدونا؟! فقال: إن اللَّه تعالى كان قد وَعَدَنِي ذلك، لكنه بَدَا له، واستدلَّ على ذلك بقول اللَّه عز وجل: ﴿يَمْحُوا اللَّه مَا يَشَاء وَيُثْبِتُ﴾[1] فهذا كان سبب قول الكَيْسَانية بالبَدَاء.

ثم إن المختار باشَرَ قتال مُصْعب بن الزبير بنفسه بالمذار[2] من ناحية الكوفة، وقتل في تلك الواقعة محمد بن الأشعث الكندي، قال المختار: طابت نفسي بقتله أنْ لم يكن قد بقي من قَتَلَةِ الحسين غيره، ولا أبالي بالموت بعد هذا. ثم وقعت الهزيمة على المختار وأصحابه، فانهزموا إلى دار الإمامة بالكوفة، وتحصَّن فيها مع أربعمائة من أتباعه، وحاصرهم مُصْعَب فيها ثلاثة أيام، حتى فَنِيَ طعامُهم، ثم خرجوا إليه في اليوم الرابع مستقتلين، فقُتِلُوا وقُتِلَ المختار معهم، قتله أخَوَانِ يقال لهما: طارف وطريف، أبناء عبد اللَّه بن دجاجة من بني حنيفة، وقال أعشى هَمْدَانَ في ذلك:

لقد نُبِّئْتُ والأنباء تَنْمِي ... بما لاقى الكوارث بالمذارِ

وما إنْ سَرَّني إهلاكُ قومي ... وإن كانوا وحَقِّكَ في خَسَارِ

ولكني سررت بما يُلاَقِي ... أبو إسْحَاقَ من خِزْيٍ وَعَارِ

= حقه، قال: فأخبرني عنه بواحدة؟ قال: كان من أعظم الناس سلطاناً في قيامه على نفسه. توفي سنة اثنتين وسبعين (انظر شذرات الذهب ١/ ٧٨).

(١) سورة الرعد، الآية: ٣٩.

(٢) المذار (بالفتح وآخره راء). بلدة في ميسان، بين واسط والبصرة، وهي قصبة ميسان، بينها وبين البصرة نحو من أربعة أيام، وبها مشهد عظيم به قبر عبد اللَّه بن علي بن أبي طالب. (انظر مراصد الاطلاع ٣/ ١٢٤٧).

فهذا بيان سبب قول الكَيْسَانية بجَوَاز البَدَاء على اللَّه عز وجل.

واختلفت الكيسانية الذين انتظروا محمد ابن الحنفية وزَعَمُوا أنه حَيٌّ محبوس بجبل رَضْوَى إلى أن يؤذن له بالخروج، واختلفوا في سبب حبسه هنالك بزعمهم.

فمنهم من قال: للَّه في أمره سرّ لا يعلمه إلا هو، ولا يعرف سبب حبسه.

ومنهم من قال: إن اللَّه تعالى عاقَبَه بالحبس لخروجه بعد قتل الحسين بن علي إلى يزيد بن معاوية، وطلبِهِ الأمانَ منه، وأخذِهِ عطاءه، ثم لخروجه في وَجه ابن الزبير من مكة إلى عبد الملك بن مروان هارباً من ابن الزبير، وزعموا أن صاحبه عامر بن واثلة الكناني[1] سار بين يديه وقال في ذلك المسير لأتباعه:

يا إخوتي يا شيعتي لا تَبْعَدُوا ... ووازِرُوا المهديَّ كيما تهتدوا
محمد الخيرات يا محمد ... أنت الإمام الطاهر المسدَّدُ
لا ابن الزبير السامِرِيّ الملحد ... ولا الذي نحن إليه نقصد

وقالوا: إنه كان يجب عليه أن يقاتل ابن الزبير ولا يهرب، فعصى ربه بتركه قتالَه، وعصاه بقصده عبدَ الملك بن مروان، وكان قد عصاه قبل ذلك بقصده يزيدَ بن معاوية، ثم إنه رجع من طريقه إلى ابن مروان إلى الطائف، ومات بها ابنُ عباس

---

(١) أبو الطفيل عامر بن واثلة بن الأسقع الكناني الليثي، روي أنه ولد عام أُحد، وأدرك من النبي ﷺ ثمان سنين، وكان عاملاً حاضر الجواب يفضل علياً ويثني على الشيخين ويترحم على عثمان، والعجب أن ابن قتيبة عده من غلاة الشيعة وممن يؤمن بالرجعة، وكان يقول الشعر، ومن قوله:

أتدعوني شيخاً وقد عشت حقبة ... وهن من الأزواج نحوي فوارع
وما شاب رأسي عن شيء تتابعت ... عليَّ ولكن شيتني الوقائع

وقوله:

وبقيت سهماً في الكنانة واحداً ... سيرمى به أو يكسر المهم كاسره

توفي بمكة سنة مائة، وقيل: سنة عشر ومائة، وهو آخر من مات ممن رأى النبي ﷺ في الدنيا. (انظر شذرات الذهب ١/ ١١٨).

ودَفَنه ابنُ الحنفية بالطائف[1]، ثم سار منها إلى الذر، فلما بلغ شعب رَضْوَى اختلفوا فيه، فزعم المقرّونَ بموته أنه مات فيه، وزعم المنتظرون له أن اللَّه حَبَسه هنالك وغَيَّبه عن عيون الناس عقوبَةً له على الذنوب التي أضافُوها إليه، إلى أن يؤذَنَ له بالخروج وهو المهديّ المنتظر.

* * *

ذكر الإمامية من الرافضة

هؤلاء الإمامية المخالفة للزيدية والكَيْسانية والغُلَاة: خممَ عَشْرةَ فرقةً: الكاملية، والمحمدية، والباقرية، والناووسية، والشّمَيْطية، والعمَّارية، والإسماعيلية، والمباركية، والموسوية، والقَطْعية، والاثنا عشرية، والهشامية، والزُّرَارية، واليونسية، والشيطانية.

ذكر الكاملية منهم[2]

هؤلاء أتباع رجل من الرافضة كان يعرف بأبي كامل، وكان يزعم أن الصحابة كفروا بتركهم بيعَةَ علي، وكَفَرَ علي بتركه قتالَهم، وكان يلزمه قتالُهم كما لزمه قتال أصحاب صفين، وكان بشار بن برد الشاعر الأعمى[3] على هذا المذهب، وروي أنه

(١) الطائف (بعد الألف همزة مكسورة ثم فاء). كانت تسمى قديماً: وج، وسميت الطائف لما أطيف عليها الحائط، وهي ناحية ذات نخل وأعناب ومزارع وأودية، وهي على ظهر جبل غزوان، وبها عقبة مسيرة يوم للطالع من مكة، ونصف يوم للهابط إلى مكة، يمشي فيها ثلاثة أجمال بأحمالها. (انظر مراصد الاطلاع ٢/ ٨٧٧).

(٢) عد الشهرستاني في كتاب (الملل والنحل) الكاملية من الغلاة (انظر الملل والنحل ١/ ٢٠٥).

(٣) بشار بن برد البصري الأعمى، شاعر العصر، قال ابن الأهدل: بشار بن برد العقيلي مولاهم الشاعر المشهور، كان أكمه جاحظ العينين فصيحاً مفوهاً، وكان يمدح المهدي فرمي عنده بالزندقة فضربه حتى مات سنة سبع وستين ومائة وقد نيف على السبعين، قيل: كان يفضل النار على الطين ويصوب رأي إبليس في امتناعه من السجود لآدم، وينسب إليه هذا البيت:

الأرض مظلمة والنار مشرقة والنار معبودة مذ كانت النار

قيل: وفتشت كتبه فلم يوجد فيها شيء مما رمي به، وقيل إنه هجا صالح بن داود أخا يعقوب الوزير فقال: =

قيل له: ما تقول في الصحابة؟ قال: كفروا، فقيل له: فما تقول في علي؟ فتمثَّلَ بقول الشاعر:

وما شَرُّ الثلاثة أمَّ عمرٍو بصاحبك الذي لا تصبحينا[1]

وحكى أصحاب المقالات عن بشار أنه ضَمَّ إلى ضَلاَلته في تكفير الصحابة وتكفير عليٍّ معهم ضلالتين أخريين:

إحداهما: قوله برَجْعته إلى الدنيا قبل يوم القيامة، كما ذهب إليه أصحابُ الرَّجْعة من الرافضة.

الثانية: قوله بتصويب إبليس في تفضيل النار على الأرض، واستدلُّوا على ذلك بقول بشار في شعرٍ له:

الأرْضُ مظلمة، والنار مُشْرِقَةٌ والنارُ معبودةٌ مذ كانتِ النارُ

وقد رَدَّ عليه صَفْوَانُ الأنصاري في قصيدته التي قال فيها:

زَعمْتَ بأن النار أكرمُ عُنْصُراً وفي الأرض تَحْيَا في الحجارة والزَّنْدِ
وتخلَقُ في أرجائها وأرومها أعاجيبُ لا تُحْصَى بخط ولا عقد
وفي القَعْر من لج البحار مَنَافعٌ من اللؤلؤ المكنون والعنبر الوَرْدِ
ولا بدَّ من أرض لكل مُطَيَّرٍ وكل سَبُوح في الغَمَائر ذي جُدِّ

= هم حملوا فوق المنابر صالحاً أخاك فصمت من أخيك المنابر

فقال يعقوب للمهدي: إن بشاراً هجاك بقوله:

خليفة يزني بعماته يلعب بالدف وبالصولجان
أبدلنا اللَّه به غيره ودس موسى في حر الخيزران

والخيزران امرأة المهدي، وإليها تنسب دار الخيزران بمكة، فقتله المهدي.

وقال ابن قاضي شهبة: زنادقة الدنيا أربع: بشار بن برد، وابن الراوندي، وأبو حيان التوحيدي، وأبو العلاء المعري. (انظر شذرات الذهب ١/ ٢٦٤).

(١) وينسب هذا البيت إلى عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب التغلبي.

كذاك وما ينساحُ في الأرض ماشياً ... على بطنه مَشْيَ المجانِبِ للقَصْد
وفي قُلَلِ الأجبال فوق مقطم ... زبرجَدُ أملاك الورى ساعة الحشد
وفي الحَرَّة الرَّجْلاَء كم من معادن ... لهن مَغَارات تبجَّسْنَ بالنقد
من الذهب الإبريز والفضة التي ... تروق وتُصْبِي ذا القناعة والزهد
وكل فِلزٍّ من نُحَاسٍ وآنُكٍ ... ومن زئبق حي ونوشادر سندي
وفيها زرانيخ وشَبٌّ ومَرْقَبٌ ... ومن مَرْقَشِيثَا غير كَابٍ ولا مُكْدِي
وفيها ضروب القار والزفْتِ والمَهَا ... وأصناف كبريت مطاولة الوقْدِ
ومن أثمد جوز وكلْسٍ وفضة ... ومن توتيا في معادنها هندي
وكل يواقيت الأنام وحَلْيها ... من الأرض والأحجار فاخرة المجد
وفيها مَقَامُ الحِلِّ والركنُ والصَّفا ... ومُسْتَلَمُ الحُجَّاج من جنة الخلد
مفاخر للطين الذي كان أصْلَنَا ... ونحن بَنُوه غيرَ شكّ ولا جَحْد
فذلك تدبير ونَفْع وحكمة ... وأوضَحُ برهان على الواحدِ الفَرْدِ
فيا ابن حليف الشؤم واللؤم والعَمَى ... وأبعد خلق اللَّه من طرق الرُّشْدِ
أتهجو أبا بكرٍ، وتخلع بعده ... عليًّا، وتَعْزو كل ذاك إلى بُرْدِ
كأنك غضبان على الدِّينِ كله ... وطالب ذَحْلٍ لا يبيت على حقد
تُوَاثِبُ أقماراً وأنت مُشَوَّه ... وأقْرَبُ خلق اللَّه من نسب القرد

وقد هجا حمادُ عَجْرَد بشاراً، وقال في هجائه:

وَيَا أقْبَحَ من قرد ... إذا ما عَمِيَ القرد

وقيل: إن بشاراً ما جَزِعَ من شيء جزعَهُ من هذا البيت، وقال: يراني فيصفني ولا أراه فأصفه.

قال عبد القاهر: أُكَفِّرُ هؤلاء الكامليَّة من وجهين:

أحدهما: من جهة تكفيرها جميعَ الصحابة من غير تخصيص.

والثاني: من جهة تفضيلها النارَ على الأرض، وقد ذكرنا بعض فضائح بشار بن بُرْد، وقد فعل اللَّه به ما استحقه، وذلك أنه هَجَا المهديَّ، فأمر به حتى غرق في دجلة، ذلك له خِزْي في الدنيا، ولأهل ضَلَالته في الآخرة عذاب أليم.

ذكر المحمدية

هؤلاء ينتظرون محمدَ بن عبد اللَّه بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ولا يصدقون بقتله ولا بموته، ويزعمون أنه في جبل حاجر من ناحية نجد[1] إلى أن يؤمَرَ بالخروج، وكان المُغِيرَةُ بن سعيد العِجلي مع ضَلَالاته في التشبيه يقول لأصحابه: إن المهديَّ المنتظر محمدُ بن عبد اللَّه بن الحسن بن الحسن بن علي، ويستدل على ذلك بأن اسمه محمد كاسم رسول اللَّه ﷺ، واسمَ أبيه عبد اللَّه، كاسم أبي رسول اللَّه ﷺ. وقال في الحديث عن النبي عليه السلام قوله في المهدي: «إن اسمه يوافقُ اسمي، واسم أبيه اسم أبي» فلما أظهر محمد بن عبد اللَّه بن الحسن بن الحسن بن علي دَعْوَته بالمدينة استولى على مكة والمدينة؛ واستولى أخوه إبراهيمُ بن عبد اللَّه على البصرة، واستولى أخوهما الثالث وهو إدريس بن عبد اللَّه على بعض بلاد المغرب، وكان ذلك في زمان الخليفة أبي جعفر المنصور[2]، فبعث المنصور إلى حرب محمد بن عبد اللَّه بن الحسن بن الحسن

(١) نجد: قيل: حد نجد ذات عرق من جهة الحجاز، كما تدور الجبال معها إلى جبال المدينة، وما وراء ذات عرق من الجبال إلى تهامة فهو حجاز كله، فإذا انقطعت الجبال من نحو تهامة فما وراءها إلى البحر فهو الغور، وهو وتهامة واحد، ويقال: إن نجداً كلها من عمل اليمامة، والقول في ذلك كثير. (انظر مراصد الاطلاع ٣/ ١٣٥٨).

(٢) المنصور أبو جعفر عبد اللَّه بن محمد بن علي بن عبد اللَّه بن عباس الهاشمي العباسي، وكانت أمه بربرية، وكان طويلاً مهيباً أسمر خفيف اللحية، رحب الجبهة، كأن عينيه لسانان ناطقان، تقبله النفوس، وكان يخالط أبهة الملك بزي أولي النسك، ذا حزم وعزم ودهاء ورأي وشجاعة وعقل، وفيه جبروت وظلم، كانت خلافته اثنتين وعشرين سنة، توفي بمكة في ذي الحجة سنة ثمان وخمسين ومائة. (انظر العبر ١/ ١٧٦).

بعيسى بن موسى[1] في جيش كَثِيفٍ، وقاتلوا محمداً بالمدينة، وقتلوه في المعركة، ثم أنفذ بعيسى بن موسى أيضاً إلى حرب إبراهيم بن عبد اللّه بن الحسن بن الحسن بن علي مع جنده، فقتلوا إبراهيم بباب حمرين على ستة عشر فرسخاً[2] من الكوفة، ومات في تلك الفتنة إدريسُ بن عبد اللّه بن الحسن بأرض المغرب، وقيل: إنه سُمَّ بها، ومات عبد اللّه بن الحسن بن الحسن[3] والد أولئك الإخوة الثلاثة في سجن المنصور، وقَبْرُه بالقادسية[4]، وهو مَشْهَد معروف يُزَار.

فلما قُتل محمدُ بن عبد اللّه بن الحسن بن الحسن بالمدينة اختلفت المغيرية فيه فرقتين:

١ ـ فرقة أقرُّوا بقَتْله، وتبرءوا من المغيرة بن سَعيد العجلي، وقالوا: إنه كذب في قوله: إن محمد بن عبد اللّه بن الحسن بن الحسن هو المهديُّ الذي يملك الأرض، لأنه قتل وما ملك الأرض.

٢ ـ وفرقة منهم ثبتت على مُوَالاة المغيرة بن سعيد العجلي وقالت: إنه صدق في قوله إن المهديَّ محمدُ بن عبد اللّه وإنه لم يُقْتل، وإنما غاب عن عيون الناس، وهو في جبل حاجر من ناحية نجد مقيم هناك إلى أن يؤمَرَ بالخروج فيخرج ويملك الأرض، وتُعْقَدُ البيعة بمكة بين الركن والمقام، ويحيا له من الأموات سبعة عشر رجلاً يعطى كل واحد منهم حرفاً من حروف الاسم الأعظم فيهزمون الجيوش، وزعم

(١) الأمير عيسى بن موسى بن محمد بن علي بن عبد اللّه بن عباس العباسي، ولي عهد السفاح بعد أخيه المنصور، ألحَّ المهدي عليه بالرهبة والرغبة في خلع نفسه ليولي العهد لولده موسى الهادي، فأجاب خوفاً على نفسه، فأعطاه المهدي عشرة آلاف درهم وإقطاعات، وكان ذلك سنة تسع وخمسين ومائة، توفي سنة ثمان وستين ومائة (انظر العبر ١/ ١٧٥). و (شذرات الذهب ١/ ٢٦٦).

(٢) الفرسخ ثلاثة أميال.

(٣) عبد اللّه بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، روى عن أبيه وعبد اللّه بن جعفر، توفي في المدينة في حبس المنصور سنة أربع وأربعين ومائة. (انظر العبر ١/ ١٥١).

(٤) القادسية: قرية قرب الكوفة من جهة البر، بينها وبين الكوفة خمسة عشر فرسخاً، وبينها وبين العذيب أربعة أميال، عندها كانت الوقعة العظمى بين المسلمين وفارس، قتل فيها أهل فارس وفتحت بلادهم على المسلمين. (انظر مراصد الاطلاع ٣/ ١٠٥٤).

هؤلاء أن الذي قتله جندُ عيسى بن موسى بالمدينة لم يكن محمد بن عبد اللَّه بن الحسن.

فهذه الطائفة يقال لهم: المحمدية، لانتظارهم محمد بن عبد اللَّه بن الحسن.

وكان جابر بن يزيد الجُعْفي[1] على هذا المذهب، وكان يقول برَجْعَة الأموات إلى الدنيا قبل القيامة، وفي ذلك قال شاعر هذه الفرقة في شعرٍ له:

إلى يَوْم يَؤُوبُ النَّاسُ فيه ... إلى دُنْيَاهُمُ قَبْلَ الحسابِ

وقال أصحابنا لهذه الطائفة: إن أجزْتم أن يكون المقتول بالمدينة غيرَ محمد بن عبد اللَّه بن الحسن، وأجزتم أن يكون المقتولُ هنا شيطاناً تصوَّرَ للناس في صورة محمد بن عبد اللَّه بن الحسن، فأجِيزُوا بأن يكون المقتولون بكربلاء غير الحسين وأصحابِه، وإنما كانوا شياطين تصَوَّروا للناس بصورة الحسين وأصحابه، وانتظِرُوا حسيناً كما انتظرتم محمد بن عبد اللَّه بن الحسن، أو انتظروا علياً كما انتظرتْهُ السَّبَئِيَّةُ منكم الذين زَعَمُوا أنه في السحاب، والذي قتله عبدُ الرحمٰن بن مُلْجَم[2] كان شيطاناً تصوَّر للناس بصورة علي، وهذا ما لا انفصال لهم عنه، والحمد للَّه على ذلك.

ذكر الباقرية منهم

هؤلاء قوم ساقُوا الإمامة من علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه في أولاده إلى

---

(١) جابر بن يزيد الجعفي من كبار المحدثين بالكوفة، روى عن أبي الطفيل ومجاهد، وثقه وكيع وغيره، وضعفه آخرون. (انظر شذرات الذهب ١/ ١٧٥).

(٢) عبد الرحمٰن بن ملجم الخارجي الذي ضرب الإمام علي كرم اللَّه وجهه في يافوخه، فبقي يوماً ثم مات، وقتل ابن ملجم وأحرق. قيل: السبب في قتل علي كرم اللَّه وجهه أن ابن ملجم خطب امرأة من الخوارج على قتل علي ومعاوية وعمرو بن العاص، فانتدب لذلك ابن ملجم والحجاج بن عبد اللَّه الضمري وداوديه العنبري، فكان من أمر ابن ملجم ما كان، وضرب الحجاج معاوية في الصلاة بدمشق فجرح إليته، قيل إنه قطع منه عرق النسل، فلم يحبل معاوية بعدها، وأما صاحب عمرو فقدم مصر لذلك فوجد عمراً قد أصابه وجع في تلك الغداة المعينة واستخلف على الصلاة خارجة بن حذافة الذي كان يعدل ألف فارس فقتله يظنه عمراً، ثم قبض فأدخل على عمرو فقال له: أردت عمراً وأراد اللَّه خارجة، فصارت مثلاً. (انظر شذرات الذهب ١/ ٤٩).

محمد بن عليّ المعروف بالباقر[1]، وقالوا: إن علياً نصَّ على إمامة ابنه الحسن، ونص الحسنُ على إمامة أخيه الحسين، ونص الحسينُ على إمامة ابنه علي بن الحسين زين العابدين، ونص زين العابدين على إمامة محمد بن علي المعروف بالباقر، وزعموا أنه هو المهديُّ المنتَظَر بما روي أن النبي عليه السلام قال لجابر بن عبد اللَّه الأنصاري[2]: «إنك تلقاه فأقرِئْهُ مني السلام» وكان جابر آخر من مات بالمدينة من الصحابة، وكان قد عمي في آخر عمره، وكان يمشي في المدينة ويقول: يا باقر، يا باقر، متى ألقاك؟ فمرَّ يوماً في بعض سكك المدينة فناولته جارية صبياً كان في حجرها، فقال لها: مَنْ هذا؟ فقالت: هذا محمد بن علي بن الحسين بن علي، فضمه إلى صَدره وقبل رأسه ويديه، ثم قال: يا بنيَّ، جَدُّك رسولُ اللَّه يُقْرِئك السلامَ، ثم قال جابر: قد نَعَيْتَ إلي نفسي، فمات في تلك الليلة.

وحجتهم في هذا أن رسول اللَّه بعث يقرىء عليه السلام؛ فدلَّ على أنه المهديُّ المنتظر.

قلنا: وقد قال رسول اللَّه لعمر وعلي: «أقْرِئَا على أوَيْساً السلام» ولم يوجب ذلك كونَه المهديَّ المنتظر، وقد تواترت الروايات بموت الباقر عليه السلام كما

(١) أبو جعفر محمد الباقر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ولد سنة ست وخمسين من الهجرة، وروى عن أبي سعيد الخدري وجابر وعدة، وكان من فقهاء المدينة، وقيل له: الباقر، لأنه بقر العلم أي شقه وعرف أصله وخفيه وتوسع فيه، وهو أحد الأئمة الاثني عشر على اعتقاد الإمامية، قال عبد اللَّه بن عطاء: ما رأيت العلماء عند أحد أصغر منهم علماً عنده، وله كلام نافع في الحكم والمواعظ منه: أهل التقوى أيسر أهل الدنيا مؤونة وأكثرهم معونة، إن نسيت ذكروك، وإن ذكرت أعانوك، قوالين بحق اللَّه، قوامين بأمر اللَّه. ومنه: أنزل الدنيا كمنزل نزلته وارتحلت عنه، أو كمال أصبته في منامك فاستيقظت وليس معك منه شيء. توفي رضي اللَّه عنه سنة أربع عشرة ومائة عن ست وخمسين سنة ودفن بالبقيع مع أبيه وعم أبيه الحسن والعباس رضي اللَّه عنهم. (انظر شذرات الذهب ١/ ١٤٩).

(٢) جابر بن عبد اللَّه بن عمر بن حرام الأنصاري السلمي، وهو من أهل بيعة الرضوان وأهل السوابق والسبق في الإسلام، وكان كثير العلم، وأبوه عبد اللَّه بن عمرو بن حرام، مناقبه عديدة.
توفي رضي اللَّه عنه سنة ثمان وسبعين عن أربع وتسعين سنة وهو آخر من مات من أهل العقبة. (انظر شذرات الذهب ١/ ٨٤).

تواترت الرواية بقتل أُوَيْسٍ القَرَني[1] بصِفِّينَ، ولا يصح انتظار واحدٍ منهما بعد موته.

ذكر الناووسية[2]

وهم أتباع رجل من أهل البصرة كان ينتسب إلى ناووس[3] بها، وهم يسوقون الإمامة إلى جعفر الصادق بنص الباقر عليه، وزعموا أنه لم يمت، وأنه المهدي المنتظر، وزعم قوم أن الذي كان يتبدّى للناس لم يكن جعفراً، وإنما تصور للناس في تلك الصورة، وانضم إلى هذه الفرقة قوم من السبئية فزعموا جميعاً أن جعفراً كان عالماً بجميع معالم الدين من العقليات والشرعيات، فإذا قيل للواحد منهم: ما تقول في القرآن أو في الرؤية أو في غير ذلك من أصول الدين أو في فروعه؟ يقول: أقول فيها ما كان يقوله جعفر الصادق، يقلدونه.

ذكر الشميطية

وهم منسوبون إلى يحيى بن شميط[4]، وقد ساقوا الإمامة بطريق النص من

---

(١) أويس بن عامر المرادي القرني سيد التابعين ذو المناقب الشهيرة، من أمر النبي ﷺ عمر وعلياً إذا لقياه أن يطلبا منه الدعاء، وهو سيد زهاد زمانه، كان يلتقط ما على المزابل، فإذا نبحه كلب قال له: كل مما يليك وآكل مما يليني، إن تجاوزت الصراط فأنا خير منك وإلا فأنت خير مني، وجد في قتلى أصحاب علي رضي اللّه عنه سنة سبع وثلاثين. (انظر شذرات الذهب ١/ ٤٦).

(٢) قال في الملل والنحل: الناووسية أتباع رجل يقال له: ناووس، وقيل: نسبوا إلى قرية ناووسا، قالت: إن الصادق حي بعد ولن يموت حتى يظهر فيظهر أمره، وهو القائم المهدي، ورووا عنه أنه قال: لو رأيتم رأسي يدهده عليكم من الجبل فلا تصدقوا فإني صاحبكم صاحب السيف. وحكى أبو حامد الزوزني أن الناووسية زعمت أن علياً باق وستنشق الأرض عنه يوم القيامة فيملأ الأرض عدلاً. (انظر الملل والنحل ١/ ١٩٥).

(٣) قال صفي الدين البغدادي في مراصد الاطلاع: الناووسة من قرى هيت (بالكسر وآخره تاء مثناة) سميت باسم بانيها، وهو هيت بن البندي (أو السندي) ويقال: البلندي: بلدة على الفرات فوق الأنبار ذات نخل كثير وخيرات واسعة على جهة البرية في غربي الفرات، وبها قبر عبد اللّه بن المبارك (انظر مراصد الاطلاع ١/ ١٣٥٠ و١٤٦٨).

(٤) وفي الملل والنحل: الشميطية، أتباع يحيى بن أبي شميط، قالوا إن جعفراً قال: إن صاحبكم اسمه اسم نبيكم، وقد قال له والده رضوان اللّه عليهما: إن ولد لك ولد فسميته باسمي فهو الإمام، فالإمام بعده ابنه محمد. (انظر الملل والنحل ١/ ١٩٦).

جعفر إلى ابنه محمد بن جعفر، وأقروا بموت جعفر، وزعموا أن جعفراً أوصى بها لابنه محمد، ثم أداروا الإمامة في أولاد محمد بن جعفر، وزعموا أن المنتظر من ولده.

ذكر العمارية

وهم منسوبون إلى زعيم منهم يسمى عَمَّاراً، وهم يسوقون الإمامة إلى جعفر الصادق، ثم زعموا أن الإمام بعده ولَدهُ عبدُ اللَّه، وكان أكْبَرَ أولاده، وكان أفْطَحَ الرجلين ـ ولهذا قيل لأتباعه: الأفْطَحِيّةَ[1].

ذكر الإسماعيلية

وهؤلاء ساقوا الإمامة إلى جعفر، وزعموا أن الإمام بعده ابْنُه إسماعيلُ، وافترق هؤلاء فرقتين:

فرقة: منتظرة لإسماعيل بن جعفر، مع اتفاق أصحاب التواريخ على موت إسماعيل في حياة أبيه.

وفرقة قالت: كان الإمامُ بعد جعفر سبطَه محمد بن إسماعيل بن جعفر حيث إن جعفراً نصَبَ ابنه إسماعيل للإمامة بعده، فلما مات إسماعيلُ في حياة أبيه علمنا أنه إنما نصب ابنه إسماعيل للدلالة على إمامة ابنه محمدِ بن إسماعيل.

وإلى هذا القول مالت الإسماعيلية من الباطنية، وسنذكرهم في فرق الغُلَاة.

ذكر الموسوية منهم

هؤلاء الذين ساقوا الإمامة إلى جعفر، ثم زعموا أن الإمام بعد جعفر كان ابنَه

(١) قال في الملل والنحل: الأفطحية قالوا بانتقال الإمامة من الصادق إلى ابنه عبد اللَّه الأفطح، وهو أخو إسماعيل من أبيه وأمه، وأمهما فاطمة بنت الحسين بن الحسين بن الحسن بن علي وكان أسنّ أولاد الصادق، زعموا أنه قال: الإمامة في أكبر أولاد الإمام، وقال: الإمام من يجلس مجلسي، وهو الذي جلس مجلسه، والإمام لا يغسله ولا يصلي عليه ولا يأخذ خاتمه ولا يواريه إلا الإمام، وهو الذي تولى ذلك كله، ورفع الصادق وديعة إلى بعض أصحابه وأمره أن يدفعها إلى من يطلبها منه وأن يتخذه إماماً، وما طلبها منه أحد إلا عبد اللَّه، ومع ذلك ما عاش بعد أبيه إلا سبعين يوماً ومات ولم يعقب ولداً ذكراً (انظر الملل والنحل ١/ ١٩٥).

موسى بن جعفر، وزعموا أن موسى بن جعفر حي لم يمت، وأنه هو المهديُّ المنتظر، وقالوا: إنه دخل دار الرشيد[1] ولم يخرج منها، وقد علمنا إمامته وشَكَكْنَا

(١) هارون الرشيد أبو جعفر بن المهدي محمد بن المنصور بن عبد اللَّه العباسي، روى عن أبيه وجده ومبارك بن فضالة وحج مرات في خلافته وغزا عدة غزوات حتى قيل فيه:

فمن يطلب لقاءك أو يرده ... فبالحرمين أو أقصى الثغور

وكان شهماً شجاعاً حازماً جواداً ممدحاً فيه دين وسنة مع انهماكه على اللذات والقيان، وكان أبيض طويلاً سميناً مليحاً قد خطه الشيب، وورد أنه كان يصلي في اليوم مائة ركعة إلى أن مات، ويتصدق كل يوم من بيت ماله بألف درهم، وكان يخضع للكبار ويتأدب معهم، وعظه الفضيل وابن السماك وغيرهما، وله مشاركة في الفقه والعلم والأدب ـ قاله في العبر ـ وقال ابن الفرات: كان الرشيد يتواضع لأهل العلم والدين ويكثر من محاضرة العلماء والصالحين. قال علي بن المديني: سمعت أبا معاوية الضرير يقول: أكلت مع الرشيد طعاماً يوماً من الأيام، فصب على يدي رجل لا أعرفه، فقال هارون: يا أبا معاوية، تدري من يصب على يديك؟ قلت: لا، قال: أنا، قلت: أنت أمير المؤمنين، قال: نعم، إجلالاً للعلم، ودخل عليه منصور بن عمار فأدناه وقربه، فقال له منصور: لتواضعك في شرفك أحب إلينا من شرفك، فقال له: يا أبا السري عظني وأوجز؟ فقال: من عف في جماله وواسى من ماله وعدل في سلطانه كتبه اللَّه من الأبرار، وكان طيب النفس فكهاً يحب المزاح ويميل إلى أهل العفة ويكره المراء في الدين. قال علي بن صالح: كان مع الرشيد ابن أبي مريم المديني، وكان مضاحكاً محداثاً فكهاً: وكان الرشيد لا يصبر عن محادثته، وكان قد جمع إلى ذلك المعرفة بأخبار أهل الحجاز ولطائف المجان، فبلغ ذلك من خصوصيته به أنه أنزله منزلاً في قصره وخلطه ببطانته وغلمانه، فجاء ذات ليلة وهو نائم وقد طلع الفجر، فكشف اللحاف عن ظهره ثم قال له: كيف أصبحت؟ فقال: يا هذا، ما أصبحت بعد، مر إلى عملك، قال: ويلك، قم إلى الصلاة، فقال: هذا وقت صلاة أبي الجارود وأنا من أصحاب أبي يوسف القاضي، فمضى وتركه نائماً وقام الرشيد إلى الصلاة وأخذ يقرأ في صلاة الصبح: ﴿وما لي لا أعبد الذي فطرني﴾ وارتج عليه، فقال له ابن أبي مريم: لا أدري واللَّه لم لا تعبده، فما تمالك الرشيد أن ضحك في صلاته ثم التفت إليه كالمغضب وقال: يا هذا، ما صنعت؟ قطعت عليَّ الصلاة! قال: واللَّه ما فعلت، إنما سمعت منك كلاماً غمني حين سمعته، فضحك الرشيد وقال: إياك والقرآن والدين ولك ما شئت بعدهما.

وكان الرشيد رحمه اللَّه يحب الحديث وأهله، وسمع الحديث من مالك بن أنس وإبراهيم بن سعد الزهري وأكثر حديثه عن آبائه، وروى عنه القاضي أبو يوسف والإمام الشافعي رضي اللَّه عنهما، ذكر ذلك ابن الجوزي، ومما رواه الرشيد عن النبي ﷺ: «عقوا عن أولادكم فإنها نجاة لهم من كل آفة» وكان كثير البكاء من خشية اللَّه تعالى سريع الدمعة عن الذكر محباً للمواعظ، قال يحيى بن أيوب العابد: سمعت منصور بن عمار يقول: ما رأيت أغزر دمعاً عند الذكر من ثلاثة: فضيل بن عياض، وأبي عبد الرحمٰن الزاهد، وهارون الرشيد، ودخل الإمام الشافعي رضي اللَّه عنه على الرشيد فقال =

في موته، فلا نحكم في موته إلا بيقين.

فقيل لهذه الفرقة الموسويَّة: إذا شككتم في حياته وموته فشُكُّوا في إمامته، ولا تقطعوا القول بأنه باقٍ، وأنه هو المهديُّ المنتظر، هذا مع علمكم بأن مشهَدَ موسى بن جعفر معروفٌ في الجانب الغربي من بغداد يُزَار.

ويقال لهذه الفرقة: موسوية، لانتظارها موسى بن جعفر.

ويقال لها: الممطورة أيضاً، لأن يونس بن عبد الرحمٰن القُمِّي كان من القَطْعية، وناظَرَ بعضَ الموسوية، فقال في بعض كلامه: أنتم أهْوَنُ على عَيْنِي من الكلاب الممطورة[1].

ذكر المباركية

هؤلاء يريدون الإمامة في ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر كدَعْوَى الباطنية

= له: عظني؟ فقال: على شرط رفع الحشمة وترك الهيبة وقبول النصيحة، قال: نعم، قال: اعلم أن من أطال عنان الأمل في الغرة طوى عنان الحذر في المهلة، ومن لم يعدل على طريق النجاة خسر يوم القيامة إذا امتدت يد الندامة، فبكى هارون ووصله بمال جزيل، ودخل ابن السماك على الرشيد فاستسقى الرشيد ماء، فقال له ابن السماك: باللَّه يا أمير المؤمنين، لو منعت هذه الشربة بكم تشتريها؟ قال: بملكي، قال: لو منعت خروجها بكم تشتريها؟ قال: بملكي، فقال: إن ملكاً قيمته شربة ماء لجدير أن لا ينافس فيه.

وكان للرشيد شعر حسن منه:

ملك الثلاث الغانيات عناني ... وحللن من قلبي بكل مكان

ما لي تطاوعني البرية كلها ... وأطيعهن وهن في عصياني

ما ذاك إلا أن سلطان الهوى ... وبه قوين أعز من سلطاني

وكان نقش خاتم الرشيد: العظمة والقدرة للَّه. توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة. (انظر شذرات الذهب ١/ ٣٣٤).

(١) قال الشهرستاني في الملل والنحل: سماهم بذلك علي بن إسماعيل.

وقصد بقوله: أنتم أهون على عيني من الكلاب الممطورة، أي أنكم أهون على عيني وفي نظري من الكلاب التي أصابها المطر فابتلت فأصبحت نتنة.

فيه، وقد ذكر أصحابُ الأنساب في كتبهم أن محمد بن إسماعيل بن جعفر مات ولم يعْقِبْ.

ذكر القَطْعية[1]

هؤلاء سَاقُوا الإمامة من جعفر الصادق إلى ابنه موسى، وقطعوا بموت موسى، وزعموا أن الإمامَ بعده سبط محمدِ بن الحسن الذي هو سبط علي بن موسى الرضا، ويقال لهم: الاثنا عَشْرِية أيضاً؛ لدعواهم أن الإمام المنتظر هو الثاني عشر من نسبه إلى علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه، واختلفوا في سن هذا الثاني عشر عند موته، فمنهم من قال: كان ابنَ أربع سنين، ومنهم من قال: كان ابنَ ثماني سنين، واختلفوا في حكمه في ذلك الوقت؛ فمنهم من زعم أنه في ذلك الوقت كان إماماً عالماً بجميع ما يجب أن يعلمه الإمامُ، وكان مفروضَ الطاعة على الناس، ومنهم من قال: كان في ذلك الوقت إماماً، على معنى أن الإمام لا يكون غيره، وكانت الأحكام يومئذٍ إلى العلماء من أهل مذهبه إلى أوان بلوغه، فلما بلغ تَحَقَّقَتْ إمامتُه، وَوَجبت طاعته، وهو الآن الإمامُ الواجبُ طاعتُه وإن كان غائباً.

ذكر الهشامية[2] منهم

هؤلاء فرقتان: فرقة تنسب إلى هشام بن الحَكَم الرافضي، والفرقة الثانية تُنْسب إلى هشام بن سالم الْجَوَاليقي. وكلتا الفرقتين قد ضَمّتْ إلى حَيْرتها في الإمامة ضلالتها في التجسيم، وبِدْعتها في التشبيه.

ذكر قول هشام بن الحكم:

زعم هشام بن الحكم أن معبوده جسم ذو حدٍّ ونهاية، وأنه طويل، عريض، عَميقٌ، وأن طوله مثل عرضه، وعرضه مثل عُمْقه، ولم يثبت طولاً غير الطويل، ولا عرضاً غير العريض، وقال: ليس ذَهَابه في جهة الطول أزْيَدَ على ذهابه في جهة

(١) وسماهم الشهرستاني في الملل والنحل الاثنا عشرية، أي الذين قطعوا بموت موسى الكاظم بن جعفر الصادق، وسموا قطعية. (انظر الملل والنحل ١/ ١٩٨).

(٢) وفي الملل والنحل: الهشامية: أصحاب هشام بن عمرو الغوطي (انظر الملل والنحل ١/ ٨٥).

العرض، وزعم أيضاً أنه نورٌ ساطع يتلألأ كالسبيكة الصافية من الفضة، وكاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها، وزعم أيضاً: أنه ذو لون، وطعم، ورائحة، ومجسّة، وأن لونه هو طعمه، وطعمه هو رائحته، ورائحته هو مجسّته، ولم يثبت لوناً وطعماً هما غير نفسه، بل زعم أنه هو اللون وهو الطعم، ثم قال: قد كان اللَّه ولا مكان، ثم خلق المكان بأن تَحَرك فحدث مكانه بحركته فصار فيه، ومكانه هو العرش.

وحكى بعضهم عن هشام أنه قال في معبودِه: إنه سبعة أشبار بشبر نفسه، كأنه قَاسَه على الإنسان، لأن كل إنسان في الغالب من العادة سبعةُ أشبارٍ بشبر نفسه.

وذكر أبو الهذَيل[1] في بعض كتبه أنه لقي هشامَ بن الحكم في مكة عند جبل أبـي قُبَيْس[2]، فسأله: أيهما أكبر: معبودُه أم هذا الجبلُ؟ قال: فأشار إلى أن الجبل يوفِي عليه تعالى، وأن الجبل أعظم منه.

وحكى ابن الراوندي[3] في بعض كتبه عن هشام أنه قال: بين اللَّه وبين

(١) أبو الهذيل العلاف محمد بن الهذيل بن عبد اللَّه البصري شيخ المعتزلة ورأس البدعة، توفي سنة خمس وثلاثين ومائتين وله من العمر نحو مائة سنة (انظر العبر ١/ ٣٣٢).

(٢) أبو قبيس (بضم القاف وفتح الباء): هو الجبل المعروف بنفس مكة. حكى الجوهري في سبب تسميته بذلك قولين، الصحيح منهما أن أول من نهض يبني فيه رجل من مذحج يقال له: أبو قبيس، فلما صعد في البناء سمي أبا قبيس، قال أبو الوليد الأزرقي: الأخشبان بمكة هما الجبلان، أحدهما أبو قبيس، وهو الجبل المشرف على الصفا إلى السويد إلى الحندمة، وكان يسمى في الجاهلية: الأمين، لأن الحجر الأسود كان مستودعاً فيه عام الطوفان. قال الأزرقي: وبلغني عن بعض أهل العلم من أهل مكة أنه قال: إنما سمي أبا قبيس لأن رجلاً كان يقال له أبو قبيس بنى فيه، فلما صعد فيه بالبناء سمي الجبل أبا قبيس، ويقال: كان الرجل من إياد، قال: ويقال اقتبس منه الحجر الأسود فسمي أبا قبيس، والقول الأول أشهرهما عند أهل مكة. قال مجاهد: أول جبل وضعه اللَّه تعالى على الأرض حين مادت أبو قبيس، وأما الأخشب الآخر فهو الجبل الذي يقال له: الأحمر، وكان يسمى في الجاهلية: الأعرف، وهو الجبل المشرف على قعيقعان وعلى دور عبد اللَّه بن الزبير. (انظر تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٣/ ١٠٨).

(٣) أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي العالم المشهور، له مقالة في علم الكلام، وكان من الفضلاء في عصره، وله من الكتب المصنفة نحو من مائة وأربعة عشر كتاباً، منها كتاب: فضيحة المعتزلة، وكتاب: التاج، وكتاب: الزمرد، وكتاب: القصب ـ وقيل: الغصيب، وقيل: القضيب ـ وغير ذلك، وله مجالس ومناظرات مع جماعة من علماء الكلام، وقد انفرد بمذاهب نقلها أهل الكلام =

الأجسام المحسوسة تَشَابُه من بعض الوجوه، ولولا ذلك ما دلَّتْ عليه.

وذكر الجاحظُ[1] في بعض كتبه عن هشام أنه قال: إن اللَّه عز وجل إنما يعلم ما تحت الثرى بالشعاع المتصل منه والذاهب في عمق الأرض، وقالوا: لولا مماسَّةُ شعاعه لما وراء الأجسام الساترة لما رأى ما وراءها ولا علمها.

وذكر أبو عيسى الوَرّاق في كتابه أن بعض أصحاب هشام أجابه إلى أن اللَّه عز وجل مماسٌّ لعرشه، لا يفضل عن العرشِ ولا يفضل العرشُ عنه.

وقد روي أن هشاماً ـ مع ضلالته في التوحيد ـ ضل في صفات اللَّه أيضاً؛ فأحال القول بأن اللَّه لم يزل عالماً بالأشياء.

وزعم أنه علم الأشياء بعد أن لم يكن عالماً بها بعلم، وأن العلم صفة له ليست هي هو ولا غيره ولا بعضه.

قال: ولا يقال لعلمه إنه قديم ولا محدث؛ لأنه صفة، وزعم أن الصفة لا توصف.

وقال أيضاً في قدرة اللَّه، وسمعه، وبصره، وحياته، وإرادته: إنها لا قديمة ولا مُحْدَثة؛ لأن الصفة لا توصف، وقال فيها: إنها لا هي هو ولا غيره.

وقال أيضاً: لو كان لم يزل عالماً بالمعلومات لكانت المعلومات أزلية، لأنه

= عنه في كتبهم، توفي سنة خمس وأربعين ومائتين برحبة مالك بن طوق التغلبي، وقيل: ببغداد، وتقدير عمره أربعون سنة، وذكر في البستان أنه توفي سنة خمسين واللَّه أعلم. (انظر وفيات الأعيان ١/ ٩٤).

(١) أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الليثي المعروف بالجاحظ (بفتح الجيم، وبعد الألف حاء مهملة مكسورة وبعد ظاء معجمة) البصري العالم المشهور، صاحب التصانيف في كل فن، له مقالة في أصول الدين، وإليه تنسب الفرقة المعروفة بالجاحظية من المعتزلة، وكان تلميذ أبي إسحاق إبراهيم بن سيار البلخي المعروف بالنظام المتكلم المشهور، وهو خال يموت بن المزرع، ومن أحسن تصانيفه وأمتعها كتاب: الحيوان، فلقد جمع كل غريبة، وكذلك كتاب: البيان والتبيين، وهي كثيرة جداً، وكان مع فضائله مشوه الخلق، وإنما قيل له: الجاحظ، لأن عينيه كانتا جاحظتين، والجحوظ: النتو، وكان يقال له أيضاً: الحدقي. (انظر وفيات الأعيان ٣/ ٤٧٠).

لا يصح عالم إلا بمعلوم موجود، كأنه أحال تعلُّق العلم بالمعدوم.

• قال أيضاً: لو كان عالماً بما يفعلُه عباده قبل وقوع الأفعال منهم لم يصحَّ اختيار العباد • تكليفُهم.

وكان هشام يقول في القرآن: إنه لا خالق ولا مخلوق، ولا يقال إنه غير مخلوق؛ لأنه صفة، والصفة لا توصف عنده.

واختلفت الرواية عنه في أفعال العباد، فروى عنه أنها مخلوقة للَّه عز وجل، وروى عنه أنها مَعَانٍ • ليست بأشياء ولا أجسام؛ لأن الشيء عنده لا يكون إلا جسماً.

• كان هشام يجيز على الأنبياء العصيان مع قوله بعصمة الأئمة من الذنوب، وزعم أن نبيه ﷺ عصى ربه عز وجل في أخْذِ الفِدَاء من أسارى بدر، غير أن اللَّه عز وجل عَفَا عنه، وتأول على ذلك قول اللَّه تعالى: ﴿**لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ**﴾[1] • فرق في ذلك بين النبي والإمام: بأن النبي إذا عَصَى أتاه الوحيُ بالتنبيه على خَطَاياه، والإمام لا ينزل عليه الوحي، فيجب أن يكون معصوماً عن المعصية.

وكان هشام عُلى مذهب الإمامية في الإمامة، وأكْفَرَه سائر الإمامية بإجازته المعصيةَ على الأنبياء.

• كان هشام يقول بنفي نهاية أجزاء الجسم، • عنه أخذ النَّظَّام إبطال الجزء الذي لا يتجزَّأ.

وحكى زُرْقان عنه في مقالته أنه قال بمداخلة الأجسام بعضها في بعض، كما أجاز النظام تداخُلَ الجسمين اللطيفين في حَيِّزٍ واحد.

وحكى عنه زرْقان أنه قال: الإنسان شيئان: بدن، • روح، والبدن مَوَات،

(١) سورة الفتح الآية: ٢.

والروحُ حَسَّاسة مدركة فاعلة، وهي نور من الأنوار.

وقال هشام في سبيل الزلزلة: إن الأرض مركبة من طبائع مختلفة يُمْسِك بعضُها بعضاً، فإذا ضعفت طبيعة منها غلبت الأخرى فكانت الزلزلة، فإن ازدادت الطبيعة ضعفاً كان الخسف.

وحكى زُرْقان عنه أنه أجاز المَشْيَ على الماء لغير نبيٍّ، مع قوله بأنه لا يجوز ظهور الأعلام المعجزة على غير نبي.

ذكر هشام بن سالم الجواليقي: هذا الجواليقي ـ مع رَفْضِه على مذهب الإمامية ـ مُفْرِطٌ في التجسيم والتشبيه، لأنه زعم أن معبوده على صورة الإنسان، ولكنه ليس بلحم ولا دم، بل هو نور ساطع بياضاً.

وزعم أنه ذو حَوَاسَّ خمس كحواس الإنسان، وله يد، ورجل، وعين، وأذن، وأنف، وفم، وأنه يسمع بغير ما يبصر به، وكذلك سائر حواسه متغايرة، وأن نصفه الأعلى مجوف، ونصفه الأسفل مُصْمَت.

وحكى أبو عيسى الورَّاق: أنه زعم أن لمعبوده وَفْرَةً سوداء، وأنه نور أسْوَد، وباقيه نور أبيض.

وحكى شيخنا أبو الحسن الأشعري[1] في مقالاته: أن هشام بن سالم قال في إرادة اللَّه تعالى بمثل قول هشام بن الحكم فيها، وهي أن إرادته حركة، وهي معنًى لا هي اللَّه ولا غيره، وأن اللَّه تعالى إذا أراد شيئاً تحرك فكان كما أراد.

قال: ووافقهما أبو مالك الحضرمي، وعلي بن هيثم، وهما من شيوخ الروافض، على أن إرادة اللَّه تعالى حركة، غير أنهما قالا: إن إرادة اللَّه تعالى غيره.

(١) أبو الحسن الأشعري علي بن إسماعيل بن أبي بشر المتكلم البصري، صاحب المصنفات، أخذ الحديث عن زكريا الساجي وعلم الجدل والنظر عن أبي علي الجبائي ثم رد على المعتزلة، ذكر ابن حزم أن للأشعري خمسة وخمسين تصنيفاً، توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة وله بضع وستون سنة. (انظر العبر ٣/ ٢٣).

وحكى أيضاً عن الجواليقي أنه قال في أفعال العباد: إنها أجسام، لأنه لا شيء في العالم إلا الأجسام، وأجاز أن يفعل العباد الأجسام، ورُوِي مثل هذا القول عن شيطان الطاق أيضاً.

ذكر الزرارية منهم

هؤلاء أتباع زُرَارة بن أعْيَنَ[1]، وكان على مذهب الأفْطَحِية القائلين بإمامة عبد اللَّه بن جعفر، ثم انتقل إلى مذهب الموسوية، وبِدْعَتُه المنسوبة إليه قوله بأن اللَّه عز وجل لم يكن حياً، ولا قادراً، ولا سميعاً، ولا بصيراً، ولا عالماً، ولا مريداً، حتى خلق لنفسه حياة، وقدرة، وعلماً، وإرادة وسمعاً، وبصراً؛ فصار بعد أن خلق لنفسه هذه الصفات حياً، قادراً، عالماً، مريداً، سميعاً، بصيراً.

وعلى مِنْوَال هذا الضال نَسَجَت القدرية البصرية في القول بحدوث كلام اللَّه، وعليه نسجت الكرامية قولها بحدوث قول اللَّه وإرادته وإدراكاته.

ذكر اليونسية منهم

هؤلاء أتباع يونس بن عبد الرحمٰن القمي، وكان في الإمامية على مذهب القطعية الذين قطعوا بموت موسى بن جعفر، وأفرط يونس هذا في باب التشبيه، فزعم اللَّه عز وجل يحمله حَمَلَةُ عرشه، وهو أقوى منهم، كما أن الكركي[2] يحمله رجلاه وهو أقوى من رجليه، واستدل على أنه محمول بقوله: ﴿**ويحمل عرش ربك**

(١) زرارة لقب، واسمه عبد ربه، أخوه حمران بن أعين، وكان نحوياً، وابنيه حمزة بن حمران ومحمد بن حمران، وبكير بن أعين وابنه عبد اللَّه بن بكير، وعبد الرحمٰن بن أعين وعبد الملك بن أعين وابنه ضريس بن عبد الملك من أصحاب أبي جعفر محمد بن علي كرم اللَّه وجهه، وكان أعين بن سنبس عبداً رومياً لرجل من بني شيبان، تعلم القرآن ثم أعتقه، فعرض عليه أن يدخل في نسبه، فأبى أعين ذلك وقال: أقرني على ولائي، وكان سنبس راهباً في بلد الروم، ويكنى بكير أبا الجهم، وزرارة يكنى أبا علي أيضاً، وزرارة أكبر رجال الشيعة فقهاً وحديثاً ومعرفة بالكلام والتشيع، ومن ولده الحسين بن زرارة والحسن بن زرارة من أصحاب جعفر بن محمد، روى عن زرارة بن أعين عبيد بن زرارة وكان أحول. (انظر الفهرست لابن النديم ص ٣٠٨).

(٢) الكركي (بالضم) طائر، والجمع: كراكي.

فوقهم يومئذٍ ثمانية﴾[1] وقال أصحابنا: الآية دالة على أن العرش هو المحمول دون الرب تعالى.

ذكر الشيطانية منهم

هؤلاء أتباع محمد بن النعمان الرافضي الملَقَّب بشَيطَان الطَّاق[2]، كان في زمانِ جعفر الصادق، وعاش بعده مدة، وساق الإمامة إلى ابنه موسى، وقَطَعَ بموت موسى، وانتظر بعضَ أسباطه، وشارك هشامَ بن سالم الجواليقي في دعواه أن أفعال العباد أجسام، وأن العبد يصح أن يفعل الجسم، وشارك هشام بن الحكم، وزعم أن اللَّه تعالى إنما يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها، ولا يكون قبل تقديره الأشياء عالماً بها، وإلا ما صَحَّ تكليف العباد.

* * *

قال عبد القاهر: قد ذكرنا في هذا الفصل فِرَقَ الرفض من الزيدية، والكيسانية، والإمامية. والكيسانيةُ منهم اليوم مغمورون في غمار أخلاط الزيدية والإمامية، وبين الزيدية والإمامية منهم مُعَاداة تُورِثُ تضليل بعضهم بعضاً، وقال بعض شعراء الإمامية يهجو الزيدية:

يا أيها الزيدية المهملة ... إمامكم ذا آفَةٌ مُرْسَلَهْ

يا رخَمَات الجو تَبًّا لكم ... غصتم فأخرجتم لنا جندله

فأجابه شاعر الزيدية:

إمامنا منتصب قائم ... لا كالذي يُطْلَبُ بالغَرْبَلَهْ

---

(١) سورة الحاقة، الآية: ١٧.

(٢) أبو جعفر الأحول، واسمه محمد بن النعمان، ولقب بشيطان الطاق، ولقبه الشيعة بمؤمن الطاق، من أصحاب أبي عبد اللَّه جعفر بن محمد رضي اللَّه عنه، وكان متكلماً حاذقاً، وله من الكتب: كتاب الإمامة، كتاب المعرفة، كتاب الرد على المعتزلة في إمامة المفضول، كتاب في أمر طلحة والزبير وعائشة رضي اللَّه عنهم.

كـــل إمـــام لا يُـــرَى جَهْـــرةً ليـس يسـاوي عنـدنـا خَـرْدَلَـهْ

قال عبد القاهر: قد أجبنا الفريقين عن شعرهما بقولنا:

يـا أيهـا الـرافضـة المُبْطِلَـهْ دَعْـواكـم مـن أصلهـا مُبْطَلَـهْ
إمـامكـم إنْ غَـابَ فـي ظلمـة فـاستـدرِكُـوا الغـائـبَ بـالمشْعَلَـهْ
أو كـان معمـوراً بـأعمـاركـم فـاستخرجـوا المعمـور بـالغَـرْبَلَـهْ
لكـن إمـامُ الحـق فـي قـولنـا مـن سُنَّـةٍ أو آيـة مُنْـزَلَـهْ
وفيهمـا للمهتـدِي مَقْنَـع كفـى بِهٰـذَيْـنِ لنـا منـزلـه

الفصل الثاني
من فصول هذا الباب

في بيان مقالات فرق الخوارج

قد ذكرنا قبل هذا أن الخوارج عشرون فرقة، وهذه أسماؤها: المحكمة الأولى، والأزَارِقة، والنَّجدات، والصُّفْرِية، ثم العجاردة المفترقة فرقاً، منها: الخازمية، والشعيبية، والمعلومية، والمجهولية، وأصحاب طاعة لا يراد اللَّه تعالى بها، والصَّلْتِية، والأخْنَسية، والثبيبة، والشيبانية، والمَعْبَدية، والرشيديَّة، والمكرمية، والحمزية، والشمراخية، والإبراهيمية، والواقفة، والإباضية.

والإباضية منهم افترقت فرقاً معظمها فريقان: حَفْصِيَّة، وحارثية.

فأما اليزيدية من الإباضية، والميمونية من العجاردة فإنهما فرقتان من غُلاَة الكَفَرَةِ الخارجين عن فرق الأمة، وسنذكرهما في باب ذكر فرق الغُلاَة بعد هذا إن شاء اللَّه عز وجل.

وقد اختلفوا فيما يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها، فذكر الكعبي في مقالاته أنّ الذي يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها إكفار علي، وعثمان، والحكمين، وأصحاب الجمل، وكل من رضي بتحكيم الحكمين، والإكفارُ

بارتكاب الذنوب، ووجوبُ الخروج على الإمام الجائر.

وقال شيخنا أبو الحسن: الذي يجمعهما إكفار علي، وعثمان، وأصحاب الجمل، والحكمين، ومن رضي بالتحكيم وصَوَّب الحكمين أو أحدهما، والخروج على السلطان الجائر، ولم يرض ما حكاه الكعبي من إجماعهم على تكفير مرتكبي الذنوب، والصوابُ ما حكاهُ شيخنا أبو الحسن عنهم، وقد أخطأ الكعبيُّ في دَعْواه إجماع الخوارجِ على تكفير مرتكبي الذنوب منهم، وذلك أن النَّجَدَات من الخوارج لا يكفرون أصحابَ الحدود من موافقيهم.

وقد قال قوم من الخوارج: إن التكفير إنما يكون بالذنوب التي ليس فيها وعيد مخصوص، فأما الذي فيه حدّ أو وعيد في القرآن فلا يُزَاد صاحبه على الاسم الذي ورد فيه، مثل تسميته زانياً، وسارقاً، ونحو ذلك.

وقد قالت النجدات: إن صاحب الكبيرة من موافقيهم كافرُ نعمةٍ، وليس فيه كفرُ دينٍ.

وفي هذا بيان خطأ الكعبي في حكايته عن جميع الخوارج تكفيرَ أصحاب الذنوب كلهم منهم ومن غيرهم.

وإنما الصوابُ فيما يجمع الخوارجَ كلها ما حكاه شيخُنا أبو الحسن رحمه اللَّه من تكفيرهم علياً، وعثمان، وأصحاب الجمل، والحكمين، ومَنْ صوبهما أو صَوَّب أحدهما، أو رضي بالتحكيم.

ونذكر الآن تفصيل كل فرقة منهم إن شاء اللَّه عز وجل.

ذكر المحكِّمة الأولى منهم[1]

يقال للخوارج مُحَكِّمة، وشُرَاة، واختلفوا في أول من تشَرَّى منهم، فقيل:

(١) قال في الملل والنحل: المحكمة الأولى هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي رضي اللَّه عنه حين جرى أمر المحكمين واجتمعوا بحروراء من ناحية الكوفة، ورأسهم عبد اللَّه بن الكواء وعتاب بن الأعور وعبد اللَّه بن وهب الراسبي وعروة بن جرير ويزيد بن أبي عاصم المحاربي وحرقوص بن زهير الجبلي المعروف بذي الثدية. (انظر الملل والنحل ١/ ١٣٤).

عُرْوَة بن حُدَيْر أخو مِرْدَاس الخارجي، وقيل: أولهم يزيد بن عاصم المُحَاربي، وقيل: رجل من ربيعة من بني يَشْكُر كان مع علي بصفين، فلما رأى اتفاق الفريقين على الحكمين استوى على فرسه وحَمَلَ على أصحاب معاوية وقتل منهم رجلاً، وحمل على أصحاب علي وقَتَلَ منهم رجلاً، ثم نادى بأعلى صوته: ألا إني قد خَلَعْتُ علياً ومعاوية وبَرِئْتُ من حكمهما، ثم قاتل أصحاب علي حتى قتله قوم من هَمْدَان.

ثم إن الخوارج بعد رجوع علي من صفين إلى الكوفة انحازوا إلى حَرَوْرَاء[1]، وهم يومئذ اثنا عشر ألفاً، ولذلك سميت الخوارج حرورية، وزعيمهم يومئذ عبدُ اللَّه بن الكواء، وشَبَث بن رِبْعِيّ، وخرج إليهم عليٌّ يناظرهم، فوضَحَتْ حُجته عليهم، فاستأمن إليه ابن الكَوّاء مع عشرة من الفرسان، وانحاز الباقون منهم إلى النَّهْرَوَان[2]، وأمَّرُوا على أنفسهم رجلين: أحدهما: عبد اللَّه بن وَهْب الراسِبِيُّ[3]، والآخر: حُرْقُوص بن زُهَيْر البَجَلي المعروفُ بذي الثُّدَيَّة[4]، والتَقَوا في طريقهم إلى نَهْرَوَان برجل رَأوْه يهرب منهم، فأحاطوا به، وقالوا له: من أنت؟ قال: أنا عبد اللَّه بن خَبّاب بن الأرَتّ[5] فقالوا له: حَدِّثْنَا حديثاً سمعتَهُ عن أبيك عن

(١) حروراء (بفتحتين وسكون الواو وراء أخرى وألف ممدودة). قرية بظاهر الكوفة، وقيل: موضع على ميلين منها، اجتمع فيها الخوارج الذين خالفوا علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه فنسبوا إليها. (انظر مراصد الاطلاع ١/ ٣٩٤).

(٢) النهروان: (بفتح النون والراء وإسكان الهاء) مكان بقرب بغداد، قال السمعاني في الأنساب: النهروان (بالضم فقط) وهي بلدة قديمة لها عدة نواحي خرب أكثرها، وهي بقرب بغداد. (انظر تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٣/ ١٧٨).

(٣) عبد اللَّه بن وهب ذو الثفنات، أول من قدم الخوارج على أنفسهم يوم النهروان وسموه بالخلافة، وكان من خيار التابعين، فقتل يومئذ. (انظر جمهرة أنساب العرب ص ٣٨٦).

(٤) قال في نهاية الإرب في معرفة أنساب العرب: يوم النهروان وقع عام ٣٧ هـ، وفيه تغلب الإمام علي بن أبي طالب على الخوارج، وكان على رأسهم زرعة بن البرج الطائي وحرقوص بن زهير السعدي (انظر ص ٤٢٢).

(٥) قال في الشذرات: في شعبان سنة ثمان وثلاثين قتلت الخوارج عبد اللَّه بن خباب، فأرسل إليهم علي بن عباس فناظرهم بالتحكيم في إتلاف المحرم الصيد والتحكيم بين الزوجين وبغير ذلك، فرجع =

رسول اللَّه ﷺ، فقال: سمعت أبي يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: «سَتكُونُ فتنة القاعدُ فيها خيرٌ من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي خيرٌ من الساعي، فمن استطاع أن يكون مقتولاً فلا يكونن قاتلاً»[1]، فشدَّ عليه رَجُلٌ من الخوارج يقال له مسمع بسيفه فقتله، فجرى دَمُه فوق ماء النهر كالشراك إلى الجانب الآخر، ثم إنهم دخلوا منزله وكان في القَرْية التي قتلوه على بابها، فقتلوا ولدَهُ وجاريتَهُ أمَّ ولدِهِ، ثم عسكروا بنهروان، وانتهى خبرهم إلى علي رضي اللَّه عنه، فسار إليهم في أربعة آلاف من أصحابه، وبين يديه عَدِيُّ بن حاتم الطائي[2] وهو يقول:

نسيرُ إذا ما كاعَ قَوْمٌ وبَلَّدُوا ... برايات صِدْقٍ كالنُّسُورِ الخَوَافِقِ

إلى شَرِّ قومٍ من شُرَاةٍ تحزَّبُوا ... وعَادَوْا إلٰهَ الناسِ ربَّ المَشَارِقِ

طُغَاةٍ عماة مارقِينَ عن الهدى ... وكل يُرَى في قوله غيرَ صَادِقِ

= بعضهم وأصر الأكثر، فسار إليهم علي فكانت وقعة النهروان، وقيل أنها في العام القابل. (انظر شذرات الذهب ١/ ٤٧).

(١) أخرج مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة باب نزول الفتن كمواقع القطر (٤/ ٢٢١٢) عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «ستكون فتن، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، من تشرف لها تستشرفه، ومن وجد فيها ملجأ فليعذبه» وأخرج فيه أيضاً عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «تكون فتنة النائم فيها خير من اليقظان، واليقظان فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الساعي، فمن وجد ملجأ أو معاذاً فليستعذ به». وأخرج كذلك عن عثمان الشحام قال: انطلقت أنا وفرقد السبخي إلى مسلم بن أبي بكرة وهو في أرضه فدخلنا عليه، فقلنا: هل سمعت أباك يحدث في الفتن حديثاً؟ قال: نعم، سمعت أبا بكرة يحدث قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «إنها ستكون فتن، ألا ثم تكون فتنة القاعد فيها خير من الماشي فيها، والماشي فيها خير من الساعي إليها، ألا فإذا نزلت أو وقعت، فمن كان له إبل فليلحق بإبله، ومن كانت له غنم فليلحق بغنمه، ومن كانت له أرض فليلحق بأرضه» قال: فقال رجل: يا رسول اللَّه، أرأيت من لم يكن له إبل ولا غنم ولا أرض؟ قال: «يعمد إلى سيفه فيدق على حده بحجر ثم لينج إن استطاع النجاء، اللهم هل بلغت، اللهم هل بلغت، اللهم هل بلغت» قال: فقال رجل: يا رسول اللَّه، أرأيت إن أكرهت حتى ينطلق بي إلى أحد الصفين أو إحدى الفئتين، فضربني رجل بسيفه، أو يجيء سهم فيقتلني؟ قال: «يبوء بإثمه وإثمك ويكون من أصحاب النار».

(٢) عدي بن حاتم الطائي، أسلم سنة سبع، وأكرمه النبي ﷺ وألقى له وسادة وقال: «إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه» توفي سنة سبع وستين وله مائة وعشرون سنة. (انظر شذرات الذهب ١/ ٧٤).

وفينـا علـيٌّ ذو المعـالـي يَقُـودُنَـا إليهـم جهَـاراً بـالسيـوف البَـوَارِقِ

فلما قرُبَ عليّ منهم أرسل إليهم أن سَلمُوا قاتلَ عبد اللَّه بن خَبَّاب، فأرسلوا إليه: إنا كلنا قَتَلَه، ولئن ظفرنا بك قتلناك، فأتاهم عليّ في جيشه، وبَرَزُوا إليهم بجمعهم، فقال لهم قبل القتال: ماذا نَقَمْتُم مني؟ فقالوا له: أول ما نقمنا منك أنا قاتَلْنَا بين يديك يوم الجمل، فلما انهزم أصحابُ الجمل أبَحْتَ لنا ما وَجَدْنَا في عسكرهم من المال، ومنعتنا من سَبْي نسائهم وذَرَارِيِّهم، فكيف استحللت مالهم دون النساء والذرية؟ فقال: إنما أبَحْتُ لكم أموالهم بدلاً عما كانوا أغاروا عليه من بيت مال البصرة قبل قدومي عليهم، والنساء والذرية لم يقاتلونا، وكان لهم حكم الإسلام بحكم دار الإسلام، ولم يكن منهم ردَّة عن الإسلام، ولا يجوز استرقاق مَنْ لم يكفر، وبعدُ لو أبَحْتُ لكم النساء، أيكم يأخذ عائشة[1] في سَهْمه؟ فخجل القومُ من هذا، ثم قالوا له: نَقَمْنَا عليك محو إمرة أمير المؤمنين على اسمك في الكتاب بينك وبين معاويةَ لما نازَعَكَ معاوية في ذلك، فقال: فعلْتُ مثلَ ما فعل رسول اللَّه ﷺ يوم الحُدَيْبية[2] حين قال له سُهَيْل بن عَمْرو[3]: لو علمتُ أنك

(١) أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديقة بنت الصديق، من أخص مناقبها ما علم من حب رسول اللَّه ﷺ لها، وشاع من تخصيصها عنده ونزول القرآن في عذرها وبراءتها والتنويه بقدرها ووفاة رسول اللَّه ﷺ بين سحرها ونحرها وفي نوبتها وريقها في فمه الشريف، لأنه كان يأمرها أن تندي له السواك بريقها ونزول الوحي في بيتها وهو في لحافها، ولم يتزوج بكراً سواها، وما حمل عنها من الفقه لم يحمل عن أحد سواها، تزوجها النبي ﷺ بمكة وهي ابنة ست، وبنى بها بالمدينة وهي بنت تسع، وتوفي ﷺ وهي بنت ثمان عشرة، ونقل عنها علم كثير حتى ورد: «خذوا نصف دينكم عن الحميراء» وفي رواية: «ثلثي دينكم» توفيت سنة سبع وخمسين عن خمس وستين سنة. (انظر شذرات الذهب ١/ ٦١).

(٢) الحديبية (بالضم وفتح الدال وياء ساكنة وباء موحدة مكسورة وياء مفتوحة خفيفة ـ وقيل: مشددة ـ وهاء، قيل: التثقيل خطأ، وقيل: كل صواب، أهل المدينة يثقلونها وأهل العراق يخففونها): قرية سميت ببئر هناك عند مسجد الشجرة التي بايع رسول اللَّه ﷺ أصحابه عندها، وبينها وبين مكة مرحلة، وبعضها في الحل، وهي أبعد الحل من البيت مثل زاوية فيه. (انظر مراصد الاطلاع ١/ ٣٨٦).

(٣) سهيل بن عمرو والد أبي جندل، وكان من سادات قريش وخطبائهم، ومن حلمه وصحة إسلامه أنه قدم المدينة في شيوخ من قريش فيهم أبو سفيان، فاستأذنوا على عمر فأبطأ عليهم، واستأذن بعدهم =

رسول اللَّه لما نازعتك، ولكن اكتب: باسمك واسم أبيك، فكتب: «هذا ما صالح عليه محمدُ بن عبد اللَّه وسهيلُ بن عمرو» وأخبرني رسولُ اللَّه ﷺ أنَّ لي منهم يوماً مثلَ ذلك، فكانت قصتي في هذا مع الأبناء قصةَ رسول اللَّه عليه الصلاة والسلام مع الآباء، فقالوا له: فلم قلتَ للحكمين: إن كنْتُ أهلاً للخلافة فأثْبِتَانِي، فإن كنْتَ في شك من خلافتكَ فغيْرُكَ بالشك فيك أوْلىٰ، فقال: إنما أرَدْتُ بذلك النَّصَفَة لمعاوية، ولو قلت للحكمين: احكما لي بالخلافة، لم يرض بذلك معاوية، وقد دعا رسولُ اللَّه ﷺ نصارى نَجْرَانَ[1] إلى المُبَاهلة وقال لهم: ﴿**تَعَالَوْا نَدْعُ أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءَكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنت اللَّه على الكاذبين**﴾[2] فأنْصَفَهُمْ بذلك من نفسه، ولو قال: أبتهل فأجعل لعنة اللَّه عليكم، لم يرض النصارى بذلك، لذلك أنصفْتُ أنا معاوية من نفسي، ولم أدر غَدْرَ عمرو ابن العاص، قالوا: فلم حكمت الحكمين في حق كان لك؟ فقال: وجدت رسول اللَّه ﷺ قد حكم سَعْدَ بن مُعَاذ[3] في بني قُرَيْظَةَ، ولو شاء لم يفعل، وأقمت

= فقراء من المسلمين فأذن لهم، فقال أبو سفيان: عجباً، يؤذن للمساكين والموالي وكبار قريش واقفين؟ فقال سهيل: اغضبوا على أنفسكم، فإن اللَّه دعا هؤلاء فأسرعوا ودعاكم فأبطأتم، واللَّه إن الذي سبقوكم إليه من الخير خير من هذا الذي تنافسون فيه من هذا الباب، ولا أرى أحداً منكم يلحق بهم إلا أنه يخرج إلى الجهاد لعل اللَّه يرزقه الشهادة، فخرج سريعاً إلى الشام، وكان يتردد في مكة إلى بعض الموالي يقرئه القرآن، فعيّره بعض قريش، فقال سهيل: هذا واللَّه الكبر الذي حال بيننا وبين الخير، ولما رآه رسول اللَّه ﷺ مقبلاً يوم الحديبية قال: «قد سهل لكم أمركم» أي تفاؤلاً باسمه. توفي سنة ثمان عشرة. (انظر شذرات الذهب ١/ ٣٠).

(١) نجران (بالفتح ثم السكون وآخره نون). وهو في عدة مواضع: منها نجران من مخاليف اليمن من ناحية مكة، وبها كان خبر الأخدود، وإليها تنسب كعبة نجران، وكانت ربيعة بها أساقفة مقيمون، ومنهم السيد والعاقب اللذين جاءا إلى النبي عليه السلام في أصحابه ودعاهم إلى المباهلة، وبقوا بها حتى أجلاهم عمر رضي اللَّه عنه عنها. (انظر مراصد الاطلاع ٣/ ١٣٥٩).

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٦١.

(٣) أبو عمرو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرىء القيس بن يزيد بن عبد الأشهل بن جشم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس الأنصاري الأوسي الأشهلي المدني سيد الأوس، وأمه كبشة بنت رافع، أسلمت ولها صحبة، أسلم سعد على يد مصعب بن عمير رضي اللَّه عنه حين بعثه رسول اللَّه ﷺ قبله مهاجر إلى المدينة يعلم المسلمين أمور دينهم، فلما أسلم سعد قال لبني =

أنا أيضاً حكماً، لكن حكَمَ رسول اللَّه ﷺ قد حكم بالعدل، وحكمي خدع حتى كان من الأمر ما كان، فهل عندكم شيء سوى هذا؟ فسكت القومُ، وقال أكثرهم: صدق واللَّه، وقالوا: التوبة؛ واستأمَنَ إليه منهم يومئذٍ ثمانيةُ آلافٍ، وانفرد منهم أربعة آلاف بقتاله مع عبد اللَّه بن وَهْب الراسبي وحُرْقوص بن زهير البَجَلي، وقال علي للذين استأمنوا إليه: اعتزلُوني في هذا اليوم، وقال لأصحابه: قاتلوهم، فوالذي نفسي بيده لا يقتل منا عشرة ولا ينجو عشرة منهم، فقتل من أصحاب علي يومئذ تسعةٌ، وهم: ذؤيبة بن وبرة البَجَلي، وسعد بن مجالد السبيعي، وعبد اللَّه بن حماد الجريري، ورفاعة بن وائل الأرحبي، والفياض بن خليل الأزدي، وكيسوم بن سلمة الجهني، وعتبة بن عبيد الخَوْلَاني، وجميع بن جشم الكندي، وحبيب بن عاصم الأودي، قتل هؤلاء التسعة تحت راية علي رضي اللَّه عنه فحسب، وبرز حُرْقُوص بن زُهَيْر إلى علي وقال: يا ابن أبي طالب؛ لا نريد بقتالك إلا وَجْهَ اللَّه والدار الآخرة، وقال له علي: بل مثلكم كما قال اللَّه عز وجل: ﴿**قُلْ هَلْ نُنَبئكم بالأخسرين أعمالاً، الذين ضلَّ سَعْيُهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً**﴾[1] منهم أنت وربِّ الكعبة، ثم حمل عليه في أصحابه، وقتل عبد اللَّه بن وهب في المبارزة، وصرع ذو الثُّدَيَّة عن فرسه، وقتلت الخوارج يومئذٍ، فلم يُفْلِتْ منهم غيرُ تسعة أنفسٍ، صار منهم رجلان إلى سجستان[2]، ومن أتباعهما خوارج سجستان،

= عبد الأشهل: كلام رجالكم ونسائكم عليَّ حرام حتى تسلموا فأسلموا، وكان من أعظم الناس بركة في الإسلام ومن أنفعهم لقومه، وشهد بدراً وأحداً والخندق وقريظة ونزلوا على حكمه، فحكم فيهم بقتل الرجال وسبي الذرية، فقال النبي ﷺ: «لقد حكمت فيهم بحكم اللَّه تعالى» وتوفي شهيداً عام الخندق من جرح أصابه من قتال الخندق. (انظر تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١/ ٢١٤).

(١) سورة الكهف، الآية: ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٢) سجستان التي ينسب إليها أبو داود السجستاني، روينا عن الحافظ عبد القادر الرهاوي في كتابه الأربعين قال: اسمه ذريح، وسجستان اسم لتلك الديار، فلما كانت ذريح قصبة ذلك الإقليم ودار مملكتها غلب عليها الاسم، وهي خلف كرمان مسيرة مائة فرسخ، منها أربعون فرسخاً مفازة ليس بها ماء، وهي التي ناحية الهند على حد غزنة، قال: وكرمان اسم لتلك الديار التي قصبتها بردشير، وقد غلب عليها اسم كرمان على بردشير حتى كانت مقصد القوافل والملوك والعساكر، وابن كرمان اسم لتلك الديار، وهي تشتمل على مدن، وكرمان وراء أصبهان إلى ناحية الهند مسيرة مائة وثلاثين =

ورجلان إلى اليمن، ومن أتباعهما إباضية اليمن، ورجلان صارا إلى عُمَان[1]، ومن أتباعهما خوارج عُمان، ورجلان صارا إلى ناحية الجزيرة، ومن أتباعهما كان خوارج الجزيرة، ورجل منهم صار إلى تل موزن[2]، وقال علي لأصحابه يومئذ: اطلبوا ذا الثُّدَيَّة، فوجدوه تحت دالية، ورأوا تحت يده عند الإبط مثل ثَدْي المرأة، فقال: صدق اللَّه ورسوله، وأمر فقتل.

فهذه قصة المحكمة الأولى، وكان دينهم إكفار علي، وعثمانَ، وأصحابِ الجمل، ومعاوية، وأصحابه، والحكمين، ومَنْ رضيَ بالتحكيم، وإكفار كل ذي ذَنْب ومعصيةٍ.

ثم خرج عَلَى علي بعد ذلك من الخوارج جماعة كانوا على رأي المحكمة الأولى، منهم أشْرَسُ بن عوف، وخرج عليه بالأنبار[3]، وغفلة التيمي من تَيْم عَدِيّ، خرج عليه بماسبذان[4]، والأشهب بن بشر العرني، خرج عليه بِجَرْجَرَايا[5]

= فرسخاً، وما وراءها إلى ناحية سجستان وغزنة، والهند كله مفازة. (انظر تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٣/ ١٥٩).

(١) عمان (بضم أوله وتخفيف ثانيه وآخره نون). اسم كورة عربية على ساحل بحر اليمن في شرقي هجر، تشتمل على بلدان يضرب بحرها المثل، وأهلها خوارج أباضية. (انظر مراصد الاطلاع ٢/ ٩٥٩).

(٢) تل مَوْزَن (بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي وآخره نون). بلد بين رأس عين وسروج، بينه وبين رأس عين نحو عشرة أميال، وهو مبني بحجارة عظيمة سود، يزعمون أن جالينوس كان به وخرب (انظر مراصد الاطلاع ١/ ٢٧٣).

(٣) الأنبار (بفتح أوله). مدينة قرب بلخ، وهي قصبة ناحية جوزجان، وهي على الجبل، وهي أكبر من مرو الروذ، بالقرب منها مياه وكروم وبساتين كثيرة، وبناؤهم من طين، وبينهم وبين شبورقان مرحلة من ناحية الجنوب، والأنبار مدينة على الفرات غربي بغداد، كانت الفرس تسميها فيروز سابور، أول من عمرها سابور ذو الأكتاف، سميت بذلك لأنه كان يجمع بها أنابير الحنطة والشعير، وأقام بها أبو العباس السفاح إلى أن مات، وجدد بها قصوراً وأبنية. (انظر مراصد الاطلاع ١/ ١٢٠).

(٤) ماسبذان (بفتح السين والباء الموحدة والذال المعجمة وآخره نون). أصله: ماء سبذان، مضاف إلى القمر، وهي مدن عدة، منها أربوجان، يخرج ماؤها إلى البندينجين، ومن هذه المدينة إلى الروذ عشرة فراسخ، وبها قبر المهدي، ولا أثر بها إلا بناء قد تعفت رسومه، ولم يبق منه إلا الآثار، ثم يخرج منها إلى السيروان وإلى الصيمرة. (انظر مراصد الاطلاع ٣/ ١٢٢٠).

(٥) جرجرايا (بفتح الجيمين وتسكين الراء الأولى وفتح الثانية). بلد من أعمال النهروان الأسفل، بين =

وسعد بن قفل، خرج عليه بالمدائن، وأبو مريم السعدي، خرج عليه في سواد الكوفة، فأخْرَجَ عليّ إلى كل واحد جيشاً مع قائد حتى قتلوا أولئك الخوارج، ثم قُتِلَ علي رضي اللَّه عنه في تلك السنة في شهر رَمَضَان سنة ثمان وثلاثين من الهجرة.

فلما استوت الولاية لمعاوية خرجَ عليه وعلى مَنْ بعده إلى زمان الأزارقة قومٌ كانوا على رأي المحكمة الأولى.

منهم عبد اللَّه بن جوشا الطائي، خرج على معاوية بالنخيلة[1] من سواد الكوفة، فأخرج معاوية إليه أهل الكوفة حتى قتلوا أولئك الخوارج.

ثم خرج عليه حوثرة بن وداع الأسدي، وكان من المستأمنين إلى علي يوم النهروان، في سنة إحدى وأربعين.

ثم خرج قرة بن نوفل الأشجعي، والمستورد بن علقمة التميمي، على المغيرة ابن شُعْبَةَ[2]، وهو يومئذ أمير الكوفة من قبل معاوية، فقتلا في حربه.

ثم خرج معاذ بن جرير على المغيرة، فقتل في حربه.

ثم خرج زياد بن خراش العجلي، على زياد بن أبيه، فقتل في حربه.

وخرج قريب بن مرة على عبيد اللَّه بن زياد، وخرج عليه أيضاً زحاف بن زحر الطائي، واستعرضا الناسَ في الطريق بالسيف، فأخرج ابن زياد إليهما بعباد بن الحصين الحبطي في جيش، فقتلوا أولئك الخوارج.

فهؤلاء هم الخوارج الذين عاونوا على المُحَكِّمة الأولى قبل فتنة الأزارقة، واللَّه أعلم.

= واسط وبغداد من الجانب الشرقي، كانت مدينة خربت مع ما خرب النهروانات. (انظر مراصد الاطلاع ١/ ٣٢٤).

(١) النخيلة: تصغير نخلة، موضع قرب الكوفة على سمت الشام. (انظر مراصد الاطلاع ٣/ ١٣٦٦).

(٢) المغيرة بن شعبة الثقفي، أسلم عام الخندق وولي العراق لعمر وغيره، وكان من رجال الدهر حزماً وعزماً ورأياً ودهاءً، يقال أنه أحصن ثلاثمائة امرأة، وقيل ألف امرأة، ولاه عمر البصرة ثم الكوفة. توفي سنة خمسين (انظر شذرات الذهب ١/ ٥٦).

ذكر الأزارقة منهم

هؤلاء أتباع نافع بن الأزرق الحنفي المُكَنّى بأبي راشد[1]، ولم تكن للخوارج قَطُّ فرقةٌ أكثر عدداً ولا أشد منهم شَوْكة.

والذي جمعهم من الدين أشياء:

منها: قولهم بأن مخالفيهم من هذه الأمة مشركون، وكانت المحكمة الأولى يقولون: إنهم كفرة لا مشركون.

ومنها: قولهم إن القَعَدَة ـ ممن كان على رأيهم ـ عن الهجرة إليهم مشركون وإن كانوا على رأيهم.

ومنها: أنهم أوجبوا امتحانَ مَنْ قَصَد عسكرهم إذا ادَّعَى أنه منهم: أن يدْفَع إليه أسير من مخالفيهم ويأمروه بقتله، فإن قتله صَدَّقوه في دعواه أنه منهم، وإن لم يقتله قالوا: هذا منافق ومشرك، وقتلوه.

ومنها: أنهم استباحوا قتل نساء مخالفيهم، وقتل أطفالهم، وزعموا أن الأطفال مشركون، وقطعوا بأن أطفال مخالفيهم مُخَلَّدون في النار.

واختلفوا في أول مَنْ أحدث ما انفردت الأزارقة به من إكفار القَعَدَة عنهم ومن امتحان من قصد عسكرهم.

فمنهم من زعم أن أول مَنْ أحدث ذلك منهم عبدُ ربه الكبير، ومنهم من قال: عبد ربه الصغير.

ومنهم من قال: أول من قال ذلك رجل منهم اسمه عبدُ اللَّه بن الوَضِين، وخالف نافعَ بن الأزرق في ذلك واستتابه منه، فلما مات ابن الوضين رجع نافع

(١) أبو راشد نافع بن الأزرق بن قيس بن نهار بن إنسان بن أسد بن صبرة بن ذهل بن الدول بن حنيفة الذي تنسب إليه الأزارقة من الخوارج، وكان في أول أمره من أصحاب ابن عباس رضي اللَّه عنه، ثم غلب عليه الشقاء فاستعرض المسلمين بسيفه وقتل النساء والأطفال وعطل الرجم وفارق الإسلام. (انظر جمهرة أنساب العرب ص ٣١١).

وأتباعه إلى قوله وقالوا: كان الصواب معه، ولم يُكْفِرْ نافعٌ نفسَه بخلافه إياه حين خالفه، وأكْفَرَ مَنْ يخالفه بعد ذلك، ولم يتبرأ من المحكمة الأولى في تركهم إكفار القَعَدَة عنهم وقال: إن هذا شيء ما زلنا نأخذ به دونهم، وأكْفَرَ من يخالفهم بعد ذلك في إكفار القعدة عنهم.

وزعم نافعٌ وأتباعُه أن دار مخالفيهم دارُ كفرٍ، ويجوز فيها قتل الأطفال والنساء، وأنكرت الأزارقة الرَّجْمَ، واستحلُّوا كفر الأمانة التي أمر اللَّه تعالى بأدائها، وقالوا: إن مخالفينا مشركون، فلا يلزمنا أداء أمانتنا إليهم، ولم يقيموا الحدَّ على قاذف الرجل المحصَنِ، وأقاموه على قاذف المحصَنَات من النساء، وقَطَعُوا يدَ السارق في القليل والكثير، ولم يعتبروا في السرقة نصاباً.

وأكفرهم الأمةُ في هذه البدع التي أحدثوها بعد كفرهم الذي شاركوا فيه المحكمة الأولى، فباءوا بكفر على كفر، كمن باء بغضب على غضب، وللكافرين عذاب مهين.

ثم الأزارقة بعد اجتماعها على البِدَعِ التي حكيناها عنهم بايعوا نافعَ بن الأزرق وسَمَّوْه أمير المؤمنين، وانضمَّ إليهم خوارجُ عمان واليمامة[1]، فصاروا أكثر من عشرين ألفاً، واستولوا على الأهواز[2] وما وراءها من أرض فارس وكَرْمَان[3] وجَبَوْا

(١) اليمامة: واحدة اليمام، وهو طائر، وهو بلد كبير، فيه قرى وحصون وعيون ونخل، وكان اسمها أولاً جوا. (انظر مراصد الاطلاع ٣/ ١٤٨٣).

(٢) الأهواز (آخره زاي). أصله أحواز جمع حوز، أبدلته الفرس لأنه ليس في كلامهم حاء، وكان اسمها أيام الفرس: خوزستان، وقيل: اسمها: هرمزشهر، وهي كورة عظيمة. قال صاحب كتاب المغني: هي سبع كور بين البصرة وفارس، لكل كورة منها اسم، والأهواز يجمعن ولا ينفرد، الواحد منها هوز، وأهل هذه البلاد بأسرها يقال لهم: الحوز. (انظر مراصد الاطلاع ١/ ١٣٥).

(٣) كرمان (بالفتح ثم السكون وآخره نون، وربما كسرت، والفتح أشهر بالصحة). ولاية مشهورة وناحية معمورة، ذات بلاد وقرى ومدن واسعة، بين فارس ومكران وسجستان وخراسان، شرقيها مكران، ومفازة ما بين مكران والبحرين من وراء البلوص، وغربيها أرض فارس، وشماليها مفازة خراسان، وجنوبها بحر فارس، ولها في حد السيرجان دخلة في حد فارس مثل الكم، وفيما يلي البحر تقويس، وهي بلاد كثيرة النحل والزرع والمواشي والضرع. ومن مدنها المشهورة جيرفت وموقان وخبيص وبم =

خراجها، وعامل البصرة يومئذٍ عبدُ اللَّه بن الحارث الخزاعي من قبل عبد اللَّه بن الزبير، فأخرج عبد اللَّه بن الحارث جيشاً مع مُسْلم بن عبس بن كريز بن حبيب بن عبد شمس لحرب الأزارقة، فاقتتل الفريقان بدُولاَب الأهواز، فقُتِلَ مسلم بن عبس وأكثر أصحابه، فخرج إلى حربهم من البصرة عمر بن عبيد اللَّه بن مَعْمر التميمي في ألفي فارس، فهزمته الأزارقة، فخرج إليهم حارثة بن بدر الغُدَاني في ثلاثة آلاف من جند البصرة، فهزمتهم الأزارقة، فكتب عبد اللَّه بن الزبير من مكة إلى المهلَّبِ بن أبي صُفْرَةَ وهو يومئذٍ بخراسان يأمره بحرب الأزارقة وولاَّه ذلك، فرجع المهلب إلى البصرة، وانتخب من جندها عشرة آلاف، وانضم إليه قومُه من الأَزْدِ فصار في عشرين ألفاً، وخرج وقاتل الأزارقة وهزمهم عن دُولاَب الأهواز إلى الأهواز، ومات نافع بن الأزرق في تلك الهزيمة، وبايعت الأزارقة بعده عبيدَ اللَّه بن مأمون التميمي، وقاتلهم المهلب بعد ذلك بالأهواز فقتل عبيد اللَّه بن مأمون في تلك الواقعة، وقتل أيضاً أخوه عثمان بن مأمون مع ثلاثمائة من أشد الأزارقة، وانهزم الباقون منهم إلى أيذج[1] وبايعوا قَطَرِيَّ بن الفُجَاءة[2] وسموه أمير المؤمنين،

= والسيرجان، وبها يكون التوتيا، يحمل إلى سائر الأقاليم. (انظر مراصد الاطلاع ٣/ ١١٦١).

(١) إيذج (الذال المعجمة مفتوحة وجيم): كورة وبلد بين خوزستان وأصبهان، وهي أجل مدن هذه الكورة، بها قنطرة من عجائب الدنيا، وإيذج أيضاً من قرى سمرقند. (انظر مراصد الاطلاع ١/ ١٣٦).

(٢) قطري بن الفجاءة التميمي رأس الخوارج، عثر به فرسه فقتل، وأتي الحجاج برأسه، وكان الحجاج قد جهز إليه جيشاً بعد جيش وهو يهزمهم، وممن قاتله سوادة أو سودة بن أبجر الدارمي وكان مجرباً في الحروب، ومن قوله يخاطب نفسه:

أقول لها وقد طارت شعاعاً ... من الأبطال ويحك لا تراعي
فإنك لو سألت بقاء يوم ... على الأجل الذي لك لم تطاعي
فصبراً في مجال الموت صبراً ... فما نيل الخلود بمستطاع
سبيل الموت غاية كل حي ... وداعية لأهل الأرض داعي

قال ابن قتيبة: هو من كنانة من بني حرقوص بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، وكان يكنى أبا نعامة، وخرج زمن مصعب بن الزبير فبقي عشرين سنة يقاتل ويسلم عليه بالخلافة، فوجه إليه الحجاج جيشاً بعد جيش، وكان آخرهم سفيان بن الأبرد الكلبي فقتله، وكان المتولي لذلك سودة بن أبجر بن الحرث الدارمي، ولا عقب لقطري. قتل سنة تسع وسبعين (انظر شذرات الذهب ١/ ٨٦).

وقاتلهم المهلَّبُ بعد ذلك حروباً كانت سِجَالاً، وانهزمت الأزارقة في آخرها إلى سابور[1] من أرض فارس، وجعلوها دار هجرتهم، وثَبَتَ المهلب وبنوه وأتباعهم على قتالهم تسع عشرة سنة، بعضُها في أيام عبد اللّه بن الزبير، وباقيها في زمان خلافة عبد الملك بن مروان وولاية الحجاج على العراق، وقَرَّرَ الحجاجُ المهلب على حرب الأزارقة، فدامت الحرب في تلك السنين بين المهلَّب وبين الأزارقة كراً وفراً فيما بين فارس والأهواز، إلى أن وقع الخلافُ بين الأزارقة، ففارق عبدُ ربه الكبير قَطَرِياً وصار إلى واد بجيرفت كرمين[2] في سبعة آلاف رجل، وفارقه عبد ربه الصغير في أربعة آلاف، وصار إلى ناحية أخرى من كَرْمَان، وبقي قطري في بضعَةَ عَشرَ ألفَ رجلٍ بأرض فارس، وقاتله المهلَّبُ بها، وهَزَمَه إلى أرض كرمان وتبعه وقاتله بأرض كرمان وهزمه منها إلى الري، ثم قاتل عبد ربه الكبير فقتله، وبعث بابنه يزيد بن المهلب إلى عبد ربه الصغير فأتى عليه وعلى أصحابه، وبعث الحجاجُ سفيانَ بن الأبرد الكلبي في جيش كثيف إلى قطري بعد أن انحاز من الري إلى طبرستان[3] فقتلوه بها، وأنفذوا برأسه إلى الحجاج، وكان عبيدة بن هلال اليشكري قد فارق قَطَرِيًّا وانحاز إلى قومس[4]، فتبعه سفيان بن الأبرد[5] وحاصره

(١) سابور: مدينة بينها وبين شيراز خمسة وعشرون فرسخاً، كورة مشهورة مدينتها النوبندجان، وقيل: مدينتها شهرستان، وهي قرية من الجبال فيها أشجار وفواكه متصلة بحيث تمشي أياماً تحت ظل الأشجار. (انظر مراصد الاطلاع ١/ ٦٨٠).

(٢) جيرفت (بالكسر ثم السكون وفتح الراء وسكون الفاء وتاء فوقها نقطتان). مدينة بكرمان من أعيان مدنها وأنزهها، بها نخل وفواكه (انظر مراصد الاطلاع ١/ ٣٦٦).

(٣) طبرستان (بفتح أوله وثانيه وكسر الراء): بلاد واسعة ومدن كثيرة يشملها هذا الاسم يغلب عليها الجبال، وهي تسمى بمازندران، وهي مجاورة لجيلان وديلمان، وهي من الري وقومس. (انظر مراصد الاطلاع ٢/ ٨٧٨).

(٤) قومس (بالضم ثم السكون وكسر الميم وسين مهملة) تعريب كومس: كورة كبيرة واسعة بها مدن وقرى ومزارع في ذيل جبل طبرستان، قصبتها دامغان بين الري ونيسابور، وبسطام من مدنها. (انظر مراصد الاطلاع ٣/ ١١٣٤).

(٥) سفيان بن الأبرد بن أبي أمامة بن قابوس بن سفيان بن ثعلبة بن حارثة بن جندب، من قواد بني أمية. (انظر جمهرة أنساب العرب ص ٤٥٧).

في حصن قومس إلى أن قتله وقتل أتباعه، وَطَهَّرَ اللَّه بذلك الأرضَ من الأزارقة، والحمد للَّه على ذلك.

ذكر النجدات منهم

هؤلاء أتباع نَجْدَةَ بن عامر الحَنَفي[1]، وكان السببُ في رياسته وزعامته أن نافع بن الأزرق لما أظْهَر البراءة من القَعَدَة عنه بعد أن كانوا على رأيه وسماهم مشركين، واستحلّ قتل أطفال مخالفيه ونسائهم، وفارقه أبو فُدَيْك وعطية الحنفي وراشد الطويل ومقلاص وأيوب الأزرق، وجماعة من أتباعهم، وذهبوا إلى اليمامة، فاستقبلهم نجدة بن عامر في جُنْدٍ من الخوارج يريدون اللحوق بعسكر نافع، فأخبروهم بأحداث نافع، ورَدُّوهم إلى اليمامة، وبايعوا بها نجدة بن عامر، وأكْفَروا من قال بإكفار القعدة منهم عن الهجرة إليهم، وأكفروا من قال بإمامة نافع، وأقاموا على إمامة نَجْدَةَ إلى أن اختلفوا عليه في أمور نَقَمُوها منه، فلما اختلفوا عليه صاروا ثلاث فرق:

١ ـ فرقة صارت مع عطية بن الأسود الحنفي إلى سجستان، وتبعهم خوارجُ سجستان، ولهذا قيل لخوارج سجستان في ذلك الوقت: عَطَوية.

٢ ـ وفرقة صارت مع أبي فُدَيْكٍ حَرْباً على نَجْدَة، وهم الذين قتلوا نَجْدَةَ.

٣ ـ وفرقة عَذَرُوا نجدة في أحداثه وأقاموا على إمامته.

والذي نَقَمَه على نجدة أتباعُه أشياء:

منها: أنه بعث جيشاً في غزو البر، وجيشاً في غزو البحر، ففضّلَ الذين بعثهم في البر على الذين بعثهم في البحر في الرزق والعَطَاء.

ومنها: أنه بعث جيشاً، فأغاروا على مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام، وأصابوا منها جارية من بنات عثمان بن عفان، فكتب إليه عبدُ الملك في شأنها،

---

(١) نجدة الخارجي الحروري قتله أصحابه واختلفوا عليه، وقيل: ظفر به أصحاب ابن الزبير، قتل سنة تسع وستين (انظر شذرات الذهب ١/ ٧٦).

فاشتراها من الذي كانت في يديه ورَدّها إلى عبد الملك بن مروان، فقالوا له: إنك ردَدْتَ جارية لنا على عدونا.

ومنها: أنه عَذَرَ أهل الخطأ في الاجتهاد بالجهالات، وكان السبب في ذلك أنه بعث ابنه المضرج مع جند من عسكره إلى القطيف[1]، فأغاروا عليها وسَبَوْا منها النساء والذرية، وقَوَّمُوا النساء على أنفسهم، ونكحوهن قبل إخراج الخمس من الغنيمة، وقالوا: إن دخلت النساء في قسمنا فهو مرادنا، وإن زادت قِيَمُهُنَّ على نصيبنا من الغنيمة غرمنا الزيادة من أموالنا، فلما رجعوا إلى نَجْدَةَ سألوه عما فعلوا من وَطْء النساء ومن أكل طعام الغنيمة قبل إخراج الخمس منها وقبل قسمة أربعة أخماسها بين الغانمين، فقال لهم: لم يكن لكم ذلك، فقالوا: لم نعلم أن ذلك لا يحل لنا، فعَذَرهم بالجهالة، ثم قال: إن الدين أمران:

أحدهما: معرفة اللَّه تعالى، ومعرفة رسُله، وتحريم دماء المسلمين، وتحريم غَصْب أموال المسلمين، والإقرار بما جاء من عند اللَّه تعالى جملة، فهذا واجبٌ معرفتُه على كل مكلف. وما سواه فالناس معذورون بجهالته حتى يقيم عليه الحجة في الحلال والحرام، فمن استحلَّ باجتهاده شيئاً محرماً فهو معذور، ومن خاف العذابَ على المجتهد المخطىء قبل قيام الحجة عليه فهو كافر.

ومن بِدَعِ نجدة أنه تولى أصحاب الحدود من موافقيه، وقال: لعلَّ اللَّه يعذبهم بذنوبهم في غير نار جهنم ثم يدخلهم الجنة، وَزَعَمَ أن النار يدخلها مَنْ خالفه في دينه.

ومن ضلالاته أيضاً أنه أسقط حدّ الخمر.

ومنها أيضاً أنه قال: من نظر نظرة صغيرة، أو كذب كذبة صغيرة وأصَرَّ عليها فهو مشرك، ومَنْ زنى، وسرق، وشرب الخمر غير مُصِرٍّ عليه فهو مسلم، إذا كان من

(١) القطيف (بالفتح ثم الكسر). مدينة بالبحرين، وهي اليوم قصبتها وأعظم مدنها، وهي لعبد القيس. (انظر مراصد الاطلاع ٣/ ١١١٠).

موافقيه على دينه.

فلما أحدث هذه الأحداثَ وعَذَرَ أتباعه بالجهالات استتابه أكثرُ أتباعه من أحداثه وقالوا له: اُخْرُجْ إلى المسجد وتُب من أحداثك، ففعل ذلك.

ثم إن قوماً منهم نَدِمُوا على استتابته، وانضموا إلى العاذرين له، وقالوا له: أنت الإمام ولك الاجتهاد، ولم يكن لنا أن نستتيبك، فتب من تَوْبَتِك، واستتب الذين استتابوك وإلا نابذناك، ففعل ذلك، فافترق عليه أصحابه وخَلَعه أكثرهم، وقالوا له: اختر لنا إماماً، فاختار أبا فُدَيْك، وصار راشد الطويل مع أبي فديك يداً واحدة، فلما استولى أبو فُدَيْك على اليمامة علم أن أصحاب نَجْدَةَ إذا عادوا من غزواتهم أعادوا نجدة إلى الإمارة فطلب نجدَةَ ليقتله، فاختفى نجدةُ في دار بعض عاذريه رجوع عساكره الذين كان قد فَرَّقَهم في سواحل الشام ونواحي اليمن، ونادى منادي أبي فُدَيْك: مَنْ دَلَّنا على نجدة فله عشرة آلاف درهم، وأيّ مملوكٍ دَلَّنا عليه فهو حر، فدلَّتْ عليه أمَةٌ للذين كان نجدة عندهم، فأنفذ أبو فُدَيْك راشداً الطويلَ في عسكر إليه، فكبَسُوه وحملوا رأسه إلى أبي فُدَيْك.

فلما قتل نجدة صارت النَّجَداتُ بعدهُ ثلاث فرق:

١ ـ فرقة أكفرته وصارت إلى أبي فديك، كراشد الطويل، وأبي بيهس، وأبي الشمراخ وأتباعهم.

٢ ـ وفرقة عَذَرَتْه فيما فعل، وهم النجدات اليوم.

٣ ـ وفرقة من النجدات بَعُدُوا عن اليمامة، وكانوا بناحية البصرة شَكُّوا فيما حكى من أحْدَاث نجدة وتوقَّفُوا في أمره وقالوا: لا ندْرِي هل أحْدَثَ تلك الأحداثَ أم لا، فلا نبرأ منه إلا باليقين.

وبقي أبو فُدَيْك بعد قتل نجدة إلى أن بعث إليه عبدُ الملك بن مروان عُمَر ابن عبيد اللّه بن معمر التيمي في جند، فقتلوا أبا فُدَيْك، وبعثوا برأسه إلى عبد الملك بن مروان، فهذه قصة النجدات.

ذكر الصُفرية من الخوارج

هؤلاء أتباعُ زِيَادِ بن الأصْفَر، وقولهم في الجملة كقول الأزارقة في أن أصحاب الذنوب مشركون، غير أن الصُفْرية لا يَرَوْنَ قتلَ أطفالِ مخالفيهم ونسائهم، والأزارقة يرون ذلك، وقد زعمت فرقة من الصُفْرية أن ما كان من الأعمال عليه حد واقع لا يُسَمَّى صاحبُه إلا بالاسم الموضوع له، كزانٍ، وسارقٍ، وقاذفٍ، وقاتل عمد، وليس صاحبه كافراً ولا مشركاً، وكلّ ذنبٍ ليس فيه حد كترك الصلاة والصوم فهو كفر وصاحبُه كافر، وإن المؤمن المذنبَ يفقد اسم الإيمان في الوجهين جميعاً.

وفرقة ثالثة من الصفرية قالت بقول من قال من البَيْهَسية: إن صاحب الذنب لا يحكم عليه بالكفر حتى يرفع إلى الوالي فيحده، فصارت الصفرية على هذا التقدير ثلاث فرق:

١ ـ فرقة: تزعم أن صاحب كلِّ ذنبٍ مشركٌ، كما قالت الأزارقة.

٢ ـ والثانية: تزعم أن اسم الكفر واقع على صاحب ذنب ليس فيه حد، والمحدود في ذنبه خارجٌ عن الإيمان وغيرُ داخل في الكفر.

٣ ـ والثالثة: تزعم أن اسم الكفر يقع على صاحب الذنب إذا حَدّه الوالي على ذنبه.

وهذه الفرق الثلاث من الصُفْرِية يخالفون الأزارقة في الأطفال والنساء كما بيناه قبل هذا، وكل الصفرية يقولون بموالاة عبد اللَّه بن وهب الراسبيِّ، وحرقوص بن زهير وأتباعهما من المحكمة الأولى، ويقولون بإمامة أبي بلال مرداس الخارجي بعدهم، وبإمامة عمران بن حِطَّان[1] السدوسي بعد أبي بلال.

فأما أبو بِلَالٍ مرداسٌ فإنه خرج في أيام يزيد بن معاوية بناحية البصرة على عبيد اللَّه بن زياد، فبعث إليه عبيدُ اللَّه بن زياد زُرْعَةَ بن مسلم العامري في ألفي

(١) عمران بن حطان السدوسي البصري، أحد رؤوس الخوارج وشاعرهم البليغ، مات سنة أربع وثمانين. (انظر شذرات الذهب ١/ ٩٥).

فارس، وكان زُرْعَةُ يميل إلى قول الخوارج، فلما اصطفَّ الفريقان للقتال قال زرعة لأبي بلال: أنتم على الحق، ولكنا نخاف من ابن زياد أن يسقط عطاءنا، فلا بد لنا من قتالكم، فقال له أبو بلال: وددت لو كنت قبلْتُ فيكم قول أخي عُرْوَةَ؛ فإنه أشار علي بالاستعراض لكم كما استعرض قريب وزحاف الناسَ في طرقهم بالسيف، ولكني خالفتهما وخالفت أخي، ثم حمل أبو بلال وأتباعه على زرعة وجنده فهزموهم، ثم إن عُبَيد اللَّه بن زياد بعث إليه بعباد بن أخضر التميمي، فقاتل أبا بلال بنوج وقتله مع أتباعه، فلما ورد على ابن زياد خبَرُ قتل أبي بلال قتل من وجدهم بالبصرة من الصفرية، وظفر بعُرْوَةَ أخي مرداس فقال له: أشَرْتَ على أخيك مرداس بالاستعراض للناس، فقد انتقم اللَّه للناس منك ومن أخيك، ثم أمر به فقطعت يداه ورجلاه وصَلَبه.

فلما قتل مرداسُ اتخذت الصُّفْرِية عمران بن حِطَّان إماماً، وهو الذي رَثَى مرداساً بقصائِدَ يقول في بعضها:

أنْكَرْتُ بَعْدَكَ ما قَدْ كنْتُ أعرفه ... ما الناسُ بعدَكَ يا مِرْدَاسُ بِالنَّاسِ

وكان عمران بن حِطَّان هذا ناسكاً شاعراً شديداً في مذهب الصُّفْرِية، وبلغ من حُبِّه في بُغْضِ علي رضي اللَّه عنه أنه رَثَى عبدَ الرحمن بن مُلْجم، وقال في ضَرْبه علياً:

يا ضَرْبَةً من مُنِيبٍ ما أراد بها ... إلا ليبلُغَ من ذي العَرْشِ رِضْوَانَا
إني لأذكرهُ يوماً فأحْسَبُه ... أوْفَى البريَّةِ عند اللَّه مِيزَانَا

قال عبد القاهر: وقد أجبناه عن شعره هذا بقولنا:

يا ضَرْبَةً من كَفُورٍ ما استفاد بها ... إلا الجَزَاء بما يُصْلِيهِ نِيرَانَا
إنِّي لألعنه ديناً وألعن مَنْ ... يَرْجُو له أبداً عَفْواً وغُفْرانا
ذاك الشقيُّ لأشْقَى الناسِ كلّهمُ ... أخَفُّهم عند رب الناس ميزانا

ذكر العَجَاردة من الخوارج

العجاردة كلها أتباع عبد الكريم بن عجرد، وكان عبد الكريم من أتباع عطية بن الأسود الحنفي، وكانت العجاردة مفترقة عشر فرق يجمعها القول بأن الطفل يُدْعَى إذا بلغ، وتجب البراءة قبل ذلك حتى يُدْعَى إلى الإسلام أو يصفه هو، وفارقوا الأزارقة في شيء آخر، وهو أن الأزارقة استحلت أموال مخالفيهم بكل حال، والعجاردة لا يرون أموال مخالفيهم فيئاً إلا بعد قتل صاحبه، فكانت العجاردة على هذه الجملة إلى أن افترقت فرقها التي نذكرها بعد هذا.

ذكر الخازمية منهم[1]

هؤلاء أكثر عَجَاردة سِجِسْتَانَ، وقد قالوا في باب القدر والاستطاعة والمشيئة بقول أهل السنة أنْ لا خالق إلا اللَّه، ولا يكون إلا ما شاء اللَّه، وإن الاستطاعة مع الفعل، وأكْفَرُوا الميمونية الذين قالوا في باب القدر والاستطاعة بقول القدرية المعتزلة عن الحق.

ثم إن الخازمية خالفوا أكْثَرَ الخوارج في الولاية والعَدَاوة، وقالوا: إنهما صفتان للَّه تعالى، وإن اللَّه عز وجل إنما يتولى العبدَ على ما هو صائر إليه من الإيمان، وإن كان في أكثر عمره كافراً، ويرى منه ما يصير إليه من الكفر في آخر عمره، وإن كان في أكثر عمره مؤمناً، وإن اللَّه تعالى لم يَزَلْ محباً لأوليائه ومُبْغِضاً لأعدائه، وهذا القول منهم موافق لقول أهل السنة في الموافاة، غير أن أهل السنة ألزموا الخازمية على قولها بالمُوَافاة أن يكون علي وطلحة والزبير وعثمان من أهل الجنة، لأنهم من أهل بَيْعَة الرضوان الذين قال اللَّه تعالى فيهم: ﴿**لقد رَضِيَ اللَّه عن المؤمنين إذْ يُبَايِعُونَكَ تحت الشجرة**﴾[2] وقالوا لهم: إذا كان الرضا من اللَّه تعالى عن العبد إنما يكون عن علم أنه يَمُوتُ على الإيمان وَجَبَ أن يكون المُبَايعون تحت

(١) وفي الملل والنحل: الحازمية. (انظر الملل والنحل ١/ ١٥١).
(٢) سورة الفتح، الآية: ١٨.

الشجرة على هذه الصفة، وكان علي وطلحة والزبير منهم، وكان عثمانُ يومئذٍ أسيراً، فبايَعَ له النبيُّ عليه السلام، وجعل يده بدلاً عن يده، وصحَّ بهذا بطلانُ قولِ مَنْ أكفر هؤلاء الأربعة.

ذكر الشعيبية منهم

قول هؤلاء في باب القَدَر والاستطاعة والمشيئة كقول الخازمية، وإنما ظهر ذكر الشعيبية حين نازع زعيمهم المعروف بشعيب رجلاً من الخوارج اسمه ميمون، وكان السبب في ذلك أنه كان لميمون على شعيب مال، فتَقَاضَاه، فقال له شعيب: أعطيكه إن شاء اللَّه، فقال له ميمون: قد شاء اللَّه ذلك الساعة، فقال شعيب: لو كان قد شاء ذلك لم أستطع أن لا أعطيكه، فقال ميمون: قد أَمرَكَ اللَّه بذلك، وكل ما أمَرَ به فقد شاءه، وما لم يشأ لم يأمر به، فافترقت العَجَاردة عند ذلك، فتبع قوم شعيباً، وتبع آخرون ميموناً، وكتبوا في ذلك إلى عبد الكريم بن عَجْرَد وهو يومئذ في حبس السلطان، فكتب في جوابهم: إنما نقول: ما شاء اللَّه كان، وما لم يشأ لم يكن ولا نُلْحِقُ باللَّه سوءاً؛ فوصل الجوابُ إليهم بعد موت ابن عجرد، وادعى ميمون أنه قال بقوله، لأنه قال: لا نلحق باللَّه سوءاً، وقال شعيب: بل قال بقولي؛ لأنه قال: نقول: ما شاء اللَّه كان، وما لم يشأ لم يكن، ومالت الخازمية وأكثرُ العَجَاردة إلى شُعَيب، ومالت الحمزية مع القدرية إلى ميمون.

ثم زادت الميمونية على كفرها في القدر نوعاً من المجوسية، فأباحوا نكاح بنات البنات وبنات البنين، ورأوا قتال السلطان ومَنْ رضي بحكمه فرضاً، فأما مَنْ أنكره فلا يرون قتله، إلا إذا أغار عليهم، أو طعن في دينهم، أو كان دليلاً للسلطان.

وسنذكر الميمونية في جملة الغُلَاة الخارجين عن الملة في باب بعد هذا إن شاء اللَّه عز وجل.

وقد كان من جملة الميمونية رجل يقال له خَلَفٌ، ثم خالف الميمونية في القَدَر والاستطاعة والمشيئة، وقال في هذه الثلاثة بقول أهل السنة، وتبعه على ذلك خوارج

كِرْمَان ومكران[1]، فيقال لهم: الخلفية، وهم الذين قاتلوا حمزة بن أكرك الخارجي في أرض كرمان.

ذكر الخلفية منهم

هم أتباع خلف الذي قاتَلَ حمزة الخارجي، والخلفية لا يَرَوْنَ القتال إلا مع إمام منهم، وصارت الخلفية إلى قول الأزارقة في شيء واحد، وهو دعواهم أن أطفال مخالفيهم في النار.

ذكر المعلومية والمجهولية منهم

هاتان فرقتان من جملة الخازمية، ثم إن المعلومية منهما خالفت سَلَفَها في شيئين:

أحدهما: دعواها أن مَنْ لم يَعْرِف اللَّه تعالى بجميع أسمائه فهو جاهل به، والجاهل به كافر.

والثاني: أنهم قالوا: إن أفعال العباد غيرُ مخلوقةٍ للَّه تعالى.

ولكنهم قالوا في الاستطاعة والمشيئة بقول أهل السنة في أن الاستطاعة مع الفعل وأنه لا يكون إلا ما شاء اللَّه.

وهذه الفرقة تَدَّعِي إمامة مَنْ كان على دينها وخرج بسيفه على أعدائه، من غير بَرَاءة منهم عن القَعَدَة عنهم.

وأما المجهولية منهم فقولهم كقول المعلومية، غير أنهم قالوا: مَنْ عرف اللَّه ببعض أسمائه فقد عرفه، وأكفروا المعلومية منهم في هذا الباب.

ذكر الصَّلْتية منهم

هؤلاء منسوبون إلى صَلْت بن عثمان، وقيل: صَلْت بن أبي الصلت، وكان

(١) مكران (بالضم ثم السكون ونون). وهي ولاية واسعة تشتمل على مدن وقرى، وهي معدن الفانيذ، ومنها يحمل إلى جميع البلاد، وأجوده الماسكاني أحد مدنها، وهذه الولاية غربيها كرمان، وسجستان شماليها، والبحر جنوبها. (انظر مراصد الاطلاع ٣/ ١٣٠٢).

من العجاردة، غير أنه قال: إذا استجاب لنا الرجلُ وأسلم تولَّيْنَاه وبَرِئنا من أطفاله؛ لأنه ليس لهم إسلام حتى يدركوا، فيُدْعَوْن حينئذٍ إلى الإسلام فيقبلونه.

وبإزاء هذه الفرقة فرقة أخرى ـ وهي التاسعة من العجاردة ـ زعموا أنه ليس لأطفال المؤمنين ولا لأطفال المشركين ولاية ولا عداوة حتى يدركوا فيُدْعَوْا إلى الإسلام فيقبلوا أو ينكروا.

ذكر الحمزية منهم

هؤلاء أتباع حمزة بن أكرك الذي عاث في سِجِسْتَان وخُرَاسان ومكران وقهستان وكرمان وهزم الجيوشَ الكثيرة، وكان في الأصل من العجاردة الخازمية، ثم خالفهم في باب القدر والاستطاعة، فقال فيهما بقول القدرية، فأكفرته الخازمية في ذلك، ثم زعم مع ذلك أن أطفال المشركين في النار، فأكفرته القدرية في ذلك، ثم إنه والَى القَعَدَة من الخوارج مع قوله بتكفير مَنْ لا يوافقه على قتال مخالفيه من فرق هذه الأمة مع قوله بأنهم مشركون، وكان إذا قاتَلَ قوماً وهَزَمهم أمر بإحراق أموالهم وعَقْر دوابهم، وكان مع ذلك يقتل الأسراء من مخالفيهم، وكان ظهوره في أيام هارون الرشيد في سنة تسع وسبعين ومائة، وبقي الناسُ في فتنتِهِ إلى أن مضى صَدْر من أيام خلافة المأمون، ولما استولى على بعض البلدان جعل قاضيه أبا يحيى يوسف بن بشار، وصاحب جيشه رجلاً اسمه حيويه بن معبد، وصاحب حَرَسِه عمرو بن صاعد، وكان معه جماعة من شُعَراء الخوارج، كطلحة بن فهد، وأبي الجلندي، وأقرانهم، وبَدَأ بقتال البَيْهَسِيَّة من الخوارج، وقتل الكثير منهم، فسَمَّوْهُ عند ذلك أمير المؤمنين، وقال الشاعر طلحة بن فهد في ذلك:

أميرُ المؤمنين عَلَى رَشَادٍ ... وخَيْرِ هِدَايَةٍ نِعْمَ الأمِيرُ
أميرٌ يفْضُلُ الأمراء فَضْلاً ... كما فَضَل السُّهَا القَمَرُ المُنِيرُ

ثم إن حمزة أسْرَى سرية إلى الخازمية من الخوارج بناحية

فلجرد[1]، فقتل منهم مقتلة عظيمة، ثم قصد بنفسه هَرَاة، فمنعه أهلها من دخولها، فاستعرض الناسَ خارجَ المدينة، وقتل منهم الكثير، فخرج إليه عمرو بن يزيد الأزدي، ـ وهو يومئذ والي هَرَاة ـ مع جنده، فدامَتِ الحربُ بينهم شهوراً، وقتل من أرض هَرَاة جماعة، قُتِلَ من أصحاب حمزة هيصمٌ الشاري، وكان داعية حمزة يدعو الناس إلى ضلالته، ثم أغار حمزة على كروخ[2] من رستاق هَرَاة، وأحرق أموالهم وعقر أشجارهم، ثم حارب ابن يزيد الأزدي بقرب بوشنج[3] وقتل عمراً، ثم انتصب علي بن عيسى بن ماديان ـ وهو يومئذ والي خراسان ـ لحرب حمزة، فانهزم منه إلى أرض سجستان بعد أن قتل من قواده ستون رجلاً سوى أتباعه، فلما وصل إلى سجستان منعه أهل زرنج[4] عن دخول البلد، فاستعرض الناس بالسيف في صحراء البلد، ثم تنكر لأهل زرنج بأن ألبس أصحابه السواد يُوهِمهم أنهم أصحابُ السلطان، وأنذرهم بذلك منذر، فمنعوه من دخول البلدة، فعقر نخلهم في سوادهم، وقتل المجتازين في صحاريهم، ثم قصد نهر شعبة، وقتل بها الكثير من الخوارج الخلفية، وعَقَر أشجارهم، وأحرق أموالهم، وانهزم منه رئيس للخلفيَّة اسمه مسعود بن قيس، وعبر في هزيمته وادياً وغرق فيه، وشك أتباعه في موته، وهم ينتظرونه اليوم، ثم رجع حمزة من كِرْمَان، وأغار في طريقه على رستاق بُسْت من رساتيق نيسابور، وكان بهم قوم من الخوارج الثعالبة، فقتلهم حمزة، ودامت فتنه بخراسان، وكرمان، وقهستان، وسجستان، إلى آخر أيام الرشيد، وصَدْرٍ من خلافة المأمون لاشتغال جند أكثر خراسان بقتال رافع بن ليث بن نصر بن سيَّار على باب

(١) فلجرد (بالفتح ثم السكون والجيم المفتوحة وراء ساكنة ودال مهملة). من بلاد الفرس. (انظر مراصد الاطلاع ٣/ ١٠٤١).

(٢) كروخ (بالفتح وآخره خاء معجمة). بلدة بينها وبين هراة عشرة فراسخ، منها يرتفع الكشمش الذي يحمل إلى سائر البلاد، وهي صغيرة في شعب جبل. (انظر مراصد الاطلاع ٣/ ١١٦٢).

(٣) بوشنج (بالضم ثم السكون والشين مهملة والنون ساكنة وجيم). من قرى ترمذ. (انظر مراصد الاطلاع ١/ ٢٣٠).

(٤) زرنج (بفتح أوله وثانيه ونون ساكنة وجيم). مدينة هي قصبة سجستان الكورة المعروفة. (انظر مراصد الاطلاع ٢/ ٦٦٣).

سمرقند، فلما تمكن المأمون من الخلافة كتب إلى حمزة كتاباً استدعاه فيه إلى طاعته، فما ازداد إلا عُتُواً في أمره، فبعث المأمون بطاهر بن الحسين لقتال حمزة، فدارت بين طاهر وحمزة حُرُوب قتل فيها من الفريقين مقدار ثلاثين ألفاً أكثرهم من أتباع حمزة، وانهزم فيها حمزة إلى كرمان، وأتى طاهر على القعَدَة عن حمزة ممن كانوا على رأيه، وظفر بثلاثمائة منهم، فأمر بشد كل رجل منهم بالحبال بين شجرتين قد جذبت رؤوس بعضها إلى بعض، ثم قطع الرجل بين الشجرتين، فرجعت كل واحدة من الشجرتين بالنصف من بدن المشدود عليها، ثم إن المأمون استدعى طاهر بن الحسين من خُرَاسان وبعث به إلى منصبه، فطمع حمزة في خراسان، فأقبل في جيشه من كرمان، فخرج إليه عبدُ الرحمن النيسابوري في عشرين ألفَ رجلٍ من غُزاة نيسابور ونواحيها، فهزموا حمزة بإذن اللَّه، وقتلوا الألوف من أصحابه، وانفلت منهم حمزة جريحاً، ومات في هزيمته هذه، وأراح اللَّه عز وجل منه ومن أتباعه العباد بعد ذلك، وكانت هذه الواقعة التي هلك بعدها حمزة الخارجي القدريّ من مفاخر أهل نيسابور، والحمد للَّه على ذلك.

ذكر الثعالبة منهم

هؤلاء أتباع ثعلبة بن مشكان[1]، والثعالبة تَدَّعِي إمامته بعد عبد الكريم بن عجرد، وتزعم أن عبد الكريم بن عجرد كان إماماً قبل أن يخالفه ثعلبة في حكم الأطفال، فلما اختلفا في ذلك كَفَر ابن عجرد، وصار ثعلبة إماماً، والسبب في اختلافهما أن رجلاً من العجاردة خطَبَ إلى ثعلبة بنته، فقال له: بين مهرها، فأرسل الخاطبُ امرأة إلى أم تلك البنت يسألها: هل بلغت البنت؟ فإن كانت قد بلغت ووصفت الإسلام على الشرط الذي تعتبره العجاردة لم يُبَالِ كم كان مهرها، فقالت أمها: هي مسلمة في الولاية بلغت أم لم تبلغ، فأخبر بذلك عبد الكريم بن عجرد وثعلبة بن مشكان، فاختار عبدُ الكريم البراءة من الأطفال قبل البلوغ، وقال ثعلبة: نحن على ولايتهم صغاراً وكباراً إلى أن يَبِينَ لنا منهم إنكار للحق، فلما اختلفا في

(١) وفي الملل والنحل: ثعلبة بن عامر (انظر الملل والنحل ١/ ١٥٢).

ذلك برىء كل واحد منهما من صاحبه، وصار أتباعُ كل واحد منهما فرقاً، وقد ذكرنا فرق العجاردة قبل هذا، وصارت الثعالبة بعد ذلك ستَّ فرق:

فرقة أقامت على إمامة ثعلبة ولم تقل بإمامة أحد بعده، ولم يكترثوا لما ظهر فيهم من خلاف الأخنسية والمعبدية.

ذكر المعبدية منهم

والفرقة الثانية منهم معبدية قالت بإمامة رجل منهم بعد ثعلبة اسمه معبد، خالف جمهور الثعالبة في أخذ الزكاة من العبيد وإعطائهم منها، وأكْفَرَ من لم يقل بذلك، وأكفره سائر الثعالبة في قوله.

الأخنسية

والفرقة الثالثة منهم الأخنسية، أتباع رجل منهم كان يعرف بالأخْنَس[1]، وكان في بدء أمره على قول الثعالبة في مُوَالاة الأطفال، ثم خنس من بينهم فقال: يجب علينا أن نتوقَّفَ عن جميع من في دار التَّقِيَّةِ، إلا من عرفنا منه إيماناً فنواليه عليه، أو كفراً فبرئنا منه، وقالوا بتحريم القتل والاغتيال في السر، وأن يبدأ أحد من أهل القبلة بقتال حتى يدعى إلا مَنْ عَرَفُوه بعينه، وصار له تبع على هذا القول، وبرىء من سائر الثعالبة، وبرىء منه سائرهم.

الشيبانية

والفرقة الرابعة من الثعالبة: شيبانية، هم أتباع شَيْبَان بن سلمة الخارجي الذي خرج في أيام أبي مسلم صاحِبِ دولة بني العباس، وأعان أبا مسلم على أعدائه في حروبه، وكان مع ذلك يقول بتشبيه اللَّه سبحانه لخلقه، فأكفره سائر الثعالبة مع أهل السنة في قوله بالتشبيه، وأكْفَرَتْه الخوارجُ كلها في مُعَاونته أبا مسلم، والذين أكفروه من الثعالبة يقال لهم: زِيادِيَّة، أصحاب زياد بن عبد الرحمن. والشيبانية يزعمون أن شَيْبَان تابَ من ذنوبه، وقالت الزيادية: إن ذنوبه كان منها مظالم العباد التي لا تَسْقُط

(١) وفي الملل والنحل: أصحاب أخنس بن قيس (انظر الملل والنحل ١/ ١٥٣).

بالتوبة، وإنه أعان أبا مُسْلم على قتاله مع الثعالبة، كما أعانه على قتاله مع بني أمية.

ذكر الرُشَيْدِية منهم

والفرقة الخامسة من الثعالبة يقال لها: رشيدية، نسبوا إلى رجل اسمه رشيد[1]، وانفردوا بأن قالوا: فيما سقي بالعُيُون والأنهار الجارية نصفُ العُشْر، وإنما يجب العشر الكاملُ فيما سقَتْهُ السماء فحسب، وخالَفَهُم زيادُ بن عبد الرحمن؛ فأوجَبَ فيما سقي بالعيون والأنهار الجارية العشرَ الكامل.

ذكر المُكْرَمِية منهم

والفرقة السادسة من الثعالبة يقال لهم: المكرمية، أتباع أبي مكرم[2]، زعموا أن تارك الصلاة كافر، لا لأجل ترك الصلاة، لكن لجهله باللَّه عز وجل. وزعموا أن كلَّ ذي ذَنْب جاهلٌ باللَّه، والجهل باللَّه كفر، وقالوا أيضاً: بالموافاة في الولاية والعداء.

فهذا بيان فرق الثعالبة وبيان أقوالها.

ذكر الإباضية وفرقها

أجمعت الإباضِيَّةُ على القولِ بإمامة عبد اللَّه بن إباض، وافترقت فيما بينها فرقاً يجمعها القول بأن كفار هذه الأمة ـ يعنون بذلك مخالفيهم من هذه الأمة ـ بُرَآء من الشرك والإيمان، وأنهم ليسوا مؤمنين ولا مشركين، ولكنهم كفار، وأجازوا شهادتهم، وحَرَّموا دماءهم في السر، واستحلُّوها في العلانية، وصَحَّحُوا مناكحتهم والتوارُثَ منهم، وزعموا أنهم في ذلك محاربون للَّه ولرسوله، لا يَدِينُونَ دينَ الحق، وقالوا باستحلال بعض أموالهم دون بعض، والذي اسْتَحلوه الخيلُ والسلاح، فأما الذهبُ والفضة فإنهم يردونهما على أصحابهما عند الغنيمة.

ثم افترقت الإباضية فيما بينهم أربع فِرَقٍ، وهي: الحفصية، والحارثية،

(١) وفي الملل والنحل: الرشيدية أصحاب رشيد الطوسي. (انظر الملل والنحل ١/ ١٥٣).
(٢) وفي الملل والنحل: المكرمية أصحاب مكرم بن عبد اللَّه العجلي. (انظر الملل والنحل ١/ ١٥٥).

واليزيدية، وأصحاب طاعة لاَ يُرادُ اللَّه بها.

واليزيدية منهم غُلَاةٌ لقولهم بنسخ شريعة الإسلام في آخر الزمان، وسنذكرهم في باب فرق الغُلَاة المنتسبين إلى الإسلام بعد هذا.

وإنما نذكر في هذا الباب: الحفصية، والحارثية، وأصحابَ طاعةٍ لا يراد اللَّه بها.

ذكر الحفصية منهم

هؤلاء قالوا بإمامة حَفْص بن أبي المِقْدَام، وهو الذي زَعَمَ أن بين الشرك والإيمان معرفة اللَّه تعالى وحدها، فمن عَرَفَه ثم كفر بما سواه من رسول، أو جنة، أو نار، أو عَمِلَ بجميع المحرمات، من قتل النفس، واستحلال الزنا، وسائر المحرمات، فهو كافر بريء من الشرك؛ ومن جَهِلَ باللَّه تعالى وأنكره فهو مشرك، وتأول هؤلاء في عثمان بن عفان، مثل تأويل الرافضة في أبي بكر وعمر، وزعموا أن علياً هو الذي أنزل اللَّه تعالى فيه: ﴿**ومِنَ النَّاس مَنْ يُعْجِبُكَ قولهُ في الحياة الدنيا ويُشْهِدُ اللَّه على ما في قلبه وهُوَ ألدُّ الخصام**﴾[1] وأن عبد الرحمن بن مُلْجَم هو الذي أنزل فيه: ﴿**ومِنَ النَّاس مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّه**﴾[2] ثم قالوا بعد هذا كله: إن الإيمان بالكتب والرسل متصل بتوحيد اللَّه عز وجل، فمن كَفَر بذلك فقد أشرك باللَّه عز وجل، وهذا نقيضُ قولهم إن الفصل بين الشرك والإيمان معرفة اللَّه وحده، وإن مَنْ عرفُه فقد بريء من الشرك وإن كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار، فصار قولهم في هذا الباب متناقضاً.

ذكر الحارثية منهم

هؤلاء أتباع حارث بن يزيد الإباضي، وهم الذين قالوا في باب القدر بمثل قول المعتزلة، وزعموا أيضاً أن الاستطاعة قبل الفعل، وأكْفَرَهُم سائر الإباضية في

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٠٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٠٧.

ذلك؛ لأن جمهورهم على قول أهل السنة في أن اللَّه تعالى خالقُ أعمالِ العباد، وفي أن الاستطاعة مع الفعل.

وزعمت الحارثية أنه لم يكن لهم إمام بعد المحكمة الأولى، إلا عبدَ اللَّه بن إباضٍ، وبعده حارث بن يزيد الإباضي.

ذكر أصحاب طاعة لا يراد اللَّه بها

زعم هؤلاء أنه يصحُّ وجود طاعات كثيرة ممن لا يريد اللَّه تعالى بها، كما قال أبو الهذيل وأتباعه من القدرية.

وقال أصحابنا: إن ذلك لا يصح إلا في طاعة واحدة، وهو النظر الأول، فإن صاحبه إذا استدلَّ به كان مُطِيعاً للَّه تعالى في فعله وإن لم يقصد به التَّقَرُّبَ إلى اللَّه تعالى، لاستحالة تقربه إليه قبل معرفته، فإذا عرف اللَّه تعالى فلا يصح منه بعد معرفته طاعةٌ منه للَّه تعالى إلا بعد قَصْدِه التقرُّبَ بها إليه.

وزعمت الإباضية كلها أن دور مخالفيهم من أهل مكة دارُ توحيدٍ، إلا معسكر السلطان فإنه دار بَغْيٍ عندهم.

واختلفوا في النفاق على ثلاثة أقوال:

فقال فريق منهم: إن النفاق بَرَاءة من الشرك والإيمان جميعاً، واحتجُّوا بقول اللَّه عز وجل في المنافقين: ﴿**مُذَبْذَبِينَ بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ومَنْ يُضْلل اللَّه فَلَنْ تجد له سبيلا**﴾[1].

وفرقة منهم قالت: لا نزيل اسم النفاق عن موضعه، ولا نسمي بالنفاق غيرَ القوم الذين سماهم اللَّه تعالى منافقين.

ومن قال منهم بأن المنافق ليس بمشرك زعم أن المنافقين على عهد رسول اللَّه ﷺ كانوا مُوَحِّدِينَ، وكانوا أصحاب كبائر، فكفروا وإن لم يدخلوا في حد

(١) سورة النساء، الآية: ١٤٣.

الشرك.

قال عبد القاهر بعد الجملة التي حكيناها عنهم شذوذ من الأقوال انفردوا بها:

منها: أن فريقاً منهم زعموا أنْ لا حُجَّة للَّه تعالى على الخلائق في التوحيد وغيره إلا بالخبر، وما يقوم مقام الخبر من إشارة وإيماء.

ومنها: أن قوماً منهم قالوا: كل مَنْ دخل في دين الإسلام وجَبَتْ عليه الشرائع والأحكامُ، سمعها أو عرفها، أو لم يسمعها ولم يعرفها، وقال سائر الأئمة: لا يأثم بترك ما لم يَقِفْ عليه منها إلا إن ثبتت عليه الحجة فيه.

ومنها: أن قوماً منهم قالوا بجواز أن يبعث اللَّه تعالى إلى خلقه رسولاً بلا دليل يدل على صدقه.

ومنها: أن قوماً منهم قالوا: مَنْ ورد عليه الخبر بأن اللَّه تعالى قد حَرَّمَ الخمر أو أن القبلة قد حُوِّلَتْ فعليه أن يعلم أن الذي أخبره به مؤمن أو كافر، وعليه أن يعلم ذلك بالخبر، وليس عليه أن يعلم أن ذلك عليه بالخبر.

ومنها: قولُ بعضهم: ليس على الناس المشي إلى الصلاة، ولا الركوب والمسير للحج، ولا شيء من الأسباب التي يتوصَّلُ بها إلى أداء الواجب، وإنما يجب عليهم فعل الطاعات الواجبة بأعيانها دون أسبابها الموصلة إليها.

ومنها: قولُهم جميعاً بوجوب استتابة مخالفيهم في تنزيل أو تأويل، فإن تابوا وإلا قتِلُوا، سواء كان ذلك الخلاف فيما يَسَع جَهْلُه أو فيما لا يسع جهله.

وقالوا: من زنى أو سرق أقيم عليه الحد ثم اسْتُتِيب، فإن تاب وإلا قتل.

وقالوا: إن العالم يفنى كله إذا أفنى اللَّه أهلَ التكليف، ولا يجوز إلا ذلك لأنه إنما خلقه لهم.

وأجازت الإباضية وقوع حكمين مختلفين في شيء واحد من وجهين، كمن دخل زرعاً بغير إذن مالكه، فإن اللَّه قد نَهَاه عن الخروج منه إذا كان خروجه منه

مفسداً للزرع وقد أمره به.

وقالوا: لا يُتَّبَعُ المدبِرُ في الحرب إذا كان من أهل القبلة وكان مُوَحِّداً، ولا يقتل منهم امرأة ولا ذرية، وأباحوا قتل المُشَبِّهة واتِّباعَ مدبرهم وسَبْيَ نسائهم وذَرَاريهم، وقالوا: إن هذا كما فعله أبو بكر بأهل الردة.

وقد كان من الإباضية رجل يعرف بإبراهيم دعا قوماً من أهل مذهبه إلى داره، وأمر جارية له كانت على مذهبه بشيء فأبطأت عليه، فحلف ليبيعَنَّهَا في الأعراب، فقال له رجل منهم اسمه ميمون، وليس هو صاحب الميمونية من العَجَاردة: كيف تبيع جارية مؤمنة إلى الكفرة؟ فقال له إبراهيم: إن اللَّه تعالى قد أحَلَّ البيع، وقد مضى أصحابنا وهم يستحلون ذلك، فتبرأ منهم ميمون، وتوقف آخرون منهم في ذلك، وكتبوا بذلك إلى علمائهم، فأجابوهم بأن بيعها حلال، وبأنه يستتاب ميمون ويستتاب من توقّفَ في إبراهيم، فصاروا في هذا ثلاث فرق: إبراهيمية، وميمونية، وواقفة، وتبع إبراهيم على إجازة هذا البيع قومٌ يقال لهم الضحاكية، وأجازوا نكاح المسلمة من كفار قومهم في دار التقية، فأما في دار حكمهم فلا يستحلون ذلك، وقوم منهم توقفوا في هذه المسلمة وفي أمر الزوجة، وقالوا: إن ماتت لم نُصَلِّ عليها، ولم نأخذ ميراثها، لأنا لا ندري ما حالها.

وتبع بعد هؤلاء الإبراهيمية قومٌ يقال لهم: البَيْهَسية[1]، أصحاب أبي بَيْهَس هَيْصَم بن عامر. قالوا: إن ميموناً كفر بأن حرم بيع الأمَةِ في دار التقية من كفار قومنا، وكفرت الواقفة بأن لم يعرفوا كُفْرَ ميمون وصواب إبراهيم وكفر إبراهيم بأن لم يتبرأ من الواقفة.

قالوا: وذلك أن الوقوف ليس فيما يسع الأبدان، وإنما الوقوف على الحكم بعينه ما لم يوافقه أحد، فإذا وافقه أحد من المسلمين لم يسع مَنْ حَظَر ذلك إلا أن يعرف من عرف الحق ودان به، ومن أظهر الباطل ودان به.

(١) وفي الملل والنحل: البيهسية أصحاب أبي بيهس الهيصم بن جابر، وهو أحد بني سعد بن ضبيعة. (انظر الملل والنحل ١/ ١٤٤).

ثم إن البيهسية قالت: إن مَنْ واقع ذنباً لم نشهد عليه بالكفر حتى يرفع إلى الوالي ويحد، ولا نُسَمِّيه قبل الرفع إلى الوالي مؤمناً ولا كافراً.

وقال بعض البيهسية: فإذا كفر الإمامُ كفرت الرعية، وقال بعضهم: كلُّ شراب حلالِ الأصلِ موضوعٌ عمن سكر منه كلُّ ما كان منه في السكر: من ترك الصلاة، والشتم للَّه عز وجل، وليس فيه حَدٌّ ولا كفر ما دام في سكره.

وقال قوم من البيهسية يقال لهم العَوْفية: السكر كُفْر إذا كان معه غيره من ترك الصلاة ونحوه.

وافترقت العوفية من البيهسية فرقتين:

فرقة قالت: مَنْ رجع عنا من دار هجرته ومن الجهاد إلى حال القُعُود بَرِئْنَا منه.

وفرقة قالت: بل نَتوَلَّاهُ، لأنه رجع إلى أمر كان مباحاً له قبل هجرته إلينا، وكلا الفريقين قال: إذا كفر الإمامُ كفرت الرعية الغائب منهم والشاهد.

وللإباضية والبيهسية بعد هذا مذاهبُ قد ذكرناها في كتاب (الملل والنِّحل) وفيما ذكرنا منه في هذا الكتاب كفاية.

ذكر الشبيبية منهم

هؤلاء يعرفون بالشبيبية، لانتسابهم إلى شَبِيب بن يزيد الشيباني[1] المكنى بأبي الصحارى، ويعرفون بالصالحية أيضاً، لانتسابهم إلى صالح بن مِسْرح الخارجي.

وكان شبيب بن يزيد الخارجيُّ من أصحاب صالح، ثم تولى الأمر بعده على جُنْده، وكان السبب في ذلك أن صالح بن مسرح التميمي كان مخالفاً للأزارقة، وقد

(١) الخارجي المشهور شبيب بن يزيد بن نعيم بن قيس بن الصلت، وكان أبوه من مهاجرة الكوفة، ولد شبيب سنة ٢٦ يوم النحر، وأمه جهيزة التي يضرب بها المثل فيقال: أحمق من جهيزة، أمه من سبي سلمان بن ربيعة أيام عثمان رضي اللَّه عنه، وذلك أنه لما تحرك شبيب في بطنها قالت: أحس في بطني شيئاً ينقر. (انظر جمهرة أنساب العرب ص ٣٢٧).

قيل: إنه كان صُفْرِياً، وقيل: إنه لم يكن صُفْرِياً ولا أزرقياً، وكان خروجه على بشر بن مروان في أيام ولايته على العراق من جهة أخيه عبد الملك بن مروان، وبعث بشر إليه بالحارث بن عمير؛ وذكر المدايني أن خروج صالح كان على الحجاج بن يوسف، وأن الحجاج بعث بالحارث بن عمير إلى قتاله، وأن القتال وقع بين الفريقين على باب حصن جلولاء[1]، وانهزم صالح جريحاً، فلما أشرف على الموت قال لأصحابه: قد استخلفت عليكم شَبيباً، وأعلم أن فيكم مَنْ هو أفْقَهُ منه، ولكنه رجل شجاع مَهِيبٌ في عدوكم، فلْيُعِنْهُ الفقيه منكم بفقهه، ثم مات وبايع أتباعُه شبيباً إلى أن خالف صالحاً في شيء واحد وهو أنه مع أتباعه: أجازوا إمامَةَ المرأة منهم إذا قامت بأمورهم وخرجت على مخالفيهم، وزعموا أن غَزَالَةَ أمَّ شبيب كانت الإمامَ بعد قتل شبيب إلى أن قتلت، واستدلوا على ذلك بأن شبيباً لما دخل الكوفَةَ أقام أمَّه على منبر الكوفة حتى خطبت[2].

---

(١) جلولاء (بالمد): طسوج من طساسيج السواد في طريق خراسان، وهو نهر عظيم يمتد إلى بعقوبا وشق بين منازلها وعليه في وسطها قنطرة. (انظر مراصد الاطلاع ١/ ٣٤٣).

(٢) قال في الشذرات: في سنة سبع وسبعين بعث الحجاج لحرب شبيب عتاب بن ورقاء الرباحي (بالباء الموحدة) فلقي شبيب بسواد الكوفة، فقتل شبيب أيضاً عتاباً وهزم جيشه، ثم جهز الحجاج له الحرث بن معاوية الثقفي، فقتل الحرث أيضاً، فوجه الحجاج له أبا الورد البصري فقتله أيضاً، فوجه له طهمان مولى عثمان فقتله أيضاً، ففرق الحجاج وسار إليه بنفسه فاقتتلوا شديداً أشد القتال وتكاثروا على شبيب فانهزم، وقتلت غزالة امرأة شبيب، وكانت قد قاتلت في تلك الحروب قتالاً عجز عنه كُمل الرجال، وكانت بحيث يضرب بشجاعتها المثل، وكانت نذرت أن تأتي مسجد الكوفة فتصلي فيه ركعتين بسورة البقرة وآل عمران، فخرجت إليه في سبعين رجلاً ووفت نذرها، فقال الناس:

وفت الغزالة بنذرها ... يا رب لا تغفر لها

وقال الشاعر في الحجاج بن يوسف:

أسد عليَّ وفي الحروب نعامة ... فتخاء تنفر من صفير الصافر

هلا كررت على غزالة في الوغى ... بل كان قلبك في جناحي طائر

ونجا شبيب بنفسه في فوارس من أصحابه إلى الأهواز وبها محمد بن موسى بن طلحة التيمي، فخرج لقتاله فبارزه فقتله شبيب وسار إلى كرمان فتقوى ثم رجع إلى الأهواز، فبعث إليه الحجاج سفين بن الأبرد الكلبي وحبيب بن عبد الرحمن فاقتتلوا حتى حجز بينهم الليل، ثم ذهب شبيب وعبر على جسر نهر دجيل فقطع به فغرق، وقيل: بل نفر به فرسه وعليه الحديد الثقيل فألقاه في الماء، فقال بعض أصحابه: أغرقاً يا أمير المؤمنين؟ فقال: ذلك تقدير العزيز العليم، فألقاه دجيل ميتاً على ساحله، =

وذكر أصحاب التواريخ أن شبيباً في ابتداء أمره قصد الشام ونزل على رُوحِ بن زِنْبَاع[1] وقال له: سَلْ أمير المؤمنين أن يَفْرِضَ لي في أهل الشرف، فإن لي في بني شيبان تَبَعاً كثيراً، فسأل رُوحُ بن زِنْبَاع عبدَ الملك بن مروان ذلك، فقال: هذا رجل لا أعرفه، وأخشى أن يكون حَرُورياً، فذكر روح لشبيب أن عبد الملك بن مروان ذكر أنه لا يعرفه، فقال: سيعرفني بعد هذا، ورجع إلى بني شيبان، وجَمَعَ من الخوارج الصالحية مقدارَ ألفِ رجلٍ، واستولى بهم على ما بين كسكر[2] والمدائن، فبعث الحجاجُ إليه بعبيد بن أبي المخارق المتنبىء في ألف فارس فهزمه شبيب، فوجه إليه بعبد الرحمن بن محمد بن الأشعث، فهزمه شبيب، وبعث بعتَّاب بن ورقاء التميمي، فقتله شبيب؛ وما زال كذلك حتى هزم للحجَّاج عشرين جيشاً في مدة سنتين؛ ثم إنه كبس الكوفةَ ليلاً ومعه ألفٌ من الخوارج، ومعه أمه غَزَالة، وامرأته جهيزة[3]، في مائتين من نساء الخوارج قد اعْتَقَلْنَ الرماحَ وتَقَلَدْنَ السيوفَ، فلما كبس الكوفة ليلاً قصد المسجد الجامع وقتل حُرَّاسَ المسجد والمعتكفين فيه، ونصب أمهُ غزالة على المنبر حتى خطبت، وقال خُزَيْمة بن فاتك الأسدي في ذلك:

= فحمل على البريد إلى الحجاج فأمر بشق بطنه واستخرج قلبه فإذا هو كالحجر إذا ضرب به الأرض نبا عنها، فشق فإذا قلب صغير كالكرة الصغيرة، فشق أيضاً فوجد في داخله علقة دم، وكانت شجاعته خارجة أكثر ما يكون في مائة نفس فيهزمون الألوف. (انظر شذرات الذهب ١/ ٨٣).

(١) روح بن زنباع سيد حرام وأمير فلسطين، كان ذا عقل ورأي، وكان معظماً عند عبد الملك لا يكاد يفارقه، وهو عنده بمنزلة وزير، وكان صاحب علم ودين. توفي سنة أربع وثمانين. (انظر شذرات الذهب ١/ ٩٥).

(٢) كسكر (بالفتح ثم السكون وكاف أخرى وراء). معناه كورة واسعة، وقصبتها واسط القصب التي بين الكوفة والبصرة، وكان قصبتها قبل تمصير الحجاج واسطاً خُسرو سابور. ويقال: إن حد كسكر من الجانب الشرقي في آخر سقى النهروان إلى أن يصب دجلة في البحر، فيدخل على هذا في كسكر البصرة ونواحيها، ومن مشهور نواحيها: المبارك، وعبدسي، والمذار، ونغيا، وميسان، ودستميسان، وآجام البريد، فلما مصرت العرب الأمصار فرقتها.

وقيل: إن إسكاف العليا وإسكاف السفلى ونفر وسمر وبهندف وترقوب من كسكر، قيل: لم يكن بفارس كورة أهلها أقوى من كورتين، سهلية وهي كسكر، وجبلية وهي أصفهان، وكان خراج كل واحدة منهن اثني عشر ألفاً مثقال. (انظر مراصد الاطلاع ٣/ ١١٦٥).

(٣) كذا الأصل، وما مر في الهامش رقم ٣/ ١٠٩ ذكر أن أم شبيب اسمها جهيزة وغزالة زوجة شبيب.

أقـامَـتْ غَـزَالَـةُ سُـوقَ الضـرار لأهْـلِ العِـرَاقَيْـنِ حَـوْلاً قَمِيطَا[1]

سَمَـتْ للعِـرَاقَيْـنِ فـي جَيْشِهَـا فَـلاَقَـى العِـرَاقـانِ مِنْهَـا أَطِيطَـا

وصبر الحجاجُ لهم في داره، لأن جيشه كانوا متفرقين؛ إلى أن اجتمع جندُه إليه بعد الصبح، وصَلَّى شبيبٌ بأصحابه في المسجد، وقرأ في ركعتي الصبح سورتي البقرة وآل عمران، ثم وافاه الحجاج في أربعة آلاف من جنده؛ واقتتل الفريقان في سوق الكوفة، إلى أن قتل أصحابُ شبيب، وانهزم شبيب فيمن بقي معه إلى الأنبار، فوجَّه الحجاجُ سفيانَ بن الأبْرَد الكلبي في ثلاثة آلاف لطلب شبيب، فنزل سفيان على شط الدجيل، وركب شبيب جسر الدجيل ليعبر إليه، وأمر سفيانُ أصحابَهُ بقطع حبال الجسر، فاستدار الجسر وغرق شبيب مع فرسه. وهو يقول: ﴿ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾[2] وبايع أصحابُ شبيب في الجانب الآخر من الدجيل غزالَةَ أمَّ شبيب، وعقد سفيانُ بن الأبْرَدِ الجِسْرَ، وعبَرَ مع جنده إلى أولئك الخوارج، وقتل أكثرهم، وقتل غزالَة أم شبيب وامرأتَه جهيزة، وأسَرَ الباقين من أتباع شبيب، وأمر الغَوَّاصين بإخراج شبيب من الماء، وأخذ رأسه، وأنْفَذَهُ مع الأسْرَى إلى الحجاج، فلما وقف الأسرى بين يدي الحجاج أمر بقتل رجل منهم، قال له: اسمع مني بيتين أختم بهما عملي، ثم أنشأ يقول:

أبْـرَأ إلـى اللَّـه مـن عَمْـرٍو وشِيعَتِـهِ ومـن عَلِـيٍّ ومـن أصحـاب صِفَّيـنِ

ومـن مُعَـاويـة الطـاغـي وشيعتِـهِ لا بَـارَكَ اللَّـه فـي القَـوْمِ المَـلاَعِيـنِ

فأمر بقتله وبقتل جماعة منهم، وأطلق الباقين.

---

(١) القُمُط: وهي الشرط، جمع شريط، وهو ما يعمل من ليف وخوص، وقيل: القمط: الخُشب التي تكون على ظاهر الخص أو باطنه يشد إليها حرادي القصب أو رؤسه. والقماط أيضاً الخرقة التي يشد بها الصبي في مهده، وجمعه: قُمُط، أيضاً وقمطه بالقماط قمطاً من باب قتل شده به، وقمط الأسير أيضاً قَمْطاً: جمع يديه ورجليه بحبل. (انظر المصباح المنير ص ٥١٦).

(٢) من سورة يَس، الآية: ٣٨.

قال عبد القاهر: يقال للشبيبية من الخوارج: أنكرتم على أم المؤمنين عائشَةَ خروجَهَا إلى البصرة مع جندها الذي كلُّ واحدٍ منهم مَحْرَم لها، لأنها أمُّ جميع المؤمنين في القرآن، وزعمتم أنها كفرت بذلك، وتَلَوْتُمْ عليها قولَ اللَّه تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[1] فهلا تلوتم هذه الآية على غزالَةَ أمِّ شبيب؟ وهلا قلتم بكفرها وكفر من خَرَجْن معها من نساء الخوارج إلى قتال جيوش الحجاج؟ فإن أجَزْتُمْ لهنّ ذلك لأنه كان معهن أزواجُهُنَّ أو بَنُوهُنَّ أو إخوتهن فقد كان مع عائشة أخُوهَا عبدُ الرحمن وابن أختها عبدُ اللَّه بن الزُّبير، وكل واحد منهم مَحْرم لها، وجميعُ المسلمين بَنُوها، وكل واحد محرم لها، فهلا أجزتم لها ذلك، على أن من أجاز منكم إمامة غزالة فإمامتها لائقة به وبدينه، والحمد للَّه على العصمة من البِدْعَة.

الفصل الثالث
من فصول هذا الباب

في بيان مقالات فرق الضلال من القَدَرية المعتزلة عن الحق

قد ذكرنا قبل هذا أن المعتزلة افترقت فيما بينها عشرين فرقة، كل فرقة منها تُكفِّرُ سائرها، وهن: الواصلية، والعَمْرَوية، والهُذَلية، والنَّظَّامية، والأسوارية، والمعمرية، والإسكافية، والجعفرية، والبِشْرِيَّة، والمردارية، والهِشَامية، والثُّمَامية، والجاحظية، والخابطية، والحمارية، والخياطية، وأصحاب صالح قُبَّة، والمَرِيسِيَّة، والشحامية، والكعبية، والجُبَّائية، والبَهْشَمية المنسوبة إلى أبي هاشم بن الجبائي، فهذه اثنتان وعشرون فرقة، فرقتان منها من جملة فرق الغُلَاة في الكفر، نذكرهما في الباب الذي نذكر فيه فرق الغُلَاة، وهما: الخابطية والحمارية، وعشرون منها قَدَرِية مَحْضَة، يجمعها كلها في بدعتها أمور:

منها: نفيُهَا كلها عن اللَّه عز وجل صفاته الأزلية، وقولُها بأنه ليس للَّه عز وجل علم ولا قدرة ولا حياة، ولا سمع ولا بصر، ولا صفة أزلية، وزادوا على

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٣٣.

هذا بقولهم: إن اللَّه تعالى لم يكن له في الأزل اسمٌ ولا صفة.

ومنها قولُهم باستحالة رؤية اللَّه عز وجل بالأبصار، وزعموا أنه لا يرَى نفسَه، ولا يراه غيرُه، واختلفوا فيه: هل هو رَاءٍ لغيره أم لا؟ فأجازه قوم منهم وأباه قوم آخرون منهم.

ومنها: اتفاقُهم على القول بحدوث كلام اللَّه عز وجل، وحدوث أمره ونهيه وخبره، وكلهم يزعمون أن كلام اللَّه عز وجل حادث، وأكثرهم اليومَ يسمون كلامه مخلوقاً.

ومنها: قولهم جميعاً بأن اللَّه تعالى غيرُ خالقٍ لأكْسَاب الناس ولا لشيء من أعمال الحيوانات، وقد زعموا أن الناس هم الذين يقدرون على أكسابهم، وأنه ليس للَّه عز وجل في أكسابهم ولا في أعمال سائر الحيوانات صُنْعٌ وتقدير، ولأجل هذا القول سماهم المسلمون قدرية.

ومنها: اتفاقُهم على دعواهم في الفاسق من أمة الإسلام بالمنزلة بين المنزلتين، وهي أنه فاسق، لا مؤمن ولا كافر، ولأجل هذا سماهم المسلمون: معتزلة، لاعتزالهم قولَ الأمة بأسرها.

ومنها: قولُهم إن كل ما لم يأمر اللَّه تعالى به أو نهى عنه من أعمال العباد لم يشأ اللَّه شيئاً منها.

وزعم الكَعْبي في مقالاته أن المعتزلة اجتمعت على أن اللَّه عز وجل شيء لا كالأشياء، وأنه خالق الأجسام والأعراض، وأنه خَلَقَ كل ما خلقه لا من شيء، وعلى أن العباد يفعلون أعمالهم بالقدرة التي خلقها اللَّه سبحانه وتعالى فيهم، قال: وأجمعوا على أنه لا يغفر لمرتكبي الكبائر بلا تَوْبَةَ.

وفي هذا الفصل من كلام الكعبي غلط منه على أصحابه من وجوه:

منها قولُه: إن المعتزلة اجتمعت على أن للَّه تعالى شيء لا كالأشياء، وليست

هذه الخاصية للَّه تعالى وحده عند جميع المعتزلة، فإن الجُبَّائيَّ وابنَه أبا هاشم قد قالا: إن كل قدرة مُحْدَثة شيء لا كالأشياء، ولم يخصوا ربهم بهذا المدح.

ومنها: حكايتُه عن جميع المعتزلة قولها بأن اللَّه عز وجل خالق الأجسام والأعراض، وقد علم أن الأصَمَّ من المعتزلة ينفي الأعراض كلها، وأن المعروف منهم بمعتمر يزعم أن اللَّه تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض، وأن ثُمَامة يزعم أن الأعراض المتولدة لا فاعل لها، فكيف يصح دعواه إجماع المعتزلة على أن اللَّه سبحانه خالق الأجسام والأعراض، وفيهم من ينكر وجود الأعراض، وفيهم من يثبت الأعراض، ويزعم أن اللَّه تعالى لم يخلق شيئاً منها، وفيهم من يزعم أن المتولدات أعراض لا فاعل لها؟ والكعبي مع سائر المعتزلة زعموا أن اللَّه تعالى لم يخلق أعمال العباد، وهي أعراض عند من أثبت الأعراض، فبَانَ غلطُ الكعبي في هذا الفصل على أصحابه.

ومنها: دعوى إجماع المعتزلة على أن اللَّه خلق ما خلق لا من شيء، وكيف يصحُّ إجماعهم على ذلك، والكعبيُّ مع سائر المعتزلة ـ سوى الصالحي ـ يزعمون أن الحوادث كلها كانت قبل حدوثها أشياء، والبصريون منهم يزعمون أن الجواهر والأعراض كانت في حال عدمها جواهر وأعراضاً وأشياء؛ والواجب على هذا الفصل أن يكون اللَّه خلق الشيء من شيء، وإنما يصح القولُ بأنه خلق الشيء لا من شيء على أصول أصحابنا الصفاتية الذين أنكروا كون المعدوم شيئاً.

وأما دعوى إجماع المعتزلة على أن العباد يفعلون أفاعيلَهم بالقدرة التي خلقها اللَّه تعالى فيهم فغلط منه عليهم؛ لأن معمراً منهم زعم أن القدرة فعل الجسم القادر بها، وليست من فعل اللَّه تعالى، والأصمُّ منهم ينفي وجود القدرة؛ لأنه ينفي الأعراض كلها.

وكذلك دعوى إجماع المعتزلة على أن اللَّه سبحانه لا يغفر لمرتكبي الكبائر من غير توبة منهم غلط منه عليهم؛ لأن محمد بن شبيب البصري، والصالحي،

والخالدي، هؤلاء الثلاثة من شيوخ المعتزلة، وهم واقفية في وعيد مرتكبي الكبائر، وقد أجازوا من اللَّه تعالى مغفرة ذنوبهم من غير توبة.

فبان بما ذكرناه غَلَطُ الكعبيِّ فيما حكاه عن المعتزلة، وصح أن المعتزلة يجمعها ما حكيناه عنهم مما أجمعوا عليه.

فأما الذي اختلفوا فيه فيما بينهم فعلى ما نذكره في تفصيل فرقهم إن شاء اللَّه عز وجل.

ذكر الواصلية منهم

هؤلاء أتباع واصل بن عَطَاء الغَزَّال رأس المعتزلة وداعيهم إلى بدعتهم بعد معبد الجهني، وغَيْلَان الدمشقي.

وكان واصل من منتابي مجلس الحسن البصري في زمان فتنة الأزارقة، وكان الناسُ يومئذٍ مختلفين في أصحاب الذنوب من أمة الإسلام على فرق:

١ ـ فرقة تزعم أن كل مرتكب للذنب صغير أو كبير مشركٌ باللَّه، وكان هذا قول الأزارقة من الخوارج، وزعم هؤلاء أن أطفال المشركين مشركون، ولذلك استحلوا قتل أطفال مخالفيهم وقتل نسائهم، سواء كانوا من أمة الإسلام أو من غيرهم.

وكانت الصُّفْرِية من الخوارج يقولون في مرتكبي الذنوب بأنهم كفرة مشركون كما قالته الأزارقة، غير أنهم خالفوا الأزارقة في الأطفال.

٢ ـ وزعمت النَّجَدَاتُ من الخوارج أن صاحب الذنب الذي أجمعت الأمةُ على تحريمه كافر مشرك، وصاحب الذنب الذي اختلفت الأمة فيه على حكم اجتهاد أهل الفقه فيه، وعذروا مرتكب ما لا يعلم بجهالةٍ تحريمَه إلى أن تقوم الحجة عليه فيه.

٣ ـ وكانت الإباضية من الخوارج يقولون: إن مرتكب ما فيه الوعيد ـ مع معرفته باللَّه عز وجل وبما جاء من عنده ـ كافر كُفْرَانَ نعمةٍ، وليس بكافر كفر شرك.

٤ ـ وزعم قوم من أهل ذلك العصر أن صاحب الكبيرة من هذه الأمة منافق، والمنافق شر من الكافر المظهر لكفره.

٥ ـ وكان علماء التابعين في ذلك العصر مع أكثر الأمة يقولون: إن صاحب الكبيرة من أمة الإسلام مؤمنٌ؛ لما فيه من معرفته بالرسل والكتب المنزلة من اللَّه تعالى، ولمعرفته بأن كل ما جاء من عند اللَّه حق، ولكنه فاسق بكبيرته، وفسقه لا ينفي عنه اسم الإيمان والإسلام. وعلى هذا القول الخامس مضى سَلَفُ الأمة من الصحابة وأعلام التابعين، فلما ظهرت فتنة الأزارقة بالبصرة والأهواز، واختلف الناس عند ذلك في أصحاب الذنوب على الوجوه الخمسة التي ذكرناها، خرج واصلُ بن عَطَاء عن قول جميع الفرق المتقدمة، وزعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر، وجعل الفسق منزِلةً بين منزلتي الكفر والإيمان، فلما سمع الحسنُ البصري من واصل بدعَتَه هذه التي خالف بها أقوال الفرق قبله طَرَدَه عن مجلسه، فاعتزل عند سارية من سَوَارِي مسجد البصرة، وانضم إليه قرينُه في الضلالة عمرو بن عُبَيْد بن باب كعَبْدٍ صَريخُه أمَة، فقال الناس يومئذ فيهما: إنهما قد اعتزلا قول الأمة، وسمي أتباعهما من يومئذ: معتزلة.

ثم إنهما أظهرا بدعتهما في المنزلة بين المنزلتين، وضَمَّا إليها دعوةَ الناس إلى قول القدرية على رأي معبد الجهني، فقال الناس يومئذ لواصل: إنه مع كفره قدَري، وجرى المثلُ بذلك في كل كافر قدري.

ثم إن واصلاً وعمراً وافَقَا الخوارجَ في تأييد عقاب صاحب الكبيرة في النار، مع قولهما بأنه مُوَحِّد، وليس بمشرك ولا كافر، ولهذا قيل للمعتزلة إنهم مخانيث الخوارج؛ لأن الخوارج لما رأوا لأهل الذنوب الخلودَ في النار سَمَّوْهم كفرة، وحاربوهم، والمعتزلة رأت لهم الخلود في النار ولم تجسر على تسميتهم كفرة، ولا جسرت على قتال أهل فرقة منهم، فضلاً عن قتال جمهور مخالفيهم، ولهذا نسب إسحاق بن سُوَيْد العدوي واصلاً وعمرو بن عبيد إلى الخوارج لاتفاقهم على تأييد عقاب أصحاب الذنوب، فقال في بعض قصائده:

بَرِئْتُ من الخوارج لَسْتُ منهم من الغَزَّالِ منهم وَابْنِ بَابِ
ومن قَوْمٍ إذا ذكروا عَلِيًّا يردُّونَ السَّلَامَ على السحاب

ثم إن واصلاً فارق السلف ببدعة ثالثة، وذلك أنه وجد أهْلَ عصره مختلفين في علي وأصحابه، ومن طلحة، والزبير، وعائشة، وسائر أصحاب الجمل؛ فزعمت الخوارجُ أن طلحة والزبير وعائشة وأتباعَهم يوم الجمل كفروا بقتالهم علياً، وأن علياً كان على الحق في قتال أصحاب الجمل، وفي قتال أصحاب معاوية بصفين إلى وقت التحكيم، ثم كفر بالتحكيم، وكان أهل السنة والجماعة يقولون بصحة إسلام الفريقين في حرب الجمل، وقالوا: إن علياً كان على الحق في قتالهم، وأصحاب الجمل كانوا عُصَاة مخطئين في قتال علي، ولم يكن خطؤهم كفراً ولا فسقاً يسقط شهادتهم، وأجازوا الحكم بشهادة عَدْلَيْن من كل فرقة من الفريقين، وخرج واصل عن قول الفريقين، وزعم أن فرقة من الفريقين فَسَقَة لا بأعيانهم وأنه لا يعرف الفسقة منهما، وأجازوا أن يكون الفسقة من الفريقين علياً وأتباعه كالحسن، والحسين، وابن عباس، وعمار بن ياسر[1]، وأبي أيوب الأنصاري، وسائر مَنْ كان مع علي يوم الجمل، وأجاز كون الفسقة من الفريقين عائشة، وطلحة، والزبير، وسائر أصحاب الجمل، ثم قال في تحقيق شكه في الفريقين: لو شهد علي وطلحة أو علي والزبير أو رجل من أصحاب علي ورجل من أصحاب الجمل عندي على باقة بَقْلٍ لم أحكم بشهادتهما، لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بعينه، كما لا أحكم بشهادة المتلاعنين، لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بعينه، ولو شهد رجلان من أحد الفريقين أيهما كان قبلت شهادتهما.

ولقد سخنت عيونُ الرافضة القائلين بالاعتزال بشك شيخ المعتزلة في عدالة علي وأتباعه، ومقالة واصل في الجملة كما قلنا في بعض أشعارنا:

(١) قال في الجمهرة: وعمار والحريث وعبد اللّه بنو ياسر بن مالك بن كنانة بن قيس بن الحصين بن الوذيم بن ثعلبة بن عوف بن حارثة بن عامر الأكبر بن يام بن عنس، كان لهم في الإسلام قدم صدق، وأسلم ياسر وامرأته سمية، وعمار بدري مهاجر معذب في اللّه عز وجل. (انظر جمهرة أنساب العرب ص ٤٠٥).

مَقَـالَـة مـا وصلـت بـواصـل بـل قَطَّـعَ اللَّـه بـه أوْصَـالَهَـا

وسنذكر تمام أبيات هذه القصيدة بعد هذا إن شاء اللَّه عز وجل.

ذكر العَمْرَوِيَّة منهم

هؤلاء أتباع عمرو بن عبيد بن باب مولى بني تميم، وكان جده من سَبْي كابل وما ظهرت البدع والضلالات في الأديان إلا من أبناء السبايا، كما روي في الخبر.

وقد شارك عمرو واصلاً في بدعة القدر، وفي ضلالة قولهما بالمنزلة بين المنزلتين، وفي ردهما شهادة رجلين أحدهما من أصحاب الجمل والآخر من أصحاب علي، وزاد عمرو على واصل في هذه البدعة فقال بفسق كلتا الفرقتين المتقاتلتين يوم الجمل، وذلك أن واصلاً إنما رَدَّ شهادة رجلين أحدهما من أصحاب الجمل والآخر من أصحاب علي رضي اللَّه عنه، وقَبِلَ شهادة رجلين كلاهما من أحد الفريقين، وزعم عمرو أن شهادتهما مردودة وإن كانا من فريق واحد، لأنه قال بفسق الفريقين جميعاً.

وقد افترقت القدرية بعد واصل وعمرو في هذه المسألة؛ فقال النظام، ومعمر والجاحظ في فريقَيْ يوم الجمل بقول واصل، وقال حوشب وهاشم الأوقص: نجت القادة وهلكت الأتباع، وقال أهل السنة والجماعة بتصويب علي وأتباعه يوم الجمل، وقالوا: إن الزبير رجع عن القتال يومئذ تائباً، فلما بلغ وادي السباع[1] قتله بها عمرو بن جُرْمُوز[2] غِرَّةً، وبشَّر عليٌّ قاتلَه بالنار، وهَمَّ طلحةُ بالرجوع، فرماه مروان بن الحكم ـ وكان مع أصحاب الجمل ـ بسهم فقتله، وعائشة رضي اللَّه عنها قصدت الإصلاح بين الفريقين، فغلبها بنو أزد وبنو ضبة على أمرها حتى كان من الأمر ما كان، ومن قال بتكفير الفريقين أو أحدهما فهو الكافر دونهم، هذا قول أهل

(١) وادي السباع: الذي قتل فيه الزبير، بين البصرة ومكة. (انظر مراصد الاطلاع ٣/ ١٤١٧).

(٢) عمرو بن جرموز بن قيس الذيال بن صوار بن جشم بن ربيعة بن كعب قاتل الزبير بن العوام. (انظر جمهرة أنساب العرب ص ٢٢١).

السنة فيهم والحمد للّه على ذلك.

ذكر الهذلية منهم

هؤلاء أتباع أبي الهُذَيْل محمد بن الهُذَيْل، المعروف بالعَلَّافِ[1]، وكان مولى لعبد القيس، وقد جَرَى على منهاج أبناء السبايا لظهور أكثر البدع منهم، وفضائحه تَتْرَى تكفره فيها سائر فِرَقِ الأمة من أصحابه في الاعتزال ومن غيرهم، وللمعروف بالمردار من المعتزلة كتابٌ كبير فيه فضائح أبي الهُذَيْل، وفي تكفيره بما انفرد به من ضلالته، وللجُبَّائيّ أيضاً كتابٌ في الرد على أبي الهذيل في المخلوق يكفره فيه، ولجعفر بن حرب المشهور في زُعَماء المعتزلة أيضاً كتابٌ سماه (توبيخ أبي الهذيل) وأشار بتكفير أبي الهذيل، وذكر فيه أن قوله يجر إلى قول الدهرية.

فمن فضائح أبي الهذيل قوله بفَنَاء مقدورات اللّه عز وجل، حتى لا يكون بعد فَنَاء مقدوراته قادراً على شيء، ولأجل هذا زعم أن نعيم أهل الجنة وعذابَ أهل النار يَفْنَيَان، ويبقى حينئذٍ أهلُ الجنة وأهل النار خامدين لا يقدرون على شيء، ولا يقدر اللّه عز وجل في تلك الحال على إحياء ميت، ولا على إماتة حي، ولا على تحريك ساكن، ولا على تسكين متحرك، ولا على إحداث شيء، ولا على إفناء شيء، مع صحة عقول الأحياء في ذلك الوقت.

وقوله في هذا الباب شر من قول من قال بفناء الجنة والنار، كما ذهب إليه جَهْم، لأن جَهْماً وإن قال بفنائهما فقد قال بأن اللّه عز وجل قادرٌ بعد فنائهما على أن يخلق أمثالهما، وأبو الهذيل يزعم أن ربه لا يقدر بعد فناء مقدوراته على شيء.

وقد شنّع المعروفُ منهم بالمردار على أبي الهُذَيْل في هذه المسألة، فقال: يلزمه إذا كان وليُّ اللّه عز وجل في الجنة قد تناول بإحدى يديه الكأسَ وبالأخرى بعض التحف ثم حضر وقتُ السكون الدائم أن يبقى وليُّ اللّه عز وجل أبداً على هيئة

(١) أبو الهذيل محمد بن هذيل بن عبيد اللّه البصري شيخ المعتزلة ورأس البدعة، كان يقول بفناء أهل النار، مات سنة خمس وثلاثين وقيل: ست وعشرين وله نحو من مائة سنة (انظر شذرات الذهب ٢/ ٩٥).

المصلوب.

وقد اعتذر أبو الحُسَيْن الخياط عن أبي الهذيل في هذا الباب باعتذارين:

أحدهما: دَعْوَاه أن أبا الهذيل أشار إلى أن اللَّه عز وجل عند قرب انتهاء مقدوراته يجمع في أهل الجنة اللذات كلها، فيبقَوْنَ على ذلك في سكون دائم.

واعتذاره الثاني: دَعْوَاه أن أبا الهذيل كان يقول هذا القول مجادلاً به خصومَه في البحث عن جوابه.

واعتذاره الأول عنه باطل من وجهين:

أحدهما: أنه يُوجِبُ اجتماع لذَّتَيْنِ متضادتين في محل واحد في وقت واحد، وذلك محال، كاستحالة اجتماع لذة وألم في محل واحد.

والوجه الثاني: أن هذا الاعتذار لو صَحَّ لوجَبَ أن يكون أهلُ الجنة ـ بعد فناء مقدورات اللَّه عز وجل ـ أحْسَنَ من حالهم في حال كونه قادراً.

وأما دعواه أن أبا الهذيل إنما قال بفناء المقدورات مجادِلاً به غيرَ معتقد لذلك، فالفاصلُ بيننا وبين المعتذِرِ عنه كتب أبي الهذيل، وأشار في كتابه الذي سماه بـ (الحجج) إلى ما حكيناه عنه، وذكر في كتابه المعروف بكتاب (القوالب) باباً في الرد على الدهرية، وذكر فيه قولهم للموحِّدين: إذا جاز أن يكون بعد كل حركةٍ حركةٌ سواها لا إلى آخر، وبعد كل حادثٍ حادثٌ آخر لا إلى غاية، فهلا صح قولُ من زعم أنْ لا حركة إلا وقبلها حركة، ولا حادثَ إلا وقبله حادث لا عن أول ولا حالة قبله، وأجاب عن هذا الإلزام بتسويته بينهما وقال: كما أن الحوادث لها ابتداء لم يكن قبلها حادث، كذلك لها آخَرٌ لا يكون بعده حادث، ولأجل هذا قال بفناء مقدورات اللَّه عز وجل وسائر المتكلمين من أصناف فرق الإسلام فرقوا بين الحوادث الماضية والحوادث المستقبلة بفروق واضحة لم يهتدِ إليها أبو الهذيل، فارتكب لأجل جَهْله بها قوله بفناء المقدورات، وقد ذكرنا تلك الفروق الواضحة في باب الدلالة على حدوث العالم في كتبنا المؤلفة في ذلك.

الفضيحة الثانية من فضائح أبي الهذيل قوله: بأن أهل الآخرة مُضْطَرُّون إلى ما يكون منهم، وأن أهل الجنة مضطرون إلى أكلهم، وشربهم، وجماعهم، وأن أهل النار مضطرون إلى أقوالهم، وليس لأحد في الآخرة من الخلق قدرة على اكتساب فعل، ولا على اكتساب قول، واللَّه عز وجل خالقُ أقوالهم وحركاتهم وسائر ما يوصفون به، وكانت القدرية يعيبون جَهْماً في قوله: إن العباد في الدنيا مضطرون إلى ما يكون منهم، وينكرون على أصحابنا قولَهم بأن اللَّه عز وجل خالق أكْسَاب العباد، ويقولون لأصحابنا: إذا كان هو خالق ظلم العباد وجب أن يكون ظالماً، وإذا خلق كذب الإنسان وجب أن يكون كاذباً، فهلا قالوا لأبي الهذيل: إذا قلت إن اللَّه عز وجل يخلق في الآخرة كذب أهل النار في قولهم: ﴿**واللَّه رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِين**﴾ [1] وجَب أن يكون هو الكاذب بهذا القول إن كان الكاذب عندهم مَنْ خَلَق الكذب، ولا يتوجَّه علينا هذا الإلزام، لأنا لا نقول إن الكاذب والظالم مَنْ خَلَق الكذب والظلم، ولكنا نقول: إن الظالم مَنْ قام به الظلم، والكاذب من قام به الكذب، لا مَنْ فَعَله.

وقد اعتذر الخياطُ عن أبي الهُذَيل في بدعته هذه بأن قال: إن الآخرة دار جزاء، وليست بدار تكليفٍ، فلو كان أهل الآخرة مكتسبين لأعمالهم لكانوا مكلفين، ولوقَعَ ثوابُهم وعقابهم في دارٍ سواها.

فيقال للخياط: هل ترضى بهذا الاعتذار من أبي الهذيل أم تَسْخَطه؟ فإن رضيتَه فقل فيه بمثل قوله، وذلك خلاف قولك، وإن سخطته فلا معنى لاعتذارك عنه في شيء تكفره فيه.

وقلنا لأبي الهذيل: ما تنكر من كون أهل الآخرة مكتسبين لأعمالهم وأن يكونوا فيها مأمورين للشكر للَّه عز وجل على نعمه، ولا يكونوا مأمورين بصلاةٍ ولا زكاة ولا صيام، ولا يكونوا منتهين عن المعاصي، ويكون ثوابهم على الشكر

(١) سورة الأنعام، الآية: ٢٣.

وترك المعصية دوام النعيم عليهم؟ وما أنكرت عليهم من أنهم يكونون في الآخرة منهيين عن المعاصي ومعصومين منها كما قال أصحابنا مع أكثر الشيعة: إن الأنبياء عليهم السلام كانوا في الدنيا منتهين عن المعاصي ومعصومين عنها، وكذلك الملائكة منتهون عن المعاصي ومعصومون عنها؛ ولذلك قال اللَّه عز وجل فيهم: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّه مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[1].

والفضيحة الثالثة من فضائحه قوله: بطاعاتٍ كثيرة لا يُرَادِ اللَّه عز وجل بها، كما ذهب إليه قوم من الخوارج الإباضية، وقد زعم أنْ ليس في الأرض صاحبُ هوًى ولا زنديق إلا وهو مطيعٌ للَّه تعالى في أشياء كثيرة، وإن عصاهُ من جهة كفره. وقال أهل السنة والجماعة: إن الطاعة للَّه عز وجل ممن لا يعرفه إنما تصحُّ في شيء واحد، وهو النظر والاستدلال الواجبُ عليه قبل وصوله إلى معرفة اللَّه تعالى، فإن يفعل ذلك يكن مطيعاً للَّه تعالى، لأنه قد أمره به، وإن لم يكن قصد بفعله لذلك النظر الأول التقرُّبَ به إلى اللَّه عز وجل، ولا تصح منه طاعة اللَّه تعالى سواها إلا إذا قصَدَ بها التقربَ إليه؛ لأنه يمكنه ذلك إذا توصَّل بالنظر الأول إلى معرفة اللَّه تعالى، ولا يمكنه قبل النظر الأول التقربُ به إليه إذا لم يكن عارفاً به قبل نظره واستدلاله.

واستدلَّ أبو الهُذَيْل على دَعْواه صحةَ وقوعِ طاعاتٍ للَّه تعالى ممن لا يعرفه بأن قال: إن أوامر اللَّه تعالى بإزائها زواجر، فلو كان مَنْ لا يعرفه ترك جميع أوامره وجب أن يكون قد صار إلى جميع زَوَاجره، وأن يكون من ترك جميع الطاعات قد صار إلى جميع المعاصي، ولو كان كذلك الدهري يهودياً، ونصرانياً، ومجوسياً، وعلى أديان سائر الكفرة، وإذا صار المجوسيُّ تاركاً لكل كفر سوى المجوسية علمنا أنه عاصٍ بمجوسيته التي قد نُهِيَ عنها، ومطيعٌ للَّه عز وجل بترك ما تركه من أنواع الكفر؛ لأنه مأمور بتركها.

فقلت له: ليس الأمر في أوامر اللَّه تعالى وزواجره على ما ظننته، ولكن

(١) سورة التحريم، الآية: ٦.

لا خصلة من الطاعة إلا ويُضَادها مَعَاصٍ متضادة، ولا خصلة من الإيمان إلا ويضادها خصال متضادة كل نوع منها يضاد النوع الآخر كما يضادها الطاعة، وذلك بمنزلة القيام، والقعود، والاضطجاع، والاستلقاء، وقد يخرج عن القعود مَنْ لا يصير إلى جميع أضداده، وإنما يخرج من القعود بنوع واحدٍ من أضداده، كذلك يخرج عن كل طاعة للَّه تعالى بنوع واحد من الكفر المضاد للطاعات كلها؛ لأن ذلك النوع من الكفر يضاد نوعاً آخر من الكفر كما يضاد سائر الطاعات، وهذا واضح في نفسه وإن جهله أبو الهذيل.

والفضيحة الرابعة من فضائحه قوله: بأن علم اللَّه سبحانه وتعالى هو اللَّه، وقدرته هي هو.

ويلزمه على هذا القول أن يكون اللَّه تعالى عِلْماً وقدرة، ولو كان هو علماً وقدرة لاستحال أن يكون عالماً قادراً، لأن العلم لا يكون عالماً، والقدرة لا تكون قادرة.

ويلزمه أيضاً إذا قال: إن علم اللَّه هو اللَّه، وقدرته هي هو، أن يقول: إن علمه هو قدرته، ولو كان علمه قدرته لوجب أن يكون كل معلوم له مقدوراً له، وهذا يوجب أن يكون رأيه مقدوراً له؛ لأنه معلوم له؛ وهذا كفر، فما يؤدي إليه مثله.

والفضيحة الخامسة: تقسيمُه كلامَ اللَّه عز وجل إلى ما يحتاج إلى محل وإلى ما لا يحتاج إلى محل، وقد زعم أن قول اللَّه سبحانه للشيء ﴿كن﴾[1] حادثٌ لا في محل، وسائر كلامه حادث في جسم من الأجسام، وكل كلامه عنده أعراض، وقد زعم أن قوله لشيء ﴿كن﴾ من جنس قول الإنسان: كن، ففرق بين عَرَضَيْن من جنس واحد في حاجة أحدهما إلى محل واستغناء الآخر عن المحل. فأما قوله بحدوث إرادة اللَّه سبحانه لا في محل فقد شاركه فيه المعتزلة البصرية مع قولهم بأنها من

(١) قال تعالى في سورة يسّ الآية: ٨٢: ﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون﴾. وفي سورة غافر الآية: ٦٨: ﴿فإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون﴾.

جنس إرادتنا المفتقرة إلى المحل.

ووجودُ كلمةٍ لا في مَحَلّ يوجب أن لا يكون بعض المتكلمين أولى بأن يتكلم بها من بعض؛ وليس لأبي الهذيل أن يقول: إن فاعلها أولى بأن يتكلم بها من غيره؛ لأنه قد قال بأن اللَّه تعالى يخلق في الآخرة كلام أهل الجنة وكلام أهل النار، ولا يكون متكلماً بكلامهم، فقد أداه قولُه بوجود كلمة لا في محل إلى تصحيح كلام لا لمتكلم، وهذا محال، فما يؤدي إليه مثله.

والفضيحة السادسة من فضائحه قوله: إن الحجة من طريق الأخبار فيما غاب عن الحواس من آيات الأنبياء عليهم السلام، وفيما سواها، لا تثبت بأقل من عشرين نفساً فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر، ولم يوجب بأخبار الكفَرَة والفسقة حجة وإن بلغوا عدد التواتر الذين لا يمكن تواطؤهم على الكذب إذا لم يكن فيهم واحد من أهل الجنة، وزعم أن خبر ما دون الأربعة لا يوجب حكماً، ومن فوق الأربعة إلى العشرين قد يصح وقوع العلم بخبرهم، وقد لا يقع العلم بخبرهم، وخَبرُ العشرين إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة يجب وقوع العلم منه لا محالة.

واستدل على أن العشرين حجة بقول اللَّه تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾[1] وقال: لم يبح لهم قتالهم إلا وهم عليهم حجة، وهذا يوجب عليه أن يكون خبرُ الواحد حجة موجبة للعلم، لأن الواحد في ذلك الوقت كان له قتال العشرة من المشركين، فيكون جواز قتاله لهم دليلاً على كونه حجة عليهم.

قال عبد القاهر: ما أراد أبو الهذَيْل باعتبار عشرين في الحجة من جهة الخبر إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة إلا تعطيل الأخبار الواردة في الأحكام الشرعية عن فوائدها؛ لأنه أراد بقوله: ينبغي أن يكون فيهم واحدٌ من أهل الجنة، واحداً يكون على بدعته في الاعتزال والقدر وفي فناء مقدورات اللَّه عز وجل، لأن من لم يقل

(١) سورة الأنفال، الآية: ٦٥.

بذلك لا يكون عنده مؤمناً ولا من أهل الجنة، ولم يقل قبل أبي الهذيل أحدٌ ببدعة أبي الهذيل حتى تكون روايته في جملة العشرين على شرطه.

والفضيحة السابعة: أنه فرق بين أفعال القلوب وأفعال الجوارح فقال: لا يجوز وجود أفعال القلوب من الفاعل مع قدرته عليه ولا مع موته، وأجاز وجود أفعال الجوارح من الفاعل منا بعد موته وبعد عدم قدرته إن كان حياً لم يمت، وزعم أن الميت والعاجز يجوز أن يكونا فاعلين لأفعال الجوارح بالقدرة التي كانت موجودة قبل الموت والعجز.

وزعم الجُبّائي وابنُه أبو هاشم أن أفعال القلوب في هذا الباب كأفعال الجوارح في أنه يصح وجودُها بعد فناء القدرة عليها ومع وجود العجز عنها.

وقول الجبائي وابنه في هذا الباب أشَرُّ من قول أبي الهذيل، غير أن أبا الهذيل سَبَقَ إلى القول بإجازة كون الميت والعاجز فاعلين لأفعال الجوارح، ونَسَجَ الجبائي وابنُه على منواله في هذه البدعة، وقاسا عليه إجازة كون العاجز فاعلاً لأفعال الْقلب، ومؤسِّسُ البدعة عليه وِزْرُها ووِزْرُ من عمل بها إلى يوم القيامة، من غير نقصان يدخل في وزن العاملين بها.

الفضيحة الثامنة من فضائحه: أنه لما وقف على اختلاف الناس في المعارف: هل هي ضرورية أو اكتسابية؟ ترك قولَ من زعم أنها كلها ضرورية، وقولَ من زعم أنها كلها كسبية، وقول من قال: إن المعلوم منها بالحواس والبَدَاهة ضرورية، وما عُلم منها بالاستدلال اكتسابية، واختار لنفسه قولاً خارجاً عن أقوال السلف، فقال: المعارف ضربان: أحدهما: باضطرار، وهو معرفة اللَّه عز وجل، ومعرفة الدليل الداعي إلى معرفته، وما بعدهما من العلوم الواقعة عن الحواس أو القياس فهو علم اختيار واكتساب.

ثم إنه بنى على ذلك قولَه في مهلة المعرفة، فخالف سائر الأمة، فقال في الطفل: إنه يلزمه في الحال الثانية من حال معرفته بنفسه أن يأتي بجميع معارف

التوحيد والعدل بلا فصل، وكذلك عليه أن يأتي ـ مع معرفته بتوحيد اللَّه سبحانه وعَدْله ـ بمعرفة جميع ما كلَّفه اللَّه تعالى بفعله، حتى إنه إن لم يأت بذلك كله في الحال الثانية من معرفته بنفسه ومات في الحال الثالثة مات كافراً وعدواً للَّه تعالى مستحقاً للخلود في النار، وأما معرفتُه بما لا يُعْرَف إلا بالسمع من جهة الأخبار فعليه أن يأتي بمعرفة ذلك في الحال الثانية من سماعه للخبر الذي يكون حجة قاطعة للعذر.

وكان بشر بن المعتمر يقول: عليه أن يأتي بالمعارف العقلية في الحال الثالثة مع معرفته بنفسه، لأن الحال الثانية حال نَظَرٍ وفكر، فإن لم يأتِ بها في الحال الثالثة، ومات في الحال الرابعة كان عدواً للَّه تعالى مستحقاً للخلود في النار.

فهذان القَدَرِيَّان اللذان أنكرا على الأزارقة قولهم بأن أطفال مخالفيهم في النار، وعلى من زعم أن أطفال المشركين في النار، قد زعَمَا أن أطفال المؤمنين إذا ماتوا في الحال الثالثة والرابعة من معرفتهم بأنفسهم قبل إتيانهم بالمعارف العقلية كَفَرَة مخلدون في النار من غير كفر اعتقدوه.

الفضيحة التاسعة من فضائحه: أنه أجاز حركَةَ الجسم الكثير الأجزاء بحركةٍ تحل في بعض أجزائه، ولم يجز مثل هذا في اللون.

وقال سائر المتكلمين: إن الجزء الذي قامت به الحركة هو المتحرك بها دون غيره من أجزاء الجملة، كما أن الجزء الذي يقوم به السواد هو الأسود به دون غيره من أجزاء الجملة، وإن تحركت الجملة كان في كل جزء منها حركة كما لو اسودت الجملة كان في كل جزء منها سواد.

الفضيحة العاشرة من فضائحه قوله: بأن الجزء الذي لا يَتَجَزَّأ لا يصحُّ قيامُ اللون به إذا كان منفرداً، ولا تصح رؤيته إذا لم يكن فيه لون.

وهذا يوجب عليه أن اللَّه تعالى لو خلق جزءاً منفرداً لم يكن رائياً له.

والحمد للَّه الذي أنقذ أهل السنة من البدع التي حكيناها في هذا الباب عن

أبي الهذيل.

ذكر النَّظَّامية منهم

هؤلاء أتباع أبي إسحاق ابن سَيَّار المعروف بالنَّظَّام، والمعتزلةُ يُمَوِّهُون على الأغمار بدينه، ويوهمون أنه كان نظاماً للكلام المنثور والشعر الموزون، وإنما كان ينظم الخرز في سوق البصرة، ولأجل ذلك قيل له: النظام، وكان في زمان شبابه قد عاشر قوماً من الثَّنَوية، وقوماً من السمنية القائلين بتكافؤ الأدلة، وخالط بعد كبره قوماً من ملحدة الفلاسفة، ثم خالط هشام بن الحكم الرافضي، فأخذ عن هشام وعن ملحدة الفلاسفة قولَه بإبطال الجزء الذي لا يتجزأ، ثم بنى عليه قوله بالطَّفرة التي لم يَسْبِق إليها وَهْمُ أحد قبله، وأخذ من الثنوية قوله بأن فاعل العدل لا يقدر على فعل الجور والكذب، وأخذ عن هشام بن الحكم أيضاً قوله بأن الألوان والطعوم والروائح والأصوات أجسامٌ، وبنى على هذه البدعة قولَه بتداخل الأجسام في حيز واحد، ودَوَّنَ مذاهب الثنوية وبِدَعَ الفلاسفة وشُبَهَ الملحدة في دين الإسلام، وأعجب بقول البَراهِمة بإبطال النبوات، ولم يجسر على إظهار هذا القول خوفاً من السيف، فأنكر إعجاز القرآن في نَظْمه، وأنكر ما روي من معجزات نبينا ﷺ من انشقاق القمر، وتسبيح الحصا في يده، ونبوع الماء من بين أصابعه، ليتوصل بإنكار معجزات نبينا عليه السلام إلى إنكار نبوته، ثم إنه استثقل أحكام شريعة الإسلام في فروعها، ولم يجسر على إظهار دفعها، فأبطل الطرق الدالة عليها، فأنكر لأجل ذلك حجة الإجماع وحجة القياس في الفروع الشرعية، وأنكر الحجة من الأخبار التي لا توجب العلم الضروري، ثم إنه علم إجماع الصحابة على الاجتهاد في الفروع الشرعية فذكرهم بما يقرؤه غداً في صحيفة مخازيه، وطعن في فتاوى أعلام الصحابة رضي اللَّه عنهم، وجميعُ فرق الأمة من فريقي الرأي والحديث ـ مع الخوارج، والشيعة، والنجارية، وأكثر المعتزلة ـ متفقون على تكفير النظام، وإنما تبعه في ضلالته شرذمة من القدرية كالأسواري، وابن خابط، وفضل الحدثي، والجاحظ، مع مخالفة كل واحد منهم له في بعض ضلالاته وزيادة بعضهم عليه فيها، وإعجابُ هؤلاء النفر

اليسير به كإعجاب الجُعَل بدُحْرُوجته.

وقد قال بتكفيره أكثر شيوخ المعتزلة، منهم أبو الهذيل، فإنه قال بتكفيره في كتابه المعروف بالرد على النظام، وفي كتابه عليه في الأعراض، والإنسان، والجزء الذي لا يتجزأ.

ومنهم الجبائي كَفّر النظام في قوله: إن المتولدات من أفعال اللَّه بإيجاب الخلقة، والجبائي في هذا الباب هو الكافر دون غيره، غير أنا أَرَدْنَا أن نذكر تكفير شيوخ المعتزلة بعضها بعضاً، وكفّره الجبائي في إحالته قدرةَ اللَّه تعالى على الظلم، وكفره في قوله بالطبائع، وله في ذلك كتاب عليه وعلى معمر في الطبائع.

ومنهم الإسكافي له كتاب على النظام كَفّره فيه في أكثر مذاهبه.

ومنهم جعفر بن حرب صنف كتاباً في تكفير النظام بإبطاله الجزء الذي لا يتجزأ.

وأما كتب أهل السنة والجماعة في تكفيره فاللَّه يحصيها، ولشيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه اللَّه في تكفير النَّظَّام ثلاثة كتب، وللقلانسي عليه كتب ورسائل، وللقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الأشعري رحمه اللَّه كتاب كبير في نقض أصول النظام، وقد أشار إلى ضلالاته في كتاب (إكفار المتأولين) ونحن نذكر في هذا الكتاب ما هو المشهور من فضائح النظام:

فأولها: قوله بأن اللَّه عز وجل لا يقدر أن يفعل بعباده خلافَ ما فيه صلاحهم، ولا يقدر على أن ينقص من نعيم أهل الجنة ذرةً، لأن نعيمهم صلاح لهم، والنقصان مما فيه الصلاح ظلم عنده، ولا يقدر أن يزيد في عذاب أهل النار ذرة، ولا على أن ينقص من عذابهم شيئاً، وزعم أيضاً أن اللَّه تعالى لا يقدر على أن يخرج أحداً من أهل الجنة عنها، ولا يقدر على أن يلقي في النار من ليس من أهل النار، وقال: لو وقف طفل على شفير جهنم لم يكن اللَّه قادراً على إلقائه فيها، وقَدَرَ الطفلُ على إلْقَاء نفسه فيها، وقَدَرَت الزَّبَانية أيضاً على إلقائه فيها.

ثم زاد على هذا بأن قال: إن اللَّه تعالى لا يقدر على أن يُعْمِيَ بصيراً، أو يُزْمِنَ صحيحاً، أو يفقر غنياً، إذا علم أن البصر والصحة والغنى أصْلَحُ لهم. وكذلك لا يقدر على أن يغني فقيراً أو يُصِحَّ زَمِناً إذا علم أن المرض والزَّمَانة والفقر أصلح لهم.

ثم زاد على هذا أن قال: إنه لا يقدر على أن يخلق حَيَّةً أو عقرباً أو جسماً لو يعلم أن خلق غيرِه أصلح من خلقه.

وقد أكفرته البصرية من المعتزلة في هذا القول، وقالوا: إن القادر على العَدْل يجب أن يكون قادراً على الظلم، والقادر على الصدق يجب أن يكون قادراً على الكذب، وإن لم يفعل الظلم والكذب لقُبْحِهما، ولغناه عنهما، ولعلمه بغناه عنهما، لأن القدرة على الشيء يجب أن تكون قدرة على ضده، فإذا قال النظام إن اللَّه تعالى لا يقدر على الظلم والكذب لزمه أن لا يكون قادراً على الصدق والعدل، والقولُ بأنه لا يقدر على العدل كفر، فما يؤدي إليه مثله.

وقالوا أيضاً: لا فرق بين قول النظام إنه يكون من اللَّه تعالى ما لا يقدر على ضده ولا على تركه، وبين قول مَنْ زعم أنه مطبوع على فعل لا يصح منه خلافه، وهذا كفر، فما يؤدي إليه مثله.

ومن عجائب النظام في هذه المسألة أنه صنف كتاباً على الثَّنَوِية، وتعجَّبَ فيه من قول المانَوِيَّةِ بأن النور يمدح في أشكاله المختلفة بفعل الخير، وهي لا تقدر على الشر، ولا يصح منها فعل الشرور، وتعجَّبَ من ذم الثنوية الظلمة على فعل الشر مع قولها بأن الظلمة لا تستطيع فعل الخير ولا تقدر إلا على الشر، فيقال له: إذا كان اللَّه عندك مشكوراً على فعل العدل والصدق وهو غير قَادر على فعل الظلم والكذب، فما وجه إنكارك على الثنوية في ذم الظلمة على الشر، وهي عندهم لا تقدر على خلاف ذلك؟

الفضيحة الثانية من فضائحه: قوله إن الإنسان هو الروح، وهو جسم لطيف

متداخل لهذا الجسم الكثيف، مع قوله بأن الروح هي الحياة المشابكة لهذا الجسد، وقد زعم أنه في الجسد على سبيل المداخلة، وأنه جوهر واحد غير مختلف ولا متضاد، وفي قوله هذا فضائح له:

منها: أن الإنسان على هذا القول لا يُرَى على الحقيقة، وإنما يرى الجسد الذي فيه الإنسان.

ومنها: أنه يوجب أن الصحابة ما رَأَوْا رسول اللَّه ﷺ، وإنما رأوا قالَباً فيه الرسول.

ومنها: أنه يوجب أن لا يكون أحد قد رأى أباه وأمه، وإنما رأى قالبيهما.

ومنها: أنه إذا قال في الإنسان إنه ليس هو الجسد الظاهر، وإنما هو روح مداخل للجسد، لزمه أن يقول في الجماد أيضاً إنه ليس هو جسده، وإنما هو روح في جسده، وهو الحياة المشابكة للجسد، وكذلك القول في الفرس وسائر البهائم وجميع الطيور والحشرات وأصناف الحيوانات، وكذلك القول في الملائكة والجن والإنس والشياطين. وهذا يوجب أن أحداً ما رأى حماراً ولا فرساً ولا طيراً ولا نوعاً من الحيوان، ويوجب أيضاً أن لا يكون النبي رأى مَلَكاً، ويوجب أن الملائكة لا يرى بعضهم بعضاً، وإنما رأى الراؤون قوالب هذه الأشياء التي ذكرناها.

ومنها: أنه إذا قال إن الروح التي في الجسد هي الإنسان وهي الفاعلة دون الجسد الذي هو قالبه، لزمه أن يقول: إن الروح هي الزانية والسارقة والقاتلة، فإذا جُلد الجسد وقطعت يده صار المقطوع غير السارق، والمجلود غير الزاني، وفي هذا غنى، ويقول اللَّه عز وجل: ﴿**الزانية والزاني فاجْلِدُوا كلَّ واحدٍ منهما مائة جلدة**﴾[1]، وقوله: ﴿**والسّارِقُ والسارقة فاقْطَعوا أيْدِيَهُمَا جَزَاءً بما كَسَبا نكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيم**﴾[2] وكفاهُ بعناد القرآن خِزْياً.

(١) سورة النور، الآية: ٢.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

الفضيحة الثالثة من فضائحه: قوله بأن الروح ـ التي هي الإنسان بزعمه ـ مستطيعٌ بنفسه، حَيٌّ بنفسه، وإنما يعجز لآفة تدخل عليه، والعجز عنده جسم، ولا يخلو من أن يقول في العاجز والميت إنهما نفس الإنسان الذي يكون حياً قادراً، أو يقول: إن الميت العاجز جسده، فإن قال: «إن الإنسان هو الذي يعجز ويموت» أبطل قوله بأن الإنسان حي بنفسه، ومستطيع بنفسه؛ لوجود نفسه في حال موته وعجزه ميتةً أو عاجزة، وإن زعم أن الروح هي قوى بنفسه وأن الجسد هو الذي يموت ويعجز غير الذي كان حياً قادراً، ويجب على هذا القول أن لا يكون اللَّه تعالى قادراً على إحياء ميت، ولا على إماتة حي، ولا على إقدار عاجز، ولا على تعجيز قادر؛ لأن الحي عنده لا يموت، والقويَّ لا يعجز، وقد وصف اللَّه تعالى نفسه بأنه يحيي الموتى، وإن زعم أن الروح حي قويّ بنفسه، وإنما تموت وتعجز لآفة تدخل عليه، لم ينفصل ممن يزعم أنها ميتة عاجزة بنفسها، وإنما تحيا وتَقْوَى بحياة وقدرة تدخلان عليها.

الفضيحة الرابعة من فضائحه: قوله: إن الروح جنس واحد، وأفعاله جنس واحد، وإن الأجسام ضربان: حي، وميت، وإن الحي منها يستحيل أن يصير ميتاً، وإن الميت يستحيل أن يصير حياً، وإنما أخذ هذا القول من الثنوية البَرْهَمِيَّة الذين زعموا أن النور حيٌّ خفيف من شأنه الصعود أبداً، وأن الظلام مَوَاتٌ ثقيل من شأنه التسفُّلُ أبداً، وأن الثقيل الميتَ محالٌ أن يصير خفيفاً، وأن الخفيف الحي محال أن يصير ثقيلاً ميتاً.

الفضيحة الخامسة من فضائحه: دعواه أن الحيوان كله جنس واحد لاتفاق جميعه في التحرك بالإرادة، وزعم أن العمل إذا اتَّفَقَ دلَّ اتفاقُه على اتفاق ما ولّده، زعم أيضاً أن الجنس الواحد لا يكون منه عملان مختلفان، كما لا يكون من النار تسخينٌ وتبريد، ولا من الثلج تسخين وتبريد، وهذا تحقيق قول الثنوية: إن النور يفعل الخير ولا يكون منه الشر، والظلام يفعل الشر ولا يكون منه الخير، لأن الفاعل الواحد لا يفعل فعلين مختلفين كما لا يقع من النار تسخين وتبريد ولا من الثلج

تسخين وتبريد.

ومن العجب أنه صنف كتاباً على الثنوية ألزمَهُمْ فيه استحالَةَ مزج النور والظلمة إذ كانا مختلفين في الجنس والعمل، وكانت جهات تحركها مختلفة، ثم زعم مع ذلك أن الخفيف والثقيل من الأجسام ـ مع اختلافهما في جنسيهما واختلاف جهتَيْ حركتهما ـ يتداخلان، والمداخلة في حيز واحد أعظم من المزاج الذي أنكره على الثنوية.

الفضيحة السادسة من فضائحه: قوله بأن النار من شأنها أن تعلُوَ بطباعها على كل شيء، وأنها إذا سلمت من الشَّوَائب الحابسة لها في هذا العالم ارتفعت حتى تُجَاوز السماوات والعرش، إلا أن يكون من جنسها ما تَتَّصِلُ به فلا تفارقه.

وقال في الروح أيضاً: إنه إذا فارق الجسد ارتفع، ويستحيل منها غير ذلك، وهذا بعينه قول الثنوية، إذ الذي شاب من أجزاء النور بأجزاء الظلمة إذا انفصل منها ارتفع إلى عالم النور، فإن كان يُثْبت فوق السماء نوراً تتصل به الأرواح فهو ثنَوِيّ، وإن كان يُثْبت فوق الهواء ناراً يخلص إليها النيران المرتفعة في الهواء فهو من جملة الطبيعيين الذين زعموا أن مسافة الهواء في الارتفاع عن الأرض ستة عشر ميلاً، وفوقها نار متصلة بفَلَكِ القمر يلحق بها ما يرتفع من لهب النار، فهو إما ثنوي، وإما طبيعي يُدَلِّس نفسَه في غمار المسلمين.

الفضيحة السابعة من فضائحه: قوله بأن أفعال الحيوان كلها من جنس واحد وهي كلها حركة وسكون، والسكون عنده حركة اعتماد، والعلوم والإرادات عندهُ من جملة الحركات، وهي الأعراض، والأعراضُ كلها عنده جنس واحد، وهي كلها حركات، فأما الألوان والطعوم والأصوات والخواطر فهن عنده أجسام مختلفة ومتداخلة، ونتيجة قوله بأن أفعال الحيوان جنس واحد توجب عليه أن يكون الإيمان مثل الكفر، والعلم مثل الجهل، والحب مثل البغض، وأن يكون فعل النبي عليه السلام بالمؤمنين مثل فعل إبليس بالكافرين، وأن تكون دعوة النبي عليه السلام إلى

دين اللَّه تعالى مثلَ دعوة إبليس إلى الضلالة، وقد قال في بعض كتبه: إن هذه الأفعال كلها جنس واحد، وإنما اختلفت أسماؤها لاختلاف أحكامها، وهي في الجنس واحد؛ لأنها كلها أفعال الحيوانات، ولا يفعل الحيوان عنده فعلين مختلفين كما لا يكون من النار تبريد وتسخين.

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يغضب على مَنْ شَتَمه ولعنه، لأن قول القائل: لعن اللَّه النظام، عند النظام مثلُ قوله: رحمه اللَّه، وقوله: إنه ولد زنى كقوله إنه ولد حَلَال، فإن رضي لنفسه بمثل هذا المذهب فهو أهل له ولما يلزمه عليه.

الفضيحة الثامنة من فضائحه: قوله بأن الألوان والطعوم والروائح والأصوات والخواطر أجسام، وإجازته تداخل الأجسام في حيز واحد، وقد أنكر على هشام بن الحكم قوله بأن العلوم والإرادات والحركات أجسام، وقال: لو كانت هذه الثلاثة أجساماً لم تجتمع في شيء واحد ولا في حَيِّزٍ واحد، وهو يقول: إن اللون والطعم والصوت أجسام متداخلة في حيزا واحد، وينقض بمذهبه اعتلاله على خصمه، ومَنْ أجاز مداخلة الأجسام في حيز واحد لزمه إجازة دخول الجمل في سَمِّ الخياط.

الفضيحة التاسعة من فضائحه: قوله في الأصوات، وذلك أنه زعم أنه ليس في الأرض اثنان سَمِعَا صوتاً واحداً إلا على معنى أنهما سمعا جنساً واحداً من الصوت، كما يأكلان جنساً واحداً من الطعام، وإن كان مأكول أحدهما غير مأكول الآخر، وإنما ألجأه إلى هذا القول دعواه أن الصوتَ لا يسمع إلا بهُجُومه على الروح من جهة السمع، ولا يجوز أن يهجم من قطعة واحدة على سمعين متباينين. وشَبَّه ذلك بالماء المَصْبُوب على قوم يصيب كلَّ واحد منهم غيرُ ما يصيب الآخر.

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يكون أحدٌ سمع كلمة واحدة من اللَّه تعالى ولا من رسوله ﷺ؛ لأن مسموع كل واحد من السامعين جنسٌ من صوت المتكلم بالكلمة الواحدة، والكلمة الواحدة ربما كانت من حرفين، وبعضُ الحرفين لا يكون كلمة عنده، وإن زعم أن الصوت لا يكون كلاماً ولا مسموعاً إلا إذا كان من حروف

لزمه أن لا يسمع الجماعة حرفاً واحداً، لأن الحرف الواحد لا ينقسم حروفاً كثيرة على عدد السامعين.

الفضيحة العاشرة من فضائحه: قوله بانقسام كل جزء لا إلى نهاية، وفي ضمن هذا القول إحالة كون اللَّه تعالى محيطاً بآخر العالم عالماً بها، وذلك قول اللَّه تعالى: ﴿وأحاط بما لديهم وأحْصَى كلَّ شيءٍ عَدَداً﴾[1].

ومن عجائبه أنه أنكر على المانوية قولهم بأن الهامَةَ التي هي روح الظلمة عندهم قطعت بِلاَدَهَا، ووافت الصفحة العليا من العُلىٰ حتى شاهدت النور، وقال لهم: إن كانت بلادها لا تتناهى من جهة السفل فكيف قطعتها الهامة، لأن قطع ما لا نهاية له محال، ثم زعم مع ذلك أن الروح إذا فارق البدَنَ قطَع العالم إلى فوق، مع قوله بأن المقطوع من العالم غير متناهية الأجزاء، بل كان قطعة منها غير متناهية الأجزاء، فكيف قطعها الروح في وقت متناهٍ؟ ولأجل هذا الإلزام قال بالطَّفْرة التي لم يَسْبِقْ إليها من أهل الأهواء غيره.

وأعجب من هذا أنه ألزم الثنوية بتناهي النور والظلمة من كل جهة من الجهات الست، من أجل قولهم بتناهي كل واحد منهما من جهة مُلاَقاته للآخر، فهل استدل بتناهي كل جسم من جميع جهات أطرافه على تناهي أجزائه في الوسط؟ وإذا كان تناهي الجسم من جهاته الست لا يدل عنده على تناهيه في الوسط لم ينفصل من الثنوية إذا قالوا: إن تناهي كل واحد من النور والظلمة من جهة المُلاَقاة لا يدل على تناهيهما من سائر الجهات.

الفضيحة الحاديَةَ عشرَةَ من فضائحه: قوله بالطَّفْرة، وهي دعواه أن الجسم قد يكون في مكان ثم يصير منه إلى المكان الثالث أو العاشر منه من غير مرور بالأمكنة المتوسِّطَة بينه وبين العاشر؛ ومن غير أن يصير معدوماً في الأول ومُعَاداً في العاشر.

ونحن نتحاكم إليه في بطلان هذا القول إن أنْصَفَ من نفسه، وإن كان التحكيم

(١) سورة الجن، الآية: ٢٨.

بعد أبـي موسى الأشعري وعمرو بن العاص تضييعاً للحزم.

الفضيحة الثانيَةَ عشرة من فضائحه، وهي التي تكاد السموات يتفطَّرْنَ منه، وهي: دَعْوَاه أنه لا يُعْلَم ـ بإخبار اللَّه عز وجل ولا بإخبار رسوله عليه السلام، ولا بـإخبـار دينـه ـ شـيء على الحقيقـة، ودعـواه أن الأجسام والألـوان لا يعلمـان بالأخبار.

والذي ألجأه إلى هذا القول الشنيع قوله بأن المعلومات ضربان: محسوس وغير محسوس، والمحسوس منها أجسام، ولا يصح العلم بها إلا من جهة الحس، والحس عنده لا يقع إلا على جسم، واللون والطعم والرائحة والصوت عنده أجسام. قال: ولهذا أدركت بالحواس، وأما غير المحسوس فضربان: قديم، وعَرَض، وليس طريقُ العلم بهما الخبر، وإنما يُعْلَمان بالقياس والنظر، دون الحس والخبر.

فقيل له على هذا الأصل: كيف عرفت أن محمداً ﷺ كان في الدنيا، وكذلك سائر الأنبياء والملوك، إن كانت الأخبار عندك لا يعلم بها شيء؟

فقال: إن الذين شاهَدُوا النبـي ﷺ اقتطعوا منه حين رأوه قطعة توزَّعُوها بينهم ووصَلُوها بأرواحهم، فلما أخبروا التابعين عن وجوده خرج منهم بعض تلك القطعة فاتصل بأرواح التابعين، ففرقه التابعون لاتصال أرواحهم ببعضه، وهكذا قَصَّهُ الناقلون عن التابعين ومن نقلوا عنهم إلى أن وصل إلينا.

فقيل: قد عَلِمت اليهودُ والنصارى والمجوس والزنادقة أن نبينا عليه السلام كان في الدنيا، أفتزعم أن قطعة منه اتصلت بأرواح الكفرة؟ فالتزم ذلك، فألزم أن يكون أهلُ الجنة إذا اطّلَعُوا على أهل النار ورَآهم أهلُ النار أو خاطَبَ كلٌّ واحد من الفريقين الفريق الآخر أن تنفصل قطعة من أرواح كل واحد منهم فتتصل بأرواح الفريق الآخر، فيدخل الجنةَ قطعٌ كثيرة من أبدان أهل النار وأرواحهم، ويدخل النارَ قطعٌ كثيرة من أبدان أهل الجنة وأرواحهم، وكفاه بالتزام هذه البدعة خزياً.

الفضيحة الثالثة عشرة من فضائحه: ما حكاه الجاحظ عنه من قوله بتجدد

الجواهر والأجسام حالاً بعد حال، وإن اللَّه تعالى يخلق الدنيا وما فيها في كل حال من غير أن يفنيها ويعيدها.

وذكر أبو الحسين الخياط في كتابه على ابن الراوندي أن الجاحظ غلط في حكاية هذا القول على النظام.

فيقال له: إن صَدَقَ الجاحظ عليه في هذه الحكاية فاحكم بخَبَل النظام وحُمْقه وإلحاده فيه، وإن كذب عليه فاحكم بمجون الجاحظ وسَفَهه، وهو شيخ المعتزلة وفيلسوفها، ونحن لا ننكر كذب المعتزلة على أسلافها إذ كانوا كاذبين على ربهم ونبيهم.

الفضيحة الرابعة عشرة من فضائحه: قوله بأن اللَّه تعالى خلق الناس والبهائم وسائر الحيوان وأصناف النبات والجواهر المعدنية كلها في وقت واحد، وإنَّ خَلْقَ آدم عليه السلام لم يتقدم على خلق أولاده، ولا تقدَّم خَلْقُ الأمهات على خلق الأولاد، وزعم أن اللَّه تعالى خلق ذلك أجمع في وقت واحد، غير أن أكثر الأشياء بعضها في بعض، فالتقدم والتأخر إنما يقع في ظهورها من أماكنها.

وفي هذا تكذيب منه لما اجتمع عليه سلف الأمة مع أهل الكتاب من اليهود والنصارى والسامرة من أن اللَّه تعالى خلق اللوح والقلم قبل خلق السموات والأرض، وإنما اختلفت المسلمون في السماء والأرض أيتهما خلقت أولاً؛ فخالف النظام المسلمين وأهلَ الكتاب في ذلك، وخالف فيه أكثر المعتزلة؛ لأن المعتزلة البصرية زعمت أن اللَّه تعالى خلق إرادته قبل مُرَاداته، وأقر سائرُهُمْ بخلق بعض أجسام العالم قبل بعض، وزعم أبو الهُذَيْل أنه خلق قوله للشيء ﴿كن﴾ لا في محل قبل أن خلق الأجسام والأعراض.

وقولُ النظام بالظهور والكُمُون في الأجسام وتَدَاخُلها شر من قول الدهرية الذين زعموا أن الأعراض كلها كامنة في الأجسام، وإنما يتعين الوصف على الأجسام بظهور بعض الأعراض وكمون بعضها، وفي كل واحد من المذهبين تطريق

الدهرية إلى إنكار حدوث الأجسام والأعراض بدَعْوَاهم وجود جميعها في كل حال على شرط كمون بعضها وظهور بعضها من غير حدوث شيء منها في حال الظهور، وهذا إلحاد وكفر، وما يؤدي إلى الضلالة فهو مثلها.

الفضيحة الخامسة عشرة من فضائحه: قوله إن نظم القرآن وحُسْنَ تأليف كلماته ليس بمعجزة النبي عليه الصلاة والسلام ولا دلالة على صدقه في دعواه النبوةَ، وإنما وَجْهُ الدلالة منه على صدقه ما فيه من الأخبار عن الغيوب، فأما نظم القرآن وحسن تأليف آياته فإن العباد قادرون على مثله وعلى ما هو أحسن منه في النظم والتأليف.

وفي هذا عِنَاد منه لقول اللَّه تعالى: ﴿**قل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ الإِنْسُ والجنُّ على أن يأتُوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بَعْضُهم لبعض ظَهيرا**﴾[1]، ولم يكن غرض منكرِ إعجاز القرآن إلا إنكار نبوة من تحدَّى العرب بأن يعارضوه بمثله.

الفضيحة السادسة عشر من فضائحه: قوله بأن الخبر المتواتر ـ مع خروج ناقليه عند سامع الخبر عن الحصر، ومع اختلاف همم الناقلين واختلاف دواعيها ـ يجوز أن يقع كذباً، هذا مع قوله بأن من أخبار الآحاد ما يوجبُ العلم الضروريَّ.

وقد كفره أصحابنا مع موافقيه في الاعتزال في هذا المذهب الذي صار إليه.

الفضيحة السابعة عشرة من فضائحه: تجويزه إجماع الأمة في كل عصر وفي جميع الأعصار على الخطأ من جهة الرأي والاستدلال.

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يثق بشيء مما اجتمعت الأمة عليه؛ لجواز خطئهم فيه عنده، وإذا كانت أحكام الشريعة منها ما أخذه المسلمون عن خبر متواتر، ومنها ما أخذوه عن أخبار الآحاد، ومنها ما أجمعوا عليه وأخذوه عن اجتهاد وقياس، وكان النظام دافعاً لحجة التواتر، ولحجة الإجماع، وقد أبطل القياس وخبر الواحد إذا لم يوجد العلم الضروري، فكأنه أراد إبطال أحكام فروع الشريعة لإبطاله

(١) سورة الإسراء، الآية: ٨٨.

طُرُقَهَا.

والفضيحة الثامنة عشرة: دَعْوَاه في باب الوعيد أن من غصب أو سرق مائةً وتسعةً وتسعين درهماً لم يفسق بذلك حتى يكون ما سرقه أو غَصَبه وخان فيه مائتي درهم فصاعداً.

فإن كان قد بنى هذا القول على ما تُقطع فيه اليد في السرقة فما جعل أحدٌ نِصَابَ القطع في السرقات مائتي درهم، بل قال قوم في نصاب القطع: إنه ربع دينار أو قيمته، وبه قال الشافعي وأصحابه، وقال: مالك بربع دينار أو ثلاثة دراهم، وقال أبو حنيفة بوجوب القَطْع في عشرة دراهم فصاعداً، واعتبره قومٌ بأربعين درهماً أو قيمتها، وأوجبت الإباضية القَطْعَ في قليل السرقة وكثيرها، وما اعتبر أحد نصاب القطع بمائتي درهم، ولو كان التفسيق معتبراً بنصاب القطع لما فُسِّقَ الغاصبُ لألوف دنانير، لأنه لا قَطْع على الغاصب المجاهِر، ولوجب أن لا يُفَسَّقَ مَنْ سَرَق الألوف من غير حِرْز أو من الابن، لأنه لا قَطْع في هذين الوجهين.

وإن كان إنما بنى تحديد المائتين في الفسق على أن المائتين نصابٌ للزكاة لزمه تفسيق من سرق أربعين شاة لوجوب الزكاة فيها، وإن كانت قيمتها دون مائتي درهم، وإذا لم يكن للقياس في تحديده مَجَال ولم يدلَّ عليه نص من القرآن والسنّة الصحيحة لم يكن مأخوذاً إلا من وَسْوَسَة شيطانه الذي دعاه إلى ضلالته.

الفضيحة التاسعة عشرة من فضائحه: قوله في الإيمان أنه اجتناب الكبيرة فحسب.

ونتيجة هذا القول: أن الأقوال والأفعال ليس شيء منها إيماناً، والصلاة عنده وأفعالها ليست بإيمان ولا من الإيمان، وإنما الإيمان فيها ترك الكبائر فيها.

وكان يقول مع هذا: إن الفعل والترك كلاهما طاعة، والناسُ قبله فريقان: فريق قالوا: إن الصلاة كلها من الإيمان، وفريق قالوا: ليس شيء من الصلاة إيماناً، وقد فارق هو الفريقين؛ فزعم أن الصلاة ليست من الإيمان، وترك الكبائر فيها من

الإيمان.

الفضيحة العشرون من فضائحه: قوله في باب المعاد بأن العقارب والحيات والخنافس والذباب والغربان والجُعْلَان والكلاب والخنازير وسائر السباع والحشرات تُحْشَر إلى الجنة، وزعم أن كل من تفضَّل اللَّه عليه بالجنة لا يكون لبعضهم على بعض درجة في التفضيل، وزعم أنه ليس لإبراهيم ابنِ رسول اللَّه ﷺ في الجنة تفضيل درجة على درجات أطفال المؤمنين، ولا لأطفال المؤمنين فيها تفضيل بدرجة أو نعمة أو مرتبة على الحيات والعقارب والخنافس، لأنه لا عمل لهم كما لا عمل لها، فحجَرَ على رب العالمين أن يتفضل على أولاد الأنبياء بزيادة نعمة لا يتفضل بمثلها على الحشرات، ثم لم يَرْضَ بهذا الحجر حتى زعم أنه لا يقدر على ذلك، وزعم أيضاً أنه لا يتفضل على الأنبياء عليهم السلام إلا بمثل ما يتفضل به على البهائم، لأن باب الفضل عنده لا يختلف فيه العالمون وغيرهم، وإنما يختلفون في الثواب والجزاء لاختلاف مراتبهم في الأعمال.

وينبغي للنظام على قول هذا الأصل أن لا يغضب على من قال له: حَشَرك اللَّه مع الكلاب والخنازير والحيات والعقارب إلى مأواها، ونحن ندعو له بهذا الدعاء رضي به لنفسه.

الفضيحة الحادية والعشرون من فضائحه: أنه لما ابتدع ضلالاته في العلوم العقلية أدخل في أبواب الفقه أيضاً ضلالات له لم يسبق إليها.

منها: قوله إن الطلاق لا يقع بشيء من الكنايات، كقول الرجل لامرأته: أنت خَلية، أو بَرِيَّة، أو حَبْلُك على غَارِبك، أو الْحَقِي بأهلك، أو اعتدِّي، أو نحوها من كنايات الطلاق عند الفقهاء، سواء نوى بها الطلاق أو لم ينوه.

وقد أجمع فقهاء الأمة على وقوع الطلاق بها إذا قارنتها نية الطلاق، وقد قال فقهاء العراق: إن كنايات الطلاق في حال الغضب كصريح الطلاق في وقوع الطلاق بها من غير نية.

ومنها: قوله في الظِّهار إن مَن ظاهر من امرأته بذكر البَطْن أو الفرج لم يكن مظاهراً.

وهذا فيه خلاف قول الأمة بأسرها.

والشأن في أنه كان يقول بتفسيق أبي موسى الأشعري في حُكْمه، ثم اختار قولَه في أن النوم لا ينقض الطهارة إذا لم يكن معه حدث، على قول الجمهور الأعظم بأن النوم مضطجعاً ينقض الوضوء وإنما اختلفوا في النوم قاعداً وراكعاً وساجداً، وسامح فيه أبو حنيفة، وأوجبه أكثر أصحاب الشافعي من طريق القياس.

ومنها: أنه زعم أن مَنْ ترك صلاةً مفروضةً عَمْداً لم يصح قضاؤه لها، ولم يجب عليه قضاؤها.

وهذا عند سائر الأمة كفرٌ ككفر مَنْ زعَم أن الصلوات الخمس غير مفروضة، وفي فقهاء الأمة من قال فيمن فاتته صلاة مفروضة: إنه يلزمه قضاءُ صلواتٍ يوم وليلة، وقال سعيد بن المسيب: مَنْ ترك صلاة مفروضة حتى فات وقتها قضى ألف صلاة، وقد بلغ من تعظيم شأن الصلاة أن بعض الفقهاء أفتى بكفر من يتركها عامداً وإن لم يستحلَّ تركها كما ذهب إليه أحمد بن حنبل، وقال الشافعي: بوجوب قَتْل تاركها عمداً، وإن لم يحكم بكفره إذا تركها كسلاً لا استحلالاً، وقال أبو حنيفة بحبس تارك الصلاة وتعذيبه إلى أن يصلي.

وخلافُ النظام للأمة في وجوب قضاء المتروكة من فرائض الصلاة بمنزلة خلاف الزنادقة في وجوب الصلاة، ولا اعتبار بالخلافين.

ثم إن النظام ـ مع ضلالاته التي حكيناها عنه ـ طعَنَ في أخيار الصحابة والتابعين من أجل فتاويهم بالاجتهاد، فذكر الجاحظ عنه في كتاب (المعارف) وفي كتابه المعروف بـ (الفتيا) أنه عَابَ أصحابَ الحديث ورواياتهم أحاديث أبي هريرة، وزعم أن أبا هريرة كان أكْذَبَ الناسِ، وطعن في الفاروق عمر رضي اللَّه عنه، وزعم

أنه شكّ يوم الحُدَيْبية في دينه، وشك يوم وفاة النبي ﷺ، وأنه كان فيمن نفر بالنبي عليه الصلاة والسلام ليلة العقبة، وأنه ضرب فاطمة، ومنع ميراث العترة، وأنكر عليه تغريبَ نَصْر بن الحجاج[1] من المدينة إلى البصرة، وزعم أنه ابتدع صلاة التراويح، ونهى عن مُتْعَة الحج، وحَرَّم نكاح الموالي للعربيات.

وعاب عثمان بإيوائه الحكَمَ بن العاص إلى المدينة واستعماله الوليدَ بن عُقْبَة على الكوفة حتى صَلَّى بالناس وهو سكران[2]. وعابه بأن أعان سعيدَ بن العاص بأربعين ألف درهم على نكاح عقده، وزعم أنه استأثر بالحِمى.

ثم ذكر علياً رضي اللَّه عنه وزعم أنه سُئِل عن بقرة قتلت حماراً، فقال: أقول فيها برأيي، ثم قال بجهله: مَنْ هو حتى يقضي برأيه؟

وعاب ابنَ مسعود في قوله في حديث تزويج بروع بنت واشق: أقول فيها برأيي، فإن كان صواباً فمن اللَّه عز وجل، وإن كان خطأ فمني، وكذَّبه في روايته عن النبي عليه السلام أنه قال: «السعيدُ مَنْ سَعِد في بطن أمه، والشَّقِيُّ من شقي في بطن أمه»[3]، وكذبه أيضاً في روايته انشقاقَ القمر، وفي رُؤْية الجنِّ ليلة الجن.

فهذا قولُه في أخيار الصحابة وفي أهل بَيْعَة الرضوان الذين أنزل اللَّه تعالى فيهم: ﴿**لَقَدْ رَضِيَ اللَّه عَنِ المؤمنين إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبهم**

(١) قال في جمهرة أنساب العرب: ومن بني بهز بن امرىء القيس: الحجاج بن علاط بن خالد بن ثويرة بن جسر بن هلال بن عبد بن ظعن بن سعد بن عمرو بن تيم بن بهز بن امرىء القيس، من خيار الصحابة رضي اللَّه عنهم، له كان المعدن الذي كان ببلاد بني سليم، وهو معدن ذهب، نزل حمص، وابنه نصر بن حجاج الذي نفاه عمر رضي اللَّه عنه عن المدينة لقول المرأة فيه:

هل من سبيل إلى خمر فأشربها أم هل سبيل إلى نصر بن حجاج

والمرأة هي فريعة أم الحجاج بن يوسف الأمير، وكانت زوجة للمغيرة بن شعبة، ولذلك كتب عبد الملك بن مروان للحجاج في بعض كتبه: يا ابن المتمنية. (انظر جمهرة أنساب العرب ص ٢٦٣).

(٢) والذي شهد عليه بذلك أبو زينب زهير بن عوف بن الحارث بن كثير، قتل يوم صفين. (انظر جمهرة أنساب العرب ص ٣٧٨).

(٣) انظر كنز العمال (١/ ٤٩١).

﴿فأنْزَلَ السَّكِينَةَ عليهم وأثابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً﴾[1]. ومَنْ غَضِب على من رضي اللَّه عنه فهو المغضوبُ عليه دونه.

ثم إنه قال في كتابه: إن الذين حكموا بالرأي من الصحابة إما أن يكونوا قد ظنوا أن ذلك جائز لهم وجهلوا تحريم الحكم بالرأي في الفتيا عليهم، وإما أنهم أرادوا أن يُذْكَرُوا بالخلاف وأن يكونوا رؤساء في المذاهب، فاختاروا لذلك القول بالرأي، فنسبهم إلى إيثار الهوى على الدين، وما للصحابة رضي اللَّه عنهم عند هذا الملحد الفَرِيِّ ذنبٌ غير أنهم كانوا موحِّدِينَ لا يقولون بكفر القدرية الذي ادَّعَوْا مع اللَّه تعالى خالقين كثيرين.

وإنما أنكر على ابن مسعود روايته أن «السعيد من سعد في بطن أمه، والشقي من شقي في بطن أمه» لأن هذا خلافُ قول القدرية في دعواها في السعادة والشقاوة ليستأمن قضاء اللَّه عز وجل وقدره.

وأما إنكاره انشقاق القمر فإنما كره منه ثبوتَ معجزة لنبينا عليه السلام كما أنكر معجزتَه في نظم القرآن، فإن كان أحال انشقاق القمر مع ذكر اللَّه عز وجل ذلك في القرآن مع قوله من طريق العقل فقد زَعَم أن جامع أجزاء القمر لا يقدر على تفريقها، وإن أجاز انشقاق القمر في القُدْرة والإمكان فما الذي أوجب كذب ابن مسعود في روايته انشقاق القمر مع ذكر اللَّه عز وجل ذلك في القرآن في قوله: ﴿اقْتَرَبَتِ الساعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ، وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌ﴾[2]، فقول النظام بأن انشقاق القمر لم يكن أصلاً شر من قول المشركين الذين قالوا لما رأوا انشقاقة وزَعَمُوا أن ذلك واقع بسِحْر، ومنكِرُ وجودِ المعجزة شر ممن تأوَّلَهَا على غير وجهها.

وأما إنكاره رؤيَةَ الجن أصلاً فيلزمه أن لا يرى بعضُ الجن بعضاً، وإن أجاز

(١) سورة الفتح، الآية: ١٨.
(٢) سورة القمر، الآيتان: ١ و ٢.

رؤيتَهم فما الذي أوجب تكذيب ابن مسعود في دعواه رؤيتهم؟

ثم إن النظام ـ مع ما حكيناه من ضلالاته ـ كان أفْسَقَ خلق اللَّه عز وجل، وأجْرَأهم على الذنوب العظام، وعلى إدْمَانِ شرب المسكر، وقد ذكر عبدُ اللَّه بن مُسْلم بن قتيبة[1] رحمه اللَّه في كتاب (مختلف الحديث) أن النظام كان يغدو على مسكر، ويروح على مسكر، وأنشد قوله في الخمر:

ما زِلْتُ آخُذُ رُوحَ الزِّقِّ في لطف ... وأسْتَبِيحُ دَماً مِنْ غَيْرِ مَذْبُوحِ
حَتَّى انْتَشَيْتُ وَلِي رُوحَان فِي بَدَنٍ ... وَالزق مُطَّرَحٌ جِسْمٌ بِلاَ رُوحِ

ومثله في طعنه على أخيار الصحابة مع بدعته في أقواله وضلالته في أفعاله كما قيل في الأمثال السائرة: إن مَنْ كان في دينه ذَميماً وفي أصله لئيماً، لم يترك لنفسه عاراً يتهم به إلا نَحَلَه كريماً، واستباح به حريماً، وهل يَضُرُّ السحابَ نُبَاحُ الكلاب؟ وكما لا يضرب السحاب نباحُ الكلاب كذلك لا يضر الأبرار ذم الأشرار، وما مثله في طعنه على أخيار الصحابة مع بدعته وضلالته إلا كما قال حسان بن ثابت:

مَا أُبَالِي أَنَبَّ بِالْحَزْنِ تَيْسٌ ... أمْ لَحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ

(١) الإمام أبو محمد عبد اللَّه بن مسلم بن قتيبة الدينوري، وقيل: المروزي الإمام النحوي اللغوي صاحب كتاب المعارف وأدب الكاتب وغريب القرآن ومشكل الحديث وطبقات الشعراء وإعراب القرآن وكتاب الميسر والقداح وغيرها، وكان فاضلاً ثقة، سكن بغداد وحدث بها عن ابن راهويه وطبقته، روى عنه ابنه أحمد وابن درستويه، وكان موته فجأة، قيل أنه أكل هريسة فأصابته حرارة فصاح صيحة شديدة ثم أغمي عليه ثم أفاق، فما يزال يتشهد حتى مات. قاله ابن الأهدل. وقال ابن خلكان: كان فاضلاً ثقة، سكن بغداد وحدث بها عن إسحاق بن راهويه وأبي إسحاق إبراهيم بن سفين بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمٰن بن زياد وأبي حاتم السجستاني وتلك الطبقة، وتصانيفه كلها مفيدة، منها غريب القرآن وغريب الحديث وعيون الأخبار ومشكل القرآن ومشكل الحديث وطبقات الشعراء والأشربة وإصلاح الغلط وغير ذلك، وأقرأ كتبه ببغداد إلى حين وفاته، وقيل إن أباه مروزي، وأما هو فمولده ببغداد، وقيل: بالكوفة، وأقام بالدينور قاضياً مدة فنسب إليها، وكانت ولادته سنة ثلاث عشرة ومائتين، وكانت وفاته فجأة، صاح صيحة سمعت من بعد ثم أغمي عليه إلى وقت الظهر ثم اضطرب ساعة ثم هدأ، فما يزال يتشهد إلى وقت السحر ثم مات رحمه اللَّه تعالى كانت وفاته سنة ست وسبعين ومائتين. (انظر شذرات الذهب ٢/ ١٦٩).

وقال غيرهُ:

مَـا ضَـرَّ تَغْلِـبَ وَائـلٍ أَهَجَـوْتَهَـا أَمْ بُلْـتَ حَيْـثُ تَنَـاطَـحَ الْبَحْـرَانِ

ذكر الأسوارية منهم

وهم أتباع علي الأسواري، وكان من أتباع أبـي الهُذَيل، ثم انتقل إلى مذهب النظام، وزاد عليه في الضلالة بأن قال: إن ما علم اللَّه أن لا يكون لم يكن مقدوراً للَّه تعالى، وهذا القولُ منه يوجب أن تكون قدرةُ اللَّه متناهية، ومن كان قدرته متناهية كان ذاته متناهية، والقول به كفر من قائله.

ذكر المعمرية منهم

وهم أتباع معمر بن عَبّاد السُّلَمي، وكان رأساً للملحدة، وذَنَباً للقدرية، وفضائحه على الأعداد كثيرة الأمداد.

منها أنه كان يقول: إن اللَّه تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض، من لون أو طعم أو رائحة أو حياة أو موت أو سمع أو بصر، وإنه لم يخلق شيئاً من صفات الأجسام، وهذا خلاف قوله تعالى: ﴿**قل اللَّه خالق كل شيء وهو الواحد القهار**﴾[1]، وخلاف قوله تعالى في صفة نفسه: ﴿**لَهُ مُلْكُ السَّمٰوَاتِ والأرض يُحْيِ وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾[2] وكان يزعم أن اللَّه إنما خلق الأجسام، ثم إن الأجسام أحدثت الأعراض باعتبار أن كل ما سَبَقَ من حياةٍ وموتٍ وسمع وبصر ولون وطعم ورائحة ما هو إلا عَرَضٌ في الجسم من فعل الجسم بطَبْعِه، والأصواتُ عنده فعلُ الأجسامِ المُصَوِّتة بطباعها، وفناء الجسم عنده فعلُ الجسم بطبعِه، وصلاحُ الزروع وفسادها من فعل الزروع عنده، وزعم أيضاً أن فناء كل فَانٍ فعلٌ له بطبعه، وزعم أنه ليس للَّه تعالى في الأعراض صنع ولا تقدير.

(١) سورة الرعد، الآية: ١٦.

(٢) سورة الحديد، الآية: ٢.

وفي قوله: إن اللَّه تعالى لم يخلق حياةً ولا موتاً، تكذيبٌ منه لوصف اللَّه سبحانه نفسَه بأنه يحيي ويميت، وكيف يحيي ويميت مَنْ لا يخلق حياة ولا موتاً؟

الفضيحة الثانية من فضائحه: أنه لما زعَم أن اللَّه تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض، وأنكر مع ذلك صفات اللَّه تعالى الأزليةَ كما أنكرها سائرُ المعتزلة، لزمه على هذه البدعة أن لا يكون للَّه تعالى كلام؛ إذ لم يمكنه أن يقول: إن كلامه صفة له أزلية، كما قال أهل السنّة والجماعة، لأنه لا يثبت للَّه تعالى صفة أزلية، ولم يمكنه أن يقول: إن كلامه فعله، كما قاله سائرُ المعتزلة، لأن اللَّه سبحانه عنده لم يفعل شيئاً من الأعراض، والقرآنُ عنده فعلُ الجسم الذي حلَّ الكلامُ فيه، وليس هو فعلاً للَّه تعالى ولا صفة له، فليس يصح على أصله أن يكون له كلام على معنى الصفة ولا على معنى الفعل، وإذا لم يكن له كلامٌ لم يكن له أمر ونهي وتكليف، وهذا يؤدِّي إلى رفع التكليف، وإلى رفع أحكام الشريعة، وما أراد غيرَهُ؛ لأنه قال بما يؤدِّي إليه.

الفضيحة الثالثة من فضائحه: دعواه أن كل نوع من الأعراض الموجودة في الأجسام لا نهاية لعدده، وذلك أنه قال: إذا كان المتحركُ متحركاً بحركة قامَتْ به فتلك الحركة اختصت بمحله لمعنى سواها، وذلك المعنى أيضاً يختصُّ بمحله لمعنًى سواه، وكذلك القول في اختصاص كل معنى بمحله لمعنى سواهُ لا إلى نهاية، وكذلك اللون والطعم والرائحة وكل عرض يختص بمحله لمعنى سواه، وذلك المعنى أيضاً يختص بمحله لمعنى سواه لا إلى نهاية.

وحكى الكعبي عنه في مقالاته أن الحركة عنده إنما خالفت السكون لمعنى سواها، وكذلك السكون خالف الحركة لمعنى سواه، وأن هذين المعنيين مختلفان لمعنيين غيرهما، ثم هذا القياس معتبر عنده لا إلى نهاية.

وفي هذا القول إلحاد من وجهين:

أحدهما: قوله بحوادث لا نهاية لها، وهذا يوجب وجود حوادث

لا يُحْصِيهَا اللَّه تعالى، وذلك عناد لقول اللَّه تعالى: ﴿وأحصى كل شيء عدداً﴾[1].

والثاني: أن قوله بحدوث أعراض لا نهاية لها، يؤدِّيه إلى القول بأن الجسم أقْدَرُ من اللَّه، لأن اللَّه عنده أنه ما خَلَقَ غير الأجسام، وهي محصورة عندنا وعنده، والجسم إذا فعل عرضاً فقد فعل معه ما لا نهاية له من الأعراض، ومَنْ خلق ما لا نهاية له ينبغي أن يكون أقْدَرَ مما لا يخلق إلا متناهياً في العدد.

وقد أعتذر الكعبي عنه في مقالاته بأن قال: إن معمراً كان يقول: إن الإنسان لا فِعْلَ له غير الإرادة، وسائر الأعراض أفعال الأجسام بالطباع.

فإن صحت هذه الرواية عنه لزمه أن يكون الطبعُ الذي نسَبَ إليه فعلَ الأعراض أقوى من اللَّه عز وجل، لأن أفعال اللَّه أجسام محصورة، وأفعال الطباع أصناف من الأعراض كل صنف منها غير محصور العدد، وعلى أن قول معمر بأعراض لا نهاية لها تطريق لأصحاب الظهور والكمون على المسلمين في حدوث الأعراض، وذلك أن المسلمين استدلُّوا على حدوث الأعراض في الأجسام بتعاقُبِ المتضادات منها على الأجسام، وأنكر أصحاب الكمون والظهور حدوثَ الأعراض، وزعموا أنها كلها موجودة في الأجسام، فإذا ظهر في الجسم بعض الأعراض كَمَنَ فيه ضدُّه، وإذا كمن فيه العرض ظهر ضده، فقال لهم الموحدون: لو كَمَنَ العرض تارةً وظهر تارة لكان ظهوره بعد الكمون وكمونه بعد الظهور لمعنى سواه، وإلا افتقر ذلك المعنى في ظهوره وكمونه إلى معنى سواه لا إلى نهاية، وإذا بطل ٱجتماع ما لا نهاية له من الأعراض في الجسم الواحد صحَّ تعاقبُهَا على الجسم من جهة حدوثها فيه لا من جهة الكمون والظهور، وإذا قال معمر بجواز اجتماع ما لا نهاية له من الأعراض في الجسم لم يصح له دفع أصحاب الكمون والظهور في محل واحد، وسَوْقُ هذا الأصل يؤدي إلى القول بقدم الأعراض، وذلك كفر، فما يؤدي إليه مثله.

الفضيحة الرابعة من فضائحه: قوله في الإنسان إنه شيء غير هذا الجسد

(١) سورة الجن، الآية: ٢٨.

المحسوس، وهو حي عالم قادر مختارٍ، وليس هو متحركاً ولا ساكناً ولا متلوناً ولا يُرَى ولا يُلْمس، ولا يحل موضعاً دون موضع، ولا يحوِيه مكان دون مكان.

فإذا قيل له: أتقول إن الإنسان في هذا الجسد أم في السماء أم في الأرض أم في الجنة أم في النار؟

قال: لا أطلق شيئاً من ذلك، ولكني أقول: إنه في الجسد مدبر، وفي الجنة منعم، أو في النار معذب، وليس هو في شيء من هذه الأشياء حالاً ولا متمكناً، لأنه ليس بطويل ولا عريض ولا عَميق ولا ذي وَزْن، فوصف الإنسان بما يوصف به الإلَهُ سبحانه؛ لأنه وصفه بأنه حي عالم قادر حكيم، وهذه الأوصاف واجبة للَّه تعالى، ثم نَزَّه الإنسان عن أن يكون متحركاً أو ساكناً أو حاراً أو بارداً أو رَطْباً أو يابساً أو ذا لون أو وَزْنٍ أو طَعْم أو رائحة، واللَّه سبحانه منزه عن هذه الأوصاف، وكما زعم أن الإنسان في الجسد مُدَبِّر له لا على معنى الحلول والتمكن فيه، كذلك الإلَهُ عنده في كل مكان، على معنى أنه مدبر له عالم بما يجري فيه، لا على معنى الحلول والتمكن فيه، فكأنه أراد أن يُعْبَدَ الإنسانُ؛ لوصفه إياه بما يوصف الإلَهُ به، فلم يَجْسُرْ على إظهار القول بذلك فقال بما يؤدي إليه. ثم إن هذا القول يوجب عليه أن لا يَرَى إنسانٌ إنساناً، ويوجبُ أن لا يكون الصحابة رأوا رسول اللَّه ﷺ، وكفاه بذلك خِزْياً.

الفضيحة الخامسة من فضائحه: قوله بأن اللَّه لا يجوز أن يقال فيه: إنه قديم، مع وصفه إياه بأنه موجود أزَلِيٌّ.

الفضيحة السادسة من فضائحه: امتناعُه عن القول بأن اللَّه تعالى يعلم نفسه؛ لأن من شرط المعلوم عنده أن يكون غير العالم به، وهذا يبطل عليه بذكر الذاكر نفسه، لأنه إذا جاز أن يذكر الذاكر نفسَه جاز أن يعلم العالم نفسَه.

وقد افتخر الكعبي في مقالاته بأن معمراً من شيوخه في الاعتزال، ومن افتخر بمثله وهبناه منه، وتمثلنا بقول الشاعر:

هــل مشتــرٍ والسعيــدُ بــائعــه هــل بــائــع والسعيـد مــن وَهَبَـا

* * *

ذكر البشرية منهم

هؤلاء أتباع بشر بن المعتمر، وقال إخوانه من القدرية بتكفيره في أمور هو فيها مصيب عند غير القدرية.

فمما كَفَّرته القدرية فيه قولُه بأن اللَّه تعالى قادرٌ على لطفٍ لو فعله بالكافر لَآمَنَ طوعاً.

وكفروه أيضاً في قوله بأن اللَّه تعالى لو خلق العُقَلَاء ابتداءً في الجنة وتفضَّلَ عليهم بذلك لكان ذلك أصْلَحَ لهم.

وكفروه أيضاً بقوله: إن اللَّه لو علم من عبده أنه لو أبقاه لَآمَنَ كان إبقاؤه إياه أصلح له من أن يُميتَه كافراً.

وكفروه أيضاً بقوله: إن اللَّه تعالى لم يزل مريداً.

وفي قوله: إن اللَّه تعالى إذا علم حدوثَ شيء من أفعال العباد ولم يمنع منه فقد أراد حُدوثه.

والحقُّ في هذه المسائل الخمس التي كَفَّرَتِ المعتزلةُ البصريةُ فيها بشراً مع بشر، والمكفرون له فيها هم الكفرة، ونحن نكفر بشراً في أمور سواها كل واحد منها بدعة شنعاء.

أولها: قول بشر بأن اللَّه تعالى ما والى مؤمناً في حال إيمانه، ولا عادى كافراً في حال كفره.

ويجب تكفيره في هذا على قول جميع الأمَّة، أما على قول أصحابنا فلأنّا نقول: إن اللَّه تعالى لم يزل مُوَالياً لمن علم أنه يكون ولياً له إذا وجد، ومعادياً لمن

علم أنه إذا وجد كفر ومات على كفره، يكون معادياً له قبل كفره، وفي حال كفره وبعد موته، وأما على أصول المعتزلة غير بشر فلأنهم قالوا: إن اللَّه لم يكن موالياً لأحد قبل وجود الطاعة منه، فكان في حال وجود طاعته موالياً له، وكان معادياً للكافر في حال وجود الكفر منه، فإن ارتدَّ المؤمنُ صار اللَّه تعالى معادياً له بعد أن كان موالياً له عندهم.

وزعم بشر أن اللَّه تعالى لا يكون موالياً للمطيع في حال وجود طاعته، ولا مُعَادياً للكافر في حال وجود كفره، وإنما يوالي المطيعَ في الحالة الثانية من وجود طاعته، ويعادي الكافر في الحالة الثانية من وجود كفره، واستدلَّ على ذلك بأن قال: لو جاز أن يواليَ المطيعَ في حال طاعته وجاز أن يعاديَ الكافِرَ في حال وجود كفره لجاز أن يُثيب المطيعَ في حال طاعته، ويعاقب الكافر في حال كفره، فقال أصحابنا: لو فعل ذلك لجاز، فقال: لو جاز ذلك لجاز أن يَمْسَخَ الكافر في حال كفره، فقلنا له: لو فعل ذلك جاز.

الفضيحة الثانية من فضائح بشر: إفراطه بالقول في التولُّد، حتى زَعَمَ أنه يصح من الإنسان أن يفعل الألوان والطعوم والروائح والرؤية والسمع وسائر الإدراكات على سبيل التولد إذا فعل أسبابها، وكذلك قوله في الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة.

وقد كفَّره أصحابنا وسائر المعتزلة في دعواه أن الإنسان قد يخترع الألوان والطعوم والروائح والإدراكات.

الفضيحة الثالثة من فضائحه: قوله بأن اللَّه تعالى قد يغفر للإنسان ذنوبه ثم يعود فيما غفر له فيعذبه عليه إذا عاد إلى معصيته، فسئل على هذا عن كافر تاب عن كفره، ثم شرب الخمر بعد توبته عن كفره من غير استحلال منه للخمر، وفاجأه الموت قبل توبته عن شرب الخمر، هل يعذبه اللَّه يوم القيامة على الكفر الذي قد تاب منه؟ فقال: نعم، فقيل له: يجب على هذا أن يكون عذابُ من هو على ملة

الإسلام مثلَ عذاب الكافر، فالتزم ذلك.

الفضيحة الرابعة من فضائحه: قوله بأن اللَّه تعالى يقدر على أن يعذب الطفل ظالماً له في تعذيبه إياه، فإنه لو فعل ذلك لكان الطفل بالغاً عاقلاً مستحقاً للعذاب.

وهذا في التقدير كأنه يقول: إن اللَّه تعالى قادر على أن يظلم، ولو ظلم لكان بذلك الظلم عادلاً، وأول هذا الكلام ينقض آخره.

وأصحابنا يقولون: إن اللَّه تعالى قادر على تعذيب الطفل، ولو فعل ذلك كان عَدْلاً منه، فلا يتناقض قولهم في هذا الباب، وقول بشر فيه متناقض.

الفضيحة الخامسة من فضائحه: قوله بأن الحركة تحصل وليس الجسم في المكان الأول ولا في المكان الثاني، ولكن الجسم يتحرك به من الأول إلى الثاني.

وهذا قول غير معقول في نفسه، واختلف المتكلمون قبله في الحركة: هل هو معنى أم لا؟ فنفاها نُفَاة الأعراض، واختلف الذين أثبتوا الأعراض في وقت وجود الحركة فمنهم من زعم أنها توجد في الجسم وهو في المكان الأول فينتقل بها عن الأول إلى الثاني، وبه قال النظام وأبو شمر المرجىء، ومنهم من قال: إن الحركة تحصل في الجسم وهو في المكان الثاني، لأنها أول كون في المكان الثاني، وهذا قول أبي الهُذَيل والجبائي وابنه أبي هاشم، وبه قال شيخنا أبو الحسن الأشعري رحمه اللَّه، ومنهم من قال: إن الحركة كوْنَان في مكانين، أحدهما يوجد في المتحرك، وهو في المكان الأول، والثاني يوجد فيه، وهو في المكان الثاني، وهذا قول الراوندي، وبه قال شيخنا أبو العباس القَلَانسي، وقد خرج قولُ بشر بن المعتمر عن هذه الأقوال بدعواه أن الحركة تحصل وليس الجسم في المكان الأول ولا في المكان الثاني، مع علمنا بأنه لا واسطة بين حالَيْ كونه في المكان الأول وكونه في المكان الثاني، وقوله هذا غير معقول له، فكيف يكون معقولاً لغيره؟

ذكر الهشامية منهم

هؤلاء أتباع هشام بن عمرو الفُوَطيِّ وفضائحه بعد ضلالته بالقدر تترى.

منها: أنه حرم على الناس أن يقولوا: حسبنا اللَّه ونعم الوكيل من جهة تسميته بالوكيل، وقد نطق القرآن بهذا الاسم للَّه تعالى، وذكر ذلك في السنّة الواردة في تسعة وتسعين اسماً من أسماء اللَّه تعالى[1]، فإذا لم يجز إطلاق هذا الاسم على اللَّه تعالى مع نزول القرآن به ومع ورود السنّة الصحيحة به فأيُّ اسم بعده يطلق عليه؟

وقد كان أصحابنا يتعجبون من المعتزلة البصرية في إطلاقها على اللَّه عز وجل من الأسماء ما لم يذكر في القرآن والسنّة إذا دل عليه القياس، وزاد هذا التعجُّبُ يمنع الفُوَطي عن الإطلاق على اللَّه تعالى بما قد نطق به القرآن والسنّة.

واعتذر الخياطُ عن الفُوَطي بأن قال: إن هشاماً كان يقول: حسبنا اللَّه ونعم المتوكَّلُ عليه بدلاً من الوكيل، وزعم أن وكيلاً يقتضي مُوَكِّلاً فوقه، وهذا من علامات جهل هشام، والمعتذِر عنه بمعاني الأسماء في اللغة، وذلك أن الوكيل في اللغة بمعنى الكافي؛ لأنه يَكْفِي موكلَه أمر ما وكّلَه فيه. وهذا معنى قولهم: حسبنا اللَّه ونعم الوكيل؛ ومعنى حَسْبنا: كافينا، وواجبٌ أن يكون ما بعد نِعْمَ موافقاً لما قبله، كقول القائل: اللَّه رازقُنَا ونعم الرازِقُ، ولا يقال: اللَّه رازقنا ونعم الغافر، ولأن اللَّه تعالى قال: ﴿**ومَنْ يَتَوَكّلْ عَلَى اللَّه فهو حَسْبُه**﴾[2] أي كافيه، وقد يكون الوكيل أيضاً بمعنى الحفيظ، ومنه قوله تعالى: ﴿**قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ**﴾[3] أي حفيظ، ويقال في نقيض الحفيظ: رَجُل وَكِلٌ وَوَكَلٌ، أي بليد، والوَكَالُ البلادة. وإذا كان الوكيل بمعنى الحفيظ، وكان اللَّه عز وجل كافياً وحفيظاً، لم يكن للمنع من إطلاق الوكيل في أسمائه معنًى.

والعَجَبُ من هشام في أنه أجاز أن يُكْتَبَ للَّه عز وجل هذا الاسم، وأن يُقْرأ به القرآن، ولم يجزْ أن يُدْعَى به في غير قراءة القرآن.

(١) انظر كنز العمال (١/ ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و ١٩٤٠).
(٢) سورة الطلاق، الآية: ٣.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ٦٦.

الفضيحة الثانية من فضائح الفوطي: امتناعُه من إطلاق كثير مما نطق به القرآن، فمنع الناس من أن يقولوا: إن اللَّه تعالى عز وجل ألّفَ بين قلوب المؤمنين وأضَلَّ الفاسقين، وهذا عِنَادٌ منه لقول اللَّه عز وجل: ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَـٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنهُ عَزِيز حكيم﴾[1] ولقوله تعالى: ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظالمين وَيَفْعَلُ اللَّهُ ما يشاء﴾[2] وقوله: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِين﴾[3] ومنع أن يقول في غير القرآن إنه عمى على الكافرين.

ووافَقَهُ صاحبه عبَّاد بن سليمان الضَّمْرِي في هذه الضلالة فمنع الناس أن يقولوا: إن اللَّه تعالى خلق الكافر؛ لأن الكافر اسمٌ لشيئين: إنسان، وكفره، وهو غير خالق لكفره عنده، ويلزمه على هذا القياس أن لا يقول: إن اللَّه تعالى خلق المؤمن، لأن المؤمن اسم لشيئين: إنسان، وإيمان، واللَّه عنده غيرُ خالق لإيمانه، ويلزمه على قياس هذا الأصل أن لا يقول إن أحداً قَتَلَ كافراً أو ضَرَبه، لأن الكافر اسم للإنسان وكفره، والكفر لا يكون مقتولاً ولا مضروباً.

ومنع عَبَّاد من أن يقال: إن اللَّه تعالى ثالثُ كلِّ اثنين، ورابعُ كلِّ ثلاثةٍ، وهذا عِنَادٌ منه لقول اللَّه عز وجل: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاَثَةٍ إلا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلاَ خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سَادِسُهُم وَلاَ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلاَ أَكْثَرَ إِلاَّ هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ ينبئهم بما عملوا يوم القيامة إن اللَّه بكل شيءٍ عليم﴾[4].

وكان يمنع أن يقال: إن اللَّه عز وجل أملَى للكافرين، وفي هذا عِنَاد منه لقوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيزْدَادُوا إِثْماً وَلَهُمْ عَذَابٌ مهين﴾[5]، فإن كان عباد قد أخذ هذه الضلالة عن أستاذه هشام فالعَصَا من العُصَيَّة، ولَنْ تلد الحية إلا الحية، وإن

(١) سورة الأنفال، الآية: ٦٣.
(٢) سورة إبراهيم، الآية: ٢٧.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٦.
(٤) سورة المجادلة، الآية: ٧.
(٥) سورة آل عمران، الآية: ١٧٨.

انفرد بها دونه فقد قاسَ التلميذُ ما منع من إطلاقه على ما منَع أستاذُه من إطلاق اسم الوكيل والكفيل على اللَّه تعالى.

الفضيحة الثالثة من فضائح الفُوَطِيِّ: قوله بأن الأعراض لا يدلُّ شيء منها على اللَّه تعالى، وكذلك قال صاحبه عباد، وزعَمَا أن فَلْقَ البحر، وقَلْبَ العصا حية، وانشقاقَ القمر، ومَحْق السِّحْرِ، والمَشْيَ على الماء، لا يدلُّ شيء من ذلك على صدق الرسول في دعواه الرسالة.

وزعم الفوطي أن الدليل على اللَّه تعالى يجب أن يكون محسوساً، والأجسام محسوسة، فهي الأدلة على اللَّه تعالى، والأعراض معلومة بدلائل نَظَرية، فلو دلَّتْ على اللَّه تعالى لاحتاج كل دليل منها إلى دليل سواه لا إلى نهاية.

فقيل له: يلزمك على هذا الاستدلال أن تقول: إن الأعراض لا تدلّ على شيء من الأشياء، ولا على حكم من الأحكام؛ لأنها لو دلت على شيء أو على حكم لاحتاجت في دلالتها على مدلولها إلى دلالة على صحة دلالتها عليه، واحتاج كلُّ دليلٍ إلى دليل لا إلى نهاية.

فإن صار إلى أن الأعراض لا تدلُّ على شيء ولا على حكم صار إلى إبطال دلالة كلام اللَّه تعالى وكلام رسوله ﷺ على الحلال والحرام والوعد والوعيد.

على أن من الأعراض ما يُعْلم وجوده بالضرورة كالألوان، والطعوم، والروائح، والحركة، والسكون، فيلزمه أن تكون هذه الأعراض المعلومة بالضرورة دلالة على اللَّه سبحانه، لأنها محسوسة، كما دَلَّت الأجسام عليه، لأنها محسوسة. فإن قال: إن الأعراض غير محسوسة لأن نُفَاة الأعراض قد أنكروا وجودها؟ قيل: فالنجارية والضرارية قد أنكروا وجود جسم لا يكون عرضاً لدعواهم أن الأجسام أعراض مجتمعة، فيجب على قياس قولك أن لا تكون الأجسام معلومة بالضرورة، وأن لا تدل عليه سبحانه.

الفضيحة الرابعة من فضائح الفوطي: قوله بالمقطوع والموصول، وذلك

قوله: لو أن رجلاً أسْبَغَ الوضوء وافتتح الصلاة متقرباً بها إلى اللَّه سبحانه، عازماً على إتمامها، ثم قرأ فركَعَ فسجَدَ مخلصاً للَّه تعالى في ذلك كله، غير أنه قطعها في آخرها: إن أول صلاته وآخرها معصية قد نهاه اللَّه تعالى عنها وحَرَّمها عليه، وليس له سبيل قبل دخوله فيها إلى العلم بأنها معصية فيتجنبها.

واجتمعت الأمة قبله على أن ما مَضَى منها كانت طاعةً للَّه تعالى وإن لم تكن صلاة كاملة.

الفضيحة الخامسة من فضائحه: إنكارُهُ حصارَ عثمان وقتله بالغلبة والقهر، وزعم أن شِرْذِمة قليلة قتلوه غِرَّةً من غير حصار مشهور.

ومُنْكِرُ حصار عثمان مع تَوَاتُرِ الأخبار به كمنكر وقعتي بَدْر وأحُدٍ مع تواتر الأخبار بهما، وكمنكر المعجزات التي تواترت الأخبار بها.

الفضيحة السادسة من فضائحه: قوله في باب الإمامة: إن الأمة إذا اجتمعت كلمتها وتركت الظلم والفساد احتاجت إلى إمام يَسُوسُها، وإذا عصت وفجرت وقتلت إمامها لم تعقد الإمامة لأحد في تلك الحال.

وإنما أراد الطعن في إمامة عليٍّ؛ لأنها عُقِدَتْ له في حال الفتنة وبعد قتل إمامٍ قبله.

وهذا قريب من قول الأصم منهم: إن الإمامة لا تنعقد إلا بإجماع عليه. وإنما قصد بهذا الطعن في إمامة علي رضي اللَّه عنه، لأن الأمة لم تجتمع عليه؛ لثبوت أهل الشام على خلافه إلى أن مات، فأنكر إمامة علي مع قوله بإمامة معاوية لاجتماع الناس عليه بعد قتل علي رضي اللَّه عنه.

وقَرَّت عيون الرافضة المائلين إلى الاعتزال بطعن شيوخ المعتزلة في إمامة علي وبعد شك زعيمهم واصل في شهادة علي وأصحابه.

الفضيحة السابعة من فضائح الفوطي: قوله بتكفير مَنْ قال: إن الجنة والنار

مخلوقَتَانِ، وأخلاَفُه من المعتزلة شَكّوا في وجودهما اليوم، ولم يقولوا بتكفير من قال إنهما مخلوقتان.

والمثبتون لخلْقِهِمَا يكفِّرون من أنكرهما، ويقسمون باللَّه تعالى أن مَنْ أنكرهما لا يدخل الجنة ولا ينجو من النار.

الفضيحة الثامنة من فضائحه: إنكاره افتضاض الأبكار في الجنة، ومَنْ أنكر ذلك يُحْرَمُ ذلك، بل يحرم عليه دخول الجنة فَضْلاً عن افتضاض الأبكار فيها.

وكان الفوطي ـ مع ضلالاته التي حكيناها عنه ـ يرى قَتْلَ مخالفيه في السر غِيلَة، وإن كانوا من أهل ملة الإسلام.

فماذا على أهل السنّة إذا قالوا في هذا الفوطي وأتباعه: إن دماءهم وأموالهم حَلاَلٌ للمسلمين وفيه الخمس، وليس على قاتل الواحد منهم قَوَدٌ، ولا دِيَةٌ، ولا كَفّارة. بل لقاتله عند اللَّه تعالى القربى والزلفى، والحمد للَّه على ذلك.

ذكر المردارية منهم

هؤلاء أتباع عيسى بن صبيح: المعروفِ بأبي موسى المردار، وكان يقال له: راهب المعتزلة، وهذا اللقب لائقٌ به، إن كان المراد به مأخوذاً من رَهْبَانية النصارى، ولقبه بالمردار لائق به أيضاً، وهو في الجملة كما قيل:

وقَلَّمَا أبْصَرَتْ عيناكَ من رَجُل ... إلا ومَعْنَاه إن فكرْتَ فِي لَقَبِه

وكان هذا المردار يزعم أن الناس قادرون على أن يأتوا بمثل هذا القرآن وبما هو أفصح منه كما قاله النظام.

وفي هذا عِنَاد منهما لقول اللَّه عز وجل: ﴿**قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالجِنُّ عَلَى أن يأتوا بمثل هٰذَا الْقُرْآنِ لا يأتُونَ بِمِثْلِهِ ولَوْ كَانَ بعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً**﴾[1].

وكان المردار ـ مع ضلالته ـ يقول بتكفير مَنْ لابَسَ السلطان، ويزعم أنه

(١) سورة الإسراء، الآية: ٨٨.

لا يرث ولا يورث.

وكان أسلافه من المعتزلة يقولون فيمن لابَسَ السلطان من موافقيهم في القَدَر والاعتزال، إنه فاسق، لا مؤمن ولا كافر، وأفتى المردار بأنه كافر.

والعجب من سلطان زمانِهِ كيف ترك قتله مع تكفيره إياه وتكفير من خالطه؟

وكان يزعم أيضاً أن اللَّه قادر على أن يظلم ويكذب، ولو فعل مقدوره من الظلم والكذب لكان إلَهاً ظالماً كاذباً.

وحكى أبو زفر عن المردار أنه أجاز وقوع فعل واحدٍ من فاعِلَيْنِ مخلوقين على سبيل التولُّد، مع إنكاره على أهل السنّة ما أجازوه من وقوع فعل من فاعلين أحدهما خالق، والآخر مكتسب.

وزعم المردار أيضاً أن مَنْ أجاز رؤية اللَّه تعالى بالأبصار بلا كَيْفٍ فهو كافر، والشاك في كفره كافر، وكذلك الشاك في الشاك لا إلى نهاية، والباقون من المعتزلة إنما قالوا بتكفير مَنْ أجاز الرؤية على جهة المقابلة أو على اتصال شُعَاعِ بصر الرائي بالمرئيّ.

والذين أثبتوا الرؤية مجمعون على تكفير المردار، وتكفير الشاك في كفره.

وقد حكت المعتزلة عن المردار أنه لما حضرته الوفاة أوصى أن يتصدق بماله، ولا يدفع شيء منه إلى ورثته.

وقد اعتذر أبو الحسين الخياط عن ذلك بأن قال: كان في ماله شُبَه، وكان للمساكين فيه حق، وقد وصفه في هذا الاعتذار بأنه كان غاصباً وخائناً للمساكين، والغاصب عند المعتزلة فاسق مخلّد في النار، وقد أكفره سائر المعتزلة في قوله بتولُّدِ فعلٍ واحد من فاعلين.

وقد أكفر هو أبا الهذيل في قوله بفَنَاء مقدورات اللَّه عز وجل، وصنف فيه كتاباً، وأكفر أستاذه بشر بن المعتمر في قوله بتوليد الألوان والطعوم والروائح

والإدراكات، وأكفر النظام في قوله بأن المتولدات من فعل اللَّه، وقال: يلزمه أن يكون قول النصارى: المسيح ابنُ اللَّه، من فعل اللَّه.

فهذا راهب المعتزلة قد قال بتكفير شيوخِه، وقال شيوخُه بتكفيره. وكلا الفريقين مُحِقٌّ بتكفير صاحبه.

ذكر الجعفرية منهم

هؤلاء أتباع جعفرين، أحدهما: جَعْفَر بن حَرْب، والآخر جَعْفَر بن مُبَشر، وكلاهما للضلالة رأس، وللجهالة أساس.

أما جعفر بن مبشر فإنه زعم أن في فُسَّاق هذه الأمة من هو شر من اليهود والنصارى والمجوس والزنادقة، هذا مع قوله بأن الفاسق مُوَحِّد وليس بمؤمن ولا كافر، فجعل الموحد الذي ليس بكافر شراً من الثنوي الكافر.

وأَقَلُّ ما نقابل به على هذا القول أن نقول له: إنك عندنا شر من كل كافر على بسيط الأرض.

وزعم أيضاً أن إجماع الصحابة على ضَرْب شارب الخمر الحدَّ وقع خطأ؛ لأنهم أجمعوا عليه برأيهم، فشارك ببدعته هذه نَجَدات الخوارج في إنكارها حد الخمر.

وقد أجمع فقهاء الأمة على تكفير مَنْ أنكر حَدَّ الخمر، وإنما اختلفوا في حد شارب النبيذ إذا لم يسكر منه، فأما إذا سكر منه فعليه الحد عند فريق الرأي والحديث على رغم من أنكر ذلك.

وزعم ابن مبشر أيضاً أن مَنْ سَرَق حبة أو ما دونها فهو فاسق مخلد في النار، وخالف بذلك أسلافه الذين قالوا بغُفْرَان الصغائر عند اجتناب الكبائر.

وزعم أيضاً أن تأبيد المذنبين في النار من مُوجِبات العقول، وخالف بذلك أسلافه الذين قالوا: إن ذلك معلوم بالشرع دون العقل.

وزعم أيضاً أن رجلاً لو بَعَثَ إلى امرأة يخطبها ليتزوجها، وجاءته المرأة فوثَبَ عليها فوطئها من غير عقد أنه لا حَدَّ عليها، لأنها جاءَته على سبيل النكاح، وأوجب الحدَّ على الرجل، لأنه قصد الزنى، ولم يعلم هذا الجاهل أن المطاوعة للزاني زانية إذا لم تكن مكرهة، وإنما اختلف الفقهاء فيمن أكْرَهَ امرأةً على الزنى، فمنهم من أوجب للمرأة مهراً وأوجب على الرجل حداً، وبه قال الشافعي وفقهاء الحجاز، ومنهم من أسقط الحد عن الرجل لأجل وجوب المهر عليه، ولم يقل أحد من سلف الأمة بسقوط الحد عن المطاوعة للزاني كما قال ابن مبشر؛ وكفاه بخلاف الإجماع خِزْياً.

وأما جعفر بن حَرْب فإنه جَرَى على ضلالات أستاذه المردار، وزاد عليه قوله بأن بعض الجملة غير الجملة، وهذا يوجب عليه أن تكون الجملة غير نفسها، إذا كان كل بعضٍ منها غيرها.

وكان يزعم أن الممنوع من الفعل قادر على الفعل، وليس يقدر على شيء، هكذا حكى عنه الكعبيُّ في مقالاته، ويلزمه على هذا الأصل أن يجيز كون العالم بشيء ليس غير عالم به.

قال عبد القاهر: لابنُ حرب كتابٌ في بيان ضلالاته، وقد نقضناهُ عليه وسمينا نقضنا عليه بكتاب (الحَرْب على ابن حَرْب) وفيه نقض أصوله وفصوله بحمد اللَّه ومَنِّه.

ذكر الإسكافية منهم

هؤلاء أتباع محمد بن عبد اللَّه الإسكافي، وكان قد أخذ ضلالته في القَدَر عن جعفر بن حرب، ثم خالفه في بعض فروعه، وزعم أن اللَّه تعالى يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين، ولا يوصف بالقدرة على ظلم العقلاء؛ فخرج عن قول النظام بأنه لا يقدر على الظلم والكذب، وخرج عن قول من قال من أسلافه إنه يقدر على الظلم والكذب، ولكنه لا يفعلهما لعلمه بقبحهما وغناه عنهما، وجعل بين

القولين منزلَةً؛ فزعم أنه إنما يقدر على ظلم مَنْ لا عَقْل له، ولا يقدر على ظلم العقلاء، وأكفره أسلافُه في ذلك، وأكفرهم هو في خلافه.

ومن تدقيقه في ضلالته قوله بأنه يجوز أن يقال: إن اللَّه يكلم العباد، ولا يجوز أن يقال: إنه يتكلم، وسماه مكلماً، ولم يسمه متكلماً، وزعم أن متكلماً يوهم أن الكلام قام به، ومكلم لا يوهم ذلك، كما أن متحركاً يقتضي قيام الحركة به، ومتكلماً يقتضي قيام الكلام به، فصحيح عندنا أن كلام اللَّه تعالى عندنا قائم به، وأما أسلافه القدرية فإنهم يقولون له: إن اعتلالك هذا يوجب عندك أن يكون المتكلم من بدن الإنسان لسانَهُ فحسب، لأن الكلام عندك يحل فيه، بل يوجب عليك إحالة إجراء اسم المتكلم على شيء، لأن الكلام عندك وعند سائر المعتزلة له حروف، ولا يصح أن يكون حرف واحدٌ كلاماً، ومحل كل حرف من حروف الكلام غير محل الحرف الآخَرِ، فيعني على اعتلالك أن لا يكون الإنسان متكلماً ولا جزءاً منه على قواعد اعتلالك أن اللَّه تعالى لم يكن متكلماً، لأن الكلام لا يقوم به عندك.

وقد فخم بعض المعتزلة من الإسكافي بأنْ زعم أن محمد بن الحسن[1] رآه ماشياً فنزل عن فرسه، وهذا كذب من قائله، لأن الإسكافي لم يكن في زمان

---

(١) توفي محمد بن الحسن الحنفي سنة تسع وثمانين ومائة، فقال الرشيد: دفنت العربية والفقه بالري اليوم، ومع تبحر الكسائي في النحو والعربية لم يكن له معرفة بالشعر، وقيل له الكسائي، لأنه أحرم في كساء، وقيل: لأنه جاء إلى حمزة ضائقاً بكساء فقال حمزة: من يقرأ؟ فقيل: صاحب الكساء، فبقي عليه اللقب، وأما محمد بن الحسن المذكور فكان فصيحاً بليغاً، قال الشافعي: لو قلت أن القرآن نزل بلغة محمد بن الحسن لفصاحته لقلت، وصنف الجامع الكبير والجامع الصغير، وكان منشؤه بالكوفة وتفقه بأبي حنيفة ثم بأبي يوسف. قال الشافعي: ما رأيت سميناً ذكياً إلا محمد بن الحسن. قال في العبر: قاضي القضاة وفقيه العصر أبو عبد اللَّه محمد بن الحسن الشيباني مولاهم الكوفي المنشأ، ولد بواسط وعاش سبعاً وخمسين سنة، وسمع أبا حنيفة ومالك بن مغول وطائفة، وكان من أذكياء العالم، قال أبو عبيد: ما رأيت أعلم بكتاب اللَّه منه، وقال الشافعي: لو أشاء أن أقول: نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن لقلت لفصاحته، وقد حملت عنه وقر بختي، وقال محمد: خلف أبي ثلاثين ألف درهم، فأنفقت نصفها على النحو والشعر، وأنفقت الباقي على الفقه، قال الخطيب: وولي القضاء بعد محمد بن الحسن علي بن حرملة التيمي صاحب أبي حنيفة. (انظر شذرات الذهب ١/ ٣٢٢).

محمد بن الحسن، ومات محمد بن الحسن بالري في خلافة هارون الرشيد، ولم يدرك الإسكافيُّ زمانَ الرشيد، ولو أدرك زمان محمد لم يكن محمد ينزل لمثله عن فرسه مع تكفيره إياه، وقد روى هشام بن عبيد اللَّه الرازي[1] عن محمد بن الحسن أن من صلّى خلف المعتزليِّ يُعيدُ صلاته، وروى هشام أيضاً عن يحيى بن أكثم[2]، عن أبي يوسف[3] أنه سُئل عن المعتزلة فقال: هم الزنادقة، وقد أشار

(١) الفقيه هشام بن عبيد اللَّه الرازي الحنفي، روى عن أبي ذئب ومالك وطبقتهما، كان كثير العلم واسع الرواية وفيه ضعف، وقد جاء عنه أنه قال: أنفقت في طلب العلم سبعمائة ألف درهم. توفي سنة إحدى وعشرين ومائتين. (انظر شذرات الذهب ٢/ ٤٩).

(٢) يحيى بن أكثم القاضي أبو محمد المروزي ثم البغدادي، أحد الأعلام، سمع جرير بن عبد الحميد وطبقته، وكان فقيهاً مجتهداً مصنفاً، قال طلحة الشاهد: يحيى بن أكثم أحد أعلام الدنيا قائم بكل معضلة، غلب على المأمون حتى أخذ بمجامع قلبه وقلده القضاء وتدبير مملكته، وكانت الوزراء لا تعمل الشيء إلا بعد مطالعته، قاله في العبر. وقال ابن الأهدل: كان سني العقيدة، غلب على المأمون فقلده القضاء وتدبير مملكته، ثم عزله المعتصم بابن أبي دؤاد ثم رده المتوكل وعزل ابن أبي دؤاد حتى طابت عقائد أهل السنّة، وكان يحيى كثير المزاح واختلف العلماء في توثيقه، ولي قضاء البصرة وهو ابن ثماني عشرة سنة، وقال له المأمون: كم سنك؟ فقال: كعتاب بن أسيد حين أمره النبي ﷺ على مكة، وسئل أحمد عما يذكر عنه من الهنات، فأنكره إنكاراً شديداً، وله الأثر المحمود والمقام التام يوم نادى المأمون بتحليل المتعة فرده بصريح النقل حتى رجع واستغفر، ولما استدعاه المأمون للقضاء نظر إليه، وكان ذميم الخلق فعلم أنه استحقره فقال: يا أمير المؤمنين، سلني إن كان القصد علي لا على خلقي، فسأله عن المعروفة بالمأمونية وهي أبوان وابنتان ولم تقسم التركة حتى ماتت إحدى البنتين عمن في المسألة فقال: الميت الأول رجل أو امرأة فقال له: إذا سألت عن الميت الأول فقد عرفتها.

توفي سنة اثنتين وأربعين ومائتين بالربذة منصرفه من الحج وله بضع وسبعون سنة. (انظر شذرات الذهب ٢/ ١٠١).

(٣) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الكوفي قاضي القضاة، وهو أول من دعي بذلك، تفقه على الإمام أبي حنيفة وسمع من عطاء بن السائب وطبقته، قال يحيى بن معين: كان القاضي أبو يوسف يحب أصحاب الحديث ويميل إليهم. وقال محمد بن سماعة: كان أبو يوسف يصلي بعدما ولي القضاء كل يوم مائتي ركعة. وقال يحيى بن يحيى النيسابوري: سمعت أبا يوسف يقول عند وفاته: كل ما أفتيت به فقد رجعت عنه إلا ما وافق السنّة. وكان مع سعة علمه أحد الأجواد الأسخياء. قال أبو حاتم: يكتب حديثه. وقال أحمد بن حنبل: صدوق. قال جميع ذلك في العبر.

وقال ابن الأهدل: تفقه على أبي حنيفة وخالفه في مواضع، وروى عنه محمد بن الحسن الشيباني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وأكثر العلماء على تفضيله وتعظيمه، ولي القضاء للمهدي وابنيه. =

الشافعي في كتاب (القياس) إلى رُجُوعِه عن قبول شهادة المعتزلة وأهل الأهواء، وبه قال مالك وفقهاء المدينة، فكيف يصح من أئمة الإسلام إكرام القدرية بالنزول لهم مع قولهم بتكفيرهم؟

ذكر الثُمَامية منهم

هؤلاء أتباع ثُمَامة بن أشرس النميري[1]، من مواليهم، وكان زعيم القدرية في زمان المأمون، والمعتصم، والواثق، وقيل: إنه هو الذي أغْوَى المأمون بأن دَعَاه إلى الاعتزال.

وانفرد عن سائر أسلاف المعتزلة ببدعتين أكفرته الأمة كلُّها فيهما.

إحداهما: أنه لما شارَكه أصحابُ المعارف في دعواهم أن المعارف ضرورية، زعم أن مَنْ لم يضطره اللَّه إلى معرفته لم يكن مأموراً بالمعرفة ولا منهياً عن الكفر، وكان مخلوقاً للسخرة والاعتبار فحسب، كسائر الحيوانات التي ليست بمكلفة.

وزعم لأجل ذلك أن عَوَامَّ الدهرية والنصارى والزنادقة يصيرون في الآخرة تراباً.

وزعم أن الآخرة إنما هي دار ثوابٍ أو عقابٍ، وليس فيها لمن مات طفلاً ولا لمن لا يعرف اللَّه تعالى بالضرورة طاعة يستحقون بها ثواباً، ولا معصية يستحقون عليها عقاباً؛ فيصيرون حينئذٍ تراباً؛ إذ لم يكن لهم حظ في ثواب ولا عقاب.

والبدعة الثانية من بدع ثُمَامة: قوله: بأن الأفعال المتولِّدة أفعال لا فاعل لها، وهذه الضلالة تجرُّ إلى إنكار صانع العالم، لأنه لو صح وجودُ فعل بلا فاعل لصح

= توفي في شهر ربيع الآخر سنة اثنتين وثمانين ومائة. (انظر شذرات الذهب ١/ ٢٩٨).

(١) قال الشهرستاني في الملل والنحل: الثمامية أصحاب ثمامة بن أشرس النميري، كان جامعاً بين سخافة الدين وخلاعة النفس مع اعتقاده بأن الفاسق يخلد في النار إذا مات على فسقه من غير توبة، وهو في حال حياته في منزلة بين المنزلتين. (انظر الملل والنحل ١/ ٨٤).

وجود كل فعل بلا فاعل، ولم يكن حينئذٍ في الأفعال دلالة على فاعلها، ولا كان في حدوث العالم دلالة على صانعه، كما لو أجاز إنسان وجود كتابة لا من كاتب، ووجود مبني أو منسوخ لا من بانٍ أو ناسخ.

ويقال له: إذا كان كلامُ الإنسان عندك متولداً ولا فاعل له عندك فلم تَلُومُ الإنسان على كذبه وعلى كلمة الكفر؟ وهو عندك غير فاعل للكذب ولا لكلمة الكفر؟

ومن فضائح ثمامة أيضاً أنه كان يقول في دار الإسلام: إنها دار شرك، وكان يحرم السَّبْيَ، لأن المسبِيَّ عنده ما عصى ربه إذا لم يعرفه، وإنما العاصي عنده من عرف ربه بالضرورة ثم جَحَده أو عصاه.

وفي هذا إقرار منه على نفسه بأنه ولد زنى، لأنه كان من الموالي، وكانت أمه مسبيَّة، ووطْء من لا يجوز سبيها على حكم السبي الحرام زنى، والمولود منه ولد زنى؛ فبدعة ثمامة على هذا التقدير لائق بنسبه.

وقد حكى أصحاب التواريخ عن سخافة ثمامة ومجونه أموراً عجيبة:

منها: ما ذكره عبد اللَّه بن مسلم بن قتيبة في كتاب (مختلف الحديث) ذكر فيه: أن ثمامة بن أشرس رأى الناسَ يوم جمعة يتعادَوْنَ إلى المسجد الجامع لخوفهم فَوْتَ الصلاة، فقال لرفيق له: انظر إلى هؤلاء الحمير والبقر، ثم قال: ماذا صنع ذاك العربيُّ بالناس؟ يعني رسولَ اللَّه ﷺ.

وحكى الجاحظ في كتاب (المضاحك) أن المأمون ركب يوماً فرأى ثمامة سكران قد وقع في الطين، فقال له: ثمامة؟! قال: أي واللَّه، قال: ألا تستحي؟ قال: لا، واللَّه، قال: عليك لعنة اللَّه، قال: تَتْرَى ثم تَتْرَى.

وذكر الجاحظ أيضاً أن غلام ثُمَامة قال يوماً لثمامة: قم صَلِّ، فتغافَلَ، فقال له: قد ضاق الوقت فقم وصل واسترح، فقال: أنا مستريح إن تركتني.

وذكر صاحب (تاريخ المَرَاوزة) أن ثمامة بن أشرس سعى إلى

الواثق[1] بأحمد بن نصر المروزي[2]، وذكر له أنه يكفر مَنْ يُنْكر رؤية اللَّه تعالى، ومن يقول بخلق القرآن، فاعتصم المعتصم ببدعة القدرية فقتله، ثم ندم على قتله، وعاتب ثمامة، وابن أبي دُوَاد[3]، وابن الزيات[4] في ذلك، وكانوا أشاروا عليه

(١) هو الواثق باللَّه هارون بن محمد بن هارون أبو جعفر، وكانت بيعته يوم وفاة المعتصم وهو يوم الخميس لثماني عشرة ليلة خلت من ربيع الأول سنة سبع وعشرين ومائتين وهو ابن إحدى وثلاثين سنة وتسعة أشهر، وتوفي بسامرا وهو ابن سبع وثلاثين سنة وستة أشهر، وكانت خلافته خمس سنين وتسعة أشهر وثلاثة عشر يوماً، وقيل إنه توفي في يوم الأربعاء لست بقين من ذي الحجة سنة اثنين وثلاثين ومائتين وهو ابن أربع وثلاثين سنة. (انظر مروج الذهب ٣/ ٤٧٧).

(٢) أحمد بن نصر الخزاعي الشهيد، كان من أولاد الأمراء، فنشأ في علم وصلاح، وكتب عن مالك وجماعة، وحمل عن هشيم مصنفاته وما كان يحدث ويزري على نفسه، قتله الواثق بيده لامتناعه من القول بخلق القرآن ولكونه أغلظ للواثق في الخطاب وقال له: يا حبي، وكان رأساً في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقام معه خلق من المطوعة واستفحل أمرهم فخافت الدولة من فتن يتم بذلك. قال ابن الأهدل: روي أنه صلب فاسودّ وجهه فتغيرت قلوب الناس ثم ابيضّ سريعاً فرؤي في النوم فقال: لمّا صلبت رأيت رسول اللَّه ﷺ فأعرض عني بوجهه فاسود وجهي غضباً، فسألته عن سبب إعراضه فقال: حياء منك إذ قتلك واحد من أهل بيتي فابيض وجهي وكان قتله سنة إحدى وثلاثين ومائتين. (انظر شذرات الذهب ٢/ ٦٩).

(٣) قاضي القضاة أبو عبد اللَّه أحمد بن أبي دؤاد ـ على وزن فؤاد ـ الأيادي، كان فصيحاً مفوهاً شاعراً جواداً ممدحاً رأساً في التهجم، وهو الذي شغب على الإمام أحمد وأفتى بقتله، قاله في العبر. وقال ابن الأهدل: كان عالماً جواداً ممدحاً معتزلياً، وكان له القبول التام عند المأمون والمعتصم، وهو أول من بدأ الخلفاء بالكلام، وكانوا لا يكلمون حتى يتكلموا، وبسببه وفتياه امتحن الإمام أحمد وأهل السنّة بالضرب والهوان على القول بخلق القرآن، وابتلي ابن أبي دؤاد بعد ذلك بالفالج نحو أربع سنين ثم غضب عليه المتوكل فصادره هو وأهله وأخذ منهم ستة عشر ألف ألف درهم، وأخذ من والده مائة ألف وعشرين ألف دينار وجوهراً بأربعين ألف دينار، وقيل إنه صالحه على ضياعه وضياع أبيه بألف ألف دينار، ولأحمد بن أبي دؤاد عطايا جزيلة وشفاعة إلى الخلفاء مقبولة، وفيه يقول الشاعر:

لقد أنت مساوي كل دهر ... محاسن أحمد بن أبي دؤاد
وما سافرت في الأقطار إلا ... ومن جدواك راحلتي وزادي

وكان بينه وبين ابن الزيات شحناء ومهاجاة عظيمة. توفي في سنة أربعين ومائتين وله ثمانون سنة (انظر شذرات الذهب ٢/ ٩٣).

(٤) الوزير أبو جعفر محمد بن عبد الملك بن الزيات، وزر للمعتصم والواثق والمتوكل، ثم قبض عليه المتوكل وعذبه وسجنه حتى هلك، كان أديباً بليغاً وشاعراً محسناً، سأل وزيره أحمد بن عمار البصري عن الكلأ ما هو؟ فقال: لا أدري، فقال المعتصم: خليفة أمي ووزير عامي! انظروا من بالباب من الكتاب، فوجدوا ابن الزيات، فسأله عن الكلأ فقال: العشب على الإطلاق، فإن كان رطباً فهو الخلي، وإن كان يابساً فهو الحشيش، وشرع في تقسيم النبات، فاستوزره وارتفع شأنه وظلم =

بقتله، فقال له ابن الزيات: وإن لم يكن قتله صواباً فقتلني اللَّه تعالى بين الماء والنار، وقال ابن أبـي دُوَاد: حَبَسَني اللَّه في جلدي إن لم يكن قَتْلُه صواباً. وقال ثمامة: سَلَّطَ اللَّه تعالى عليَّ السيوف إن لم تكن أنت مصيباً في قتله، فاستجاب اللَّه تعالى دعاء كل واحد منهم في نفسه: أما ابن الزيات فإنه دخل في الحمام وسقط في أتونه فمات بين الماء والنار، وأما ابن أبـي دُوَاد فإن المتوكل رحمه اللَّه حبسه فأصابه في حبسه الفالج، فبقي في جلده محبوساً بالفالج إلى أن مات، وأما ثمامة فإنه خرج إلى مكة فرآه الخزاعيون بين الصفا والمروة، فنادى رجل منهم فقال: يا آل خُزَاعة، هذا الذي سَعَى بصاحبكم أحمد بن نصر، وسعى في دمه، فاجتمع عليه بنو خُزَاعة بسيوفهم حتى قتلوه، ثم أخرجوا جيفته من الحرم فأكلته السباع خارجاً من الحرم، فكان كما قال اللَّه تعالى: ﴿فَذَاقَتْ وَبَالَ أمرها وكَانَ عَاقِبَةُ أمْرِهَا خُسْراً﴾[1].

ذكر الجاحظية منهم

هؤلاء أتباع عمرو بن بَحْر الجاحظ، وهم الذين اغتروا بحسن بيان الجاحظ في كتبه التي لها ترجمة تروق بلا معنى واسم يهول، ولو عرفوا جهالاته في ضلالاته لاستغفروا اللَّه تعالى من تسميتهم إياهُ إنساناً، فضلاً عن أن ينسبوا إليه إحساناً.

فمن ضلالاته المنسوبة إليه ما حكاه الكعبـي عنه في مقالاته ـ مع افتخاره به ـ

= واتخذ تنوراً من حديد يحبس فيه المصادرين، فإذا سئل الرحمة قال: الرحمة جور في الطبيعة، فأمسكه المتوكل في خلافته وأدخله التنور وقيده بخمسة عشر رطلاً من حديد، فافتقده بعد حين فوجده ميتاً فيه. وله ديوان شعر رائق.

قال ابن الفرات: قال صالح بن سليمان العبدي: كان ابن الزيات يعشق جارية فبيعت من رجل من أهل خراسان وأخرجها، قال: فذهل عقل محمد بن الزيات حتى خشي عليه، ثم أنشأ يقول:

يا طول ساعات ليل العاشق الدنف ... وطول رعيته للنجم في السدف
ماذا تواري ثيابي من أخي حرق ... كأنما الجم منه دقة الألف
ما قال يا أسفى يعقوب من كمد ... إلا لطول الذي لاقى من الأسف
من سره أن يرى ميت الهوى دنفاً ... فليتدل على الزيات وليقف

مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. (انظر شذرات الذهب ٢/ ٧٨).

(١) سورة الطلاق، الآية: ٩.

قوله: إن المعارف كلها طِبَاعٌ، وهي مع ذلك فعل للعباد، وليست باختيار لهم.

قالوا: ووافق ثمامة في أنْ لا فعل للعباد إلا الإرادة، وأن سائر الأفعال تنسب إلى العباد على معنى أنها وقعت منهم طباعاً، وأنها وجبت بإرادتهم.

قال: وزعم أيضاً أنه لا يجوز أن يبلغ أحد فلا يعرف اللَّه تعالى، والكفار عنده ما بين معاند وعارف قد استغرقه حبه لمذهبه؛ فهو لا يشكر بما عنده من المعرفة بخالقه وتصديق رسله.

فإن صَدَقَ الكعبي على الجاحظ في أنْ لا فِعْلَ للإنسان إلا الإرادة لزمه أن لا يكون الإنسان مصلياً، ولا صائماً، ولا حاجاً، زلا زانياً، ولا سارقاً، ولا قاذفاً، ولا قاتلاً؛ لأنه لم يفعل عنده صلاة، ولا صوماً، ولا حجاً، ولا زِنًى، ولا سرقة، ولا قَتْلاً، ولا قَذْفاً؛ لأن هذه الأفعال عنده غير الإرادة.

وإذا كانت هذه الأفعال التي ذكرناها عنده طباعاً لا كَسْباً لزمه أن لا يكون للإنسان عليها ثواب ولا عقاب؛ لأن الإنسان لا يُثَاب ولا يُعَاقب على ما لا يكون كسباً له، كما لا يثاب ولا يعاقب على لَوْنِه وتركيب بَدَنِه إذْ لم يكن ذلك من كَسْبه.

ومن فضائح الجاحظ أيضاً: قوله باستحالة عَدَم الأجسام بعد حدوثها، وهذا يوجب القول بأن اللَّه سبحانه وتعالى يقدر على خَلْق شيء، ولا يقدر على إفنائه، وأنه لا يصح بقاؤه بعد أن خلق الخلق منفرداً، كما كان منفرداً قبل أن خلق الخلق.

ونحن وإن قلنا: إن اللَّه لا يفني الجنة ونعيمها، والنار وعذابها، ولسنا نجعل ذلك بأن اللَّه عز وجل غير قادر على إفناء ذلك كله، وإنما نقول بدوام الجنة والنار بطريق الخبر.

ومن فضائح الجاحظ أيضاً: قوله بأن اللَّه لا يُدْخل النار أحداً، وإنما النار تَجْذِبُ أهلها إلى نفسها بطبعها، ثم تمسكهم في نفسها على الخلود.

ويلزمه على هذا القول أن يقول في الجنة: إنها تجذبُ أهلَها إلى نفسها

بطبعها، وإن اللَّه لا يدخل أحداً الجنة، فإن قال بذلك قَطَعَ الرغبة إلى اللَّه في الثواب، وأبطل فائدة الدعاء، وإن قال: إن اللَّه تعالى هو يدخل أهل الجنة الجنة، لزمه القولُ بأن اللَّه يدخل النار أهلها.

وقد افتخر الكعبيُّ بالجاحظ، وزعم أنه من شيوخ المعتزلة، وافتخر بتصانيفه الكثيرة، وزعم أنه كناني من بني كنانة بن خزَيمة بن مُدْرِكة بن إلياس بن مضر.

فيقال له: إن كنت كنانيًّا كما زعَمْتَ فلم صنفت كتاب (مفاخر القحطانية على الكنانية وسائر العدنانية)؟ وإن كنت عربياً، فلم صنفت كتاب (فَضْل الموالي على العرب)؟ وقد ذكر في كتابه المسمى بـ (مفاخر قحطان على عدنان) أشعاراً كثيرة من هجاء القحطانية للعدنانية، ومَنْ رَضي بهَجو آبائه كمن هجا أباه. وقد أحسن جَحْظَة في هجاء ابن بَسَّام الذي هجا أباه، فقال: مَنْ كان يَهْجُو أباه، فهَجْوُه قد كفاه لو أنه من أبيه، ما كان يهجو أباه.

وأما كتبه المزخرفة فأصناف: منها كتاب في (حيل اللصوص) وقد عَلَّم بها الفَسَقَة وُجُوه السرقة، ومنها كتابه في (غش الصناعات) وقد أفسد به على التجار سِلَعهم، ومنها كتابه في (النواميس) وهو ذَرِيعة للمحتالين يجتلبون بها ودائع الناس وأموالهم، ومنها كتابه في (الفُتْيَا) وهو مشحون بطعن أستاذة النظام على أعلام الصحابة، ومنها كتبه في (القحاب والكلاب واللاطة) وفي (حيل المكدين) ومعاني هذه الكتب لائقة به وبصفته وأسرته، ومنها كتاب (طبائع الحيوان) وقد سلَخَ فيه معاني كتاب (الحيوان) لأرسطاطاليس، وضمَّ إليه ما ذكره المدائني من حكم العرب وأشعارها في منافع الحيوان، ثم إنه شحن الكتاب بمُنَاظرة بين الكلب والديك، والاشتغالُ بمثل هذه المناظرة يضيع الوقت بالغَثِّ، ومن افتخر بالجاحظ سلمناه إليه.

وقولُ أهل السنّة في الجاحظ كقول الشاعر فيه:

لـو يُمْسَـخُ الخنـزيـرُ مَسْخـاً ثـانيـاً ... مـا كَـانَ إلاَّ دُونَ قُبْـحِ الْجَـاحِـظِ

رَجُـل ينـوب عـن الْجَحِيـم بنَفْسِـهِ وَهُـوَ الْقَـذَى فِـي كُـلِّ طَـرْفٍ لَاحِـظِ

ذكر الشحّامية منهم

هؤلاء أتباع أبـي يعقوب الشَّحَّام وكان أستاذ الجبائي، وضلالاته كضلالات الجبائي، غير أنه أجاز كونَ مقدورٍ واحدٍ لقادرين، وامتنع الجبائي وابنه من ذلك، وقد ظن بعض الأغبياء أن قول الشَّحَّام كقول الصفاتية في مقدور لقادرين، وبين القولين فرق واضح، وذلك أن الشحام أجاز كونَ مقدور واحد لقادرين يصح أن يحدثه كل واحد منهم على البدل، وكذلك حكاه الكعبـي في كتاب (عيون المسائل على أبـي الهذيل) والصفاتيةُ لا يثبتون خالقين، وإنما يجيزون كون مقدور واحدٍ لقـادريـن: أحـدهمـا: خـالقـه، والآخـر: مكتسِـبٌ لـه، وليـس الخـالـق مكتسِـباً، ولا المكتسِـب خالقاً، وفي هذا بيان الفرق بين الفريقين على اختلاف الطريقين.

ذكر الخياطية منهم

هؤلاء أتباع أبي الحسين الخياط، الذي كان أستاذ الكعبي في ضلالته[1]، وشارَكَ الخياطُ سائرَ القدرية في أكثر ضلالاتها، وانفرد عنهم بقول لم يسبق إليه في المعدوم، وذلك أن المعتزلة اختلفوا في تسمية المعدوم شيئاً، منهم من قال: لا يصح أن يكون المعدوم معلوماً ومذكوراً، ولا يصح كونه شيئاً ولا ذاتاً ولا جوهراً ولا عرضاً، وهذا اختيار الصالحي منهم، وهو موافق لأهل السنة في المنع من تسمية المعدوم شيئاً، وزعم آخرون من المعتزلة أن المعدوم شيء ومعلوم ومذكور، وليس بجوهر ولا عرض، وهذا اختيار الكعبي منهم، وزعم الجبائي وابنه أبو هاشم أن كل وصف يستحقه الحادث لنفسه أو لجنسه، فإن الوصف ثابت له في حال عدمه، وزعم أن الجوهر كان في حال عدمه جوهراً، وكان العرض في حال عدمه عرضاً، وكان السواد سواداً والبياض بياضاً وفي حال عدمهما. وامتنع هؤلاء كلهم عن تسمية

(١) قال الشهرستاني في الملل والنحل: الخياطية والكعبية أصحاب أبي الحسين بن أبي عمرو الخياط أستاذ أبي القاسم بن محمد الكعبي، وهما من معتزلة بغداد عن مذهب واحد (انظر الملل والنحل ١/ ٨٩).

المعدوم جسماً من قِبَلِ أن الجسم عندهم مركب، وفيه تأليف وطول وعرض وعُمْق، ولا يجوز وصف معدوم بما يوجب قيام معنى به.

وفارق الخياط في هذا الباب جميع المعتزلة وسائر فرق الأمة، فزعم أن الجسم في حال عدمه يكون جسماً، لأنه يجوز أن يكون في حال حدوثه جسماً، ولم يجز أن يكون المعدوم متحركاً، لأن الجسم في حال حدوثه لا يصح أن يكون متحركاً عنده، فقال: كل وصف يجوز ثبوته في حال الحدوث فهو ثابت له في حال عدمه.

ويلزمه على هذا الاعتلال أن يكون الإنسان قبل حدوثه إنساناً، لأن اللَّه تعالى لو أحدثه على صورة الإنسان بكمالها من غير نَقْلٍ له في الأصلاب والأرحام ومن غير تغيير له من صورة إلى صورة أخرى يصح ذلك.

وكان هؤلاء الخياطية يقال لهم: المعدومية لإفراطهم بوصفهم المعدومَ بأكثر أوصاف الموجودات، وهذا اللقب لائق بهم.

وقد نقض الجبائيُّ على الخياط قوله بأن الجسم جسم قبل حدوثه في كتاب مفرد، وذكر أن قوله بذلك يؤديه إلى القول بقدم الأجسام.

وهذا الإلزام متوجِّه على الخياط، ويتوجَّهُ مثله على الجبائي وابنه في قولهما بأن الجواهر والأعراض كانت في حال العدم أعراضاً وجواهر، فإذا قالوا: لم تزل أعياناً وجواهر وأعراضاً، ولم يكن حدوثها لمعنى سوى أعيانها، فقد لزمهم القولُ بوجودها في الأزل، وصاروا في التحقيق إلى معنى قول الذين قالوا بقدم الجواهر والأعراض.

وكان الخياط ـ مع ضلالته في القدر وفي المعدومات ـ منكر الحجة في أخبار الآحاد، وما أراد بإنكاره إلا إنكار أكثر أحكام الشريعة، فإن أكثر فروض الفقه مبنية على أخبار من أخبار الآحاد.

وللكعبي عليه كتاب في حجة أخبار الآحاد، وقد ضلل فيه من أنكر الحجة فيها، وقلنا للكعبي: يكفيك من الخزي والعار انتسابُكَ إلى أستاذٍ تُقِرُّ بصلالته.

ذكر الكعبية منهم

هؤلاء أتباع أبي القاسم عبد اللَّه بن أحمد بن محمود البلخي، المعروف بالكعبي، وكان حاطِبَ ليلٍ يدعي في أنواع العلوم، على الخصوص والعموم، ولم يَحْظَ في شيء منها بأسراره، ولم يُحِطْ بظاهره، فضلاً عن باطنه، وخالف البصريِّينَ من المعتزلة في أحوال كثيرة.

منها: أن البصريين منهم أقَرُّوا بأن اللَّه تعالى يرى خلقه من الأجسام والألوان، وأنكروا أن يرى نفسه كما أنكروا أن يراه غيرُه. وزعم الكعبي أن اللَّه تعالى لا يرى نفسه ولا غيره إلا على معنى علمه بنفسه وبغيره، وتبع النظامَ في قوله: إن اللَّه تعالى لا يرى شيئاً في الحقيقة.

ومنها: أن البصريين منهم مع أصحابنا في أن اللَّه عز وجلّ سامعٌ للكلام والأصوات على الحقيقة، لا على معنى أنه عالم بهما. وزعم الكعبي والبغداديون من المعتزلة: أن اللَّه تعالى لا يسمع شيئاً على معنى الإدراك المسمى بالسمع، وتأولوا وصفه بالسميع البصير على معنى أنه عليم بالمسموعات التي يسمعها غيرُه والمرئيات التي يراها غيره.

ومنها: أن البصريين منهم مع أصحابنا فى أن اللَّه عز وجل مريدٌ على الحقيقة، غير أن أصحابنا قالوا: إنه لم يزل مريداً بإرادة أزَلِيّةٍ، وزعم البصريون من المعتزلة أنه يريد بإرادة حادثة لا في محل، وخرَجَ الكعبي والنظام وأتباعهما عن هذين القولين، وزعموا أنه ليست للَّه تعالى إرادة على الحقيقة، وزعموا أنه إذا قيل: إن اللَّه عز وجل أراد شيئاً من فعله، فمعناه أنه فَعَله، وإذا قيل: إنه أراد من عنده فعلاً، أنه أمر به، وقالوا: إن وصفه بالإرادة في الوجهين جميعاً مجاز، كما أن وصف الجدار بالإرادة في قول اللَّه تعالى: ﴿**جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فأَقَامَهُ قال لو شِئْتَ لاَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ**

أجراً﴾[1] مجاز، وقد أكفرهم البصريون مع أصحابنا في نفيهم إرادة اللَّه عز وجل.

ومنها: أن الكعبي زعم أن المقتول ليس بميت، وعانَدَ قول اللَّه تعالى: ﴿كلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أجُورَكم يَوْمَ الْقِيَامَةِ فمن زُحْزِحَ عن النار وَأُدْخِلَ الجنّة فقد فاز وما الحياة الدنيا إلاَّ مَتَاعُ الْغُرُور﴾[2] وسائر الأمة مجمعون على أن كل مقتول ميتٌ، وأنَّى يصح مقتول غير ميت؟.

ومنها: أن الكعبي على قول من أوجب على اللَّه تعالى فعل الأصلح في باب التكليف.

ومنها: أن البصريين مع أصحابنا في أن الاستطاعة معنًى غير صحة البدن والسلامة من الآفات، وزعم الكعبي أنها ليست غير الصحة والسلامة.

والبصريون من المعتزلة يكفرون البغداديين منهم، والبغداديون يكفرون البصريين، وكلا الفريقين صادق في تكفير الفريق الآخر كما بيناه في كتاب (فضائح القدرية).

* * *

ذكر الجُبّائية منهم

هؤلاء أتباع أبي علي الجُبَّائي[3] الذي أضَلَّ أهل خوزستان[4]، وكانت المعتزلة البصرية في زمانه على مذهبه، ثم انتقلوا بعده إلى مذهب ابنه أبي هاشم، فمن ضلالات الجُبَّائي أنه سمَّى اللَّه عز وجل مُطِيعاً لعبده إذا فعل مُرَاد العبد، وكان سبب

(١) سورة الكهف، الآية: ٧٧.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٨٥.

(٣) أبو علي الجبائي ـ بالضم والتشديد ـ نسبة إلى جبى (بالقصر) قرية بالبصرة، وهو محمد بن عبد الوهاب البصري شيخ المعتزلة وأبو شيخ المعتزلة أبي هاشم.
توفي سنة ثلاث وثلاثمائة. (انظر شذرات الذهب (٢/ ٢٤١).

(٤) خوزستان (بضم أوله وبعد الواو الساكنة زاي وسين مهملة وتاء مثناة من فوق وآخره نون). وهم اسم لجميع بلاد الخوز، وهو نواحي أهواز، بين فارس وواسط والبصرة وجبال اللوز المجاورة لأصبهان وأستان في كلام العجم كالنسبة. (انظر مراصد الاطلاع ١/ ٤٩٠).

ذلك أنه قال يوماً لشيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه اللَّه: ما معنى الطاعة عندك؟ فقال: مُوَافقة الأمر، وسأله عن قوله فيها، فقال الجبائي: حقيقة الطاعة عندي موافقة الإرادة، وكلُّ مَنْ فعل مُرَاد غيرِه فقد أطاعه، فقال شيخنا أبو الحسن رحمه اللَّه: يلزمك على هذا الأصل أن يكون اللَّه تعالى مُطيعاً لعبده إذا فعل مراده، فالتزم ذلك، فقال له شيخنا رحمه اللَّه: خالفْتَ إجماع المسلمين وكفرت برب العالمين، ولو جاز أن يكون اللَّه تعالى مُطِيعاً لعبده لجاز أن يكون خاضعاً له، تعالى اللَّه عن ذلك علواً كبيراً.

ثم إن الجبائي زعم أن أسماء اللَّه تعالى جارية على القياس، وأجاز اشتقاق اسمٍ له من كل فعلٍ فعله، وألزمه شيخنا أبو الحسن رحمه اللَّه يسميه بمُحْبل النساء؛ لأنه خالق الحبل فيهن، فالتزم ذلك، فقال له: بدعتك هذه أَشْنَعُ من ضلالة النصارى في تسمية اللَّه أباً لعيسى مع امتناعهم من القول بأنه مُحْبِل مريم.

ومن ضلالات الجبائي أيضاً أنه أجاز وجود عرض واحد في أمكنة كثيرة وفي أكثر من ألف ألف مكان، وذلك أنه أجاز وُجُودَ كلامٍ واحد في ألف ألف محل، وزعم أن الكلام المكتوبَ في مجل إذا كُتب في غيره كان موجوداً في المحلين، من غير انتقال منه عن المكان الأول إلى الثاني، ومن غير حدوث في الثاني، وكذلك إن كتب في ألف مكان أو ألف ألف محل.

وزعم هو وابنه أبو هاشم أن اللَّه تعالى إذا أراد أن يُفْنِيَ العالم خلق عراضاً لا في محل أفنى به جميع الأجسام والجواهر، ولا يصح في قدرة اللَّه تعالى أن يفني بعضَ الجواهر مع بقاء بعضها، وقد خَلَقَها تَفَارِيقَ، ولا يقدر على إفنائها تفاريق.

وقد حكي أن شيخنا أبا الحسن رحمه اللَّه قال للجبائي: إذا زعمت أن اللَّه تعالى قد شاء كلَّ ما أمر به، فما تقول في رجل له على غيره حَقٌّ يمَاطله فيه؟ فقال له: واللَّه لأعطينَّك حقك غداً إن شاء اللَّه، ثم لم يُعْطِه حقه في غده، فقال: يحنث في يمينه، لأن اللَّه تعالى قد شاء أن يعطيه حقه فيه، فقال له: خالفت إجماع

المسلمين قبلك؛ لأنهم اتفقوا قبلك على أن مَنْ قَرَنَ يمينَه بمشيئة اللَّه عز وجل لم يحنث كما يحنث إذا لم يقرن به.

ذكر البهشمية

هؤلاء أتباع أبي هاشم[1] بن الجُبَّائي، وأكثر معتزلة عصرنا على مذهبه، لدعوة ابن عَبَّاد[2] وزير آل بُوَيْه إليه، ويقال لهم: الذَّمِّية؛ لقولهم باستحقاق الذَّمِّ

(١) أبو هاشم الجبائي شيخ المعتزلة وابن شيخهم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب البصري، قدم مدينة السلام سنة أربع عشرة وثلاثمائة، وكان ذكياً حسن الفهم ثاقب الفطنة، صانعاً للكلام مقتدراً عليه قيماً به، وله من الكتب كتاب الجامع الكبير، كتاب الأبواب الكبير، كتاب الأبواب الصغير، كتاب الجامع الصغير، كتاب الإنسان، كتاب العوض، كتاب المسائل العسكريات، كتاب النقض على أرسطاطاليس في السكون والفساد، كتاب الطبائع والنقض على القائلين بها، كتاب الاجتهاد. توفي في بغداد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. (انظر العبر ٢/ ١٢) (لابن النديم ص ٢٤٧).

(٢) الصاحب أبو القاسم إسماعيل بن أبي الحسن عباد بن العباس بن عباد بن أحمد بن إدريس الطالقاني، كان نادرة الدهر وأعجوبة العصر في فضائله ومعارفه وكرمه، أخذ الأدب عن أبي الحسين أحمد بن فارس اللغوي صاحب كتاب المجمل في اللغة، وأخذ عن أبي الفضل ابن العميد وغيرهما.

قال أبو منصور الثعالبي في كتابه (اليتيمة) في حقه: ليست تحضرني عبارة أرضاها للإفصاح عن علو محله في العلم والأدب، وجلالة شأنه في الجود والكرم، وتفرده بالغايات في المحاسن، وجمعه أشتات المفاخر، لأن همة قولي تنخفض عن بلوغ أدنى فضائله ومعاليه، وجهد وصفي يقصر عن أيسر فواضله ومساعيه.

وقال أبو بكر الخوارزمي في حقه: الصاحب نشأ من الوزارة في حجرها، ودب ودرج من وكرها، ووضع أفاويق درها، وورثها عن آبائه كما قال أبو سعيد الرستمي في حقه:

ورث الوزارة كابراً عن كابر ... موصولة الإسناد، بالإسناد

يروي عن العباس عباد وزا ... رته وإسماعيل بن عباد

وهو أول من لقب بالصاحب من الوزراء، لأنه كان يصحب أبا الفضل ابن العميد فقيل له: صاحب ابن العميد، ثم أطلق عليه هذا اللقب لما تولى الوزارة وبقي علماً عليه، وذكر الصابىء في كتاب (التاجي) أنه إنما قيل له الصاحب لأنه صحب مؤيد الدولة بن بويه منذ الصبا وسماه الصاحب، فاستمر على هذا اللقب واشتهر به، ثم سمي به كل من ولي الوزارة بعده، وكان أولاً وزير مؤيد الدولة أبي منصور بويه بن ركن الدولة بن بويه الديلمي، تولى وزارته بعد أبي الفتح علي بن أبي الفضل، فلما توفي مؤيد الدولة في شعبان سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة بجرجان استولى على مملكته أخوه فخر الدولة أبو الحسن علي فأقر الصاحب على وزارته، وكان مبجلاً عنده ومعظماً نافذ الأمر.

وصنف في اللغة كتاباً سماه المحيط، وهو في سبع مجلدات رتبه على حروف المعجم، كثر فيه =

لا على فعل، وقد شاركوا المعتزلة في أكثر ضلالاتها، وانفردوا عنهم بفضائح لم يسبَقوا إليها.

منها: قولهم باستحقاق الذم والعقاب لا على فعل، وذلك أنهم زعموا أن القادر يجوز أن يخلو من الفعل والتَّرْك مع ارتفاع الموانع من الفعل، والذي ألجأهم إلى ذلك أن أصحابنا قالوا للمعتزلة: إذا أجزتم تقدم الاستطاعة على الفعل لزمتكم التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة في تقدمها عليه، فكانوا يختلفون في الجواب عن هذا الإلزام؛ فمنهم من كان يوجب وقوعَ الفعل أو ضده بالاستطاعة في الحال الثانية من حال حدوث الاستطاعة إلى وقت حدوث الفعل، ويوجب وقوع الفعل أو ضده عند عدم الموانع، ويزعم مع ذلك أن القدرة لا تكون قدرته عليه في حال حدوثه، ومنهم من أجاز حدوثَ الفعل مع عدم القدرة ومع حدوث العجز الذي هو ضد القدرة التي قد عدمت بعد وجودها، ورأى أبو هاشم بن الجبائي توجُّهَ إلزام أصحابنا عليهم في التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة في جواز تقدم الاستطاعة على الفعل إن جاز تقدمها عليه، ولم يجد المعتزلة عنه انفصالاً صحيحاً، فالتزم التسوية، وأجاز بقاء المستطيع أبداً مع بقاء قدرته وتوفر الآلة وارتفاع الموانع عنه خالياً من الفعل والترك، فقيل له على هذا الأصل: أرأيت لو كان هذا القادر مكلفاً ومات قبل أن يفعل بقدرته طاعةً له ماذا يكون حاله؟ فقال: يستحق الذم والعقاب الدائم، لا على فعل، ولكن من أجل أنه لم يفعل ما أمر به مع قدرته عليه، وتوفُّر الآلة فيه، وارتفاع الموانع منه، فقيل له: كيف استحقَّ العقابَ بأن لم يفعل ما أمر به

= الألفاظ وقلل الشواهد، فاشتمل من اللغة على جزء متوفر، وكتاب الكافي في الرسائل، وكتاب الأعياد وفضائل النيروز، وكتاب الإمامة يذكر فيه فضائل علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه، ويثبت إمامة من تقدمه، وكتاب الوزراء، وكتاب الكشف عن مساوىء شعر المتنبي، وكتاب أسماء اللَّه تعالى وصفاته وله رسائل بديعة ونظم جيد.

وكان مولده لأربع عشرة ليلة بقيت من ذي العقدة سنة ست وعشرين وثلاثمائة بأصطخر، وقيل بالطالقان، وتوفي ليلة الجمعة الرابع والعشرين من صفر سنة خمس وثمانين وثلاثمائة بالري، ثم نقل إلى أصبهان ودفن في قبة بمحلة تعرف بباب دزيه، وهي عامرة إلى الآن، وأولاد بنته يتعاهدونها بالتبييض (انظر وفيات الأعيان ١/٢٢٨).

وإن لم يفعل ما نهى عنه دون أن يستحق الثواب بأن لم يفعل ما نهى عنه وإن لم يفعل ما أمر به؟.

وكان أسلافه من المعتزلة يكفرون من يقول: إن اللَّه تعالى يعذب العاصي على اكتساب معصية يخترعها العاصي. وقالوا الآن: إن تكفيرَ أبي هاشم في قوله بعقاب مَنْ ليس فيه معصية لا من فعله ولا من فعل غيره أوْلىٰ.

والثاني: أنه سمى مَنْ لم يفعل ما أُمِرَ به عاصياً، وإن لم يفعل معصية، ولم يُوقِع اسم المطيع إلا على مَنْ فعل طاعة، ولو صح عاصٍ بلا معصية لصح مطيع بلا طاعة، ولصح كافر بلا كفر.

ثم إنه ـ مع هذه البدع الشنعاء ـ زعم أن هذا المكلف لو تغير تغيراً قبيحاً يستحق بذلك قسطين من العذاب، أحدهما: للقبيح الذي فعله، والثاني: لأنه لم يفعل الحسن الذي أمر به، ولو تغير تغيراً حسناً وفعل مثل أفعال الأنبياء وكان اللَّه تعالى قد أمره بشيء فلم يفعل ولا فعل ضدَّه لصار مخلداً.

وسائر المعتزلة يكفرونه في هذه المواضع الثلاثة:

أحدها: استحقاق العقاب لا على فعل.

والثاني: استحقاق قسطين من العذاب إذا تغير تغيراً قبيحاً.

والثالث في قوله: إنه لو تغير تغيراً حسناً وأطاع بمثل طاعة الأنبياء عليهم السلام ولم يفعل شيئاً واحداً مما أمره اللَّه تعالى به ولا ضده لاستحق الخلود في النار.

وألزمه أصحابنا في الحدود مثل قوله في القسطين حتى يكون عليه حَدَّانِ: حد الزنى الذي قد فعله، والثاني لأنه لم يفعل ما وجب عليه من ترك الزنى، وكذلك القول في حدود القذف، والقصاص، وشرب الخمر، وألزموه إيجاب كفارتين على المفْطِر في شهر رمضان، إحداهما: لفطره الموجب للكفارة، والثانية: بأن لم يفعل ما وجب عليه من الصوم والكف عن الفطر.

فلما رأى ابنُ الجبائي توجُّهَ هذا الإلزام عليه في بدعته هذه ارتكب ما هو أشنع منها فراراً من إيجاب حدين وكفارتين في فعل واحد، فقال: إنما نهى عن الزنى والشرب والقذف، فأما ترك هذه الأفعال فغير واجب عليه.

وألزموه أيضاً القولَ بثلاثة أقساط وأكثر لا إلى نهاية، لأنه أثبت قسطين فيما هو متولِّد عنده: قسطاً لأنه لم يفعله، وقسطاً لأنه لم يفعل سببه، وقد وجدنا من المسبَّبات ما يتولَّد عنده من أسباب كثيرة تتقدمه، كإصابة الهَدَف بالسَّهم. فإنها تتولد عنده من حركات كثيرة يفعلها الرامي في السهم، وكل حركة منها سبب لما يليها إلى الإصابة، ولو كانت مائة حركة فالمائة منها سبب الإصابة، فيبقى على أصله إذا أمره اللَّه تعالى بالإصابة فلم يفعلها أن يستحق مائة قسط وقسطاً آخر، الواحد منها أن لم يفعل الإصابة، والمائة لأنه لم يفعل تلك الحركات.

ومن أصله أيضاً أنه إذا كان مأموراً بالكلام فلم يفعله استحق عليه قسطين: قسطاً لأنه لم يفعل الكلام، وقسطاً لأنه لم يفعل سببه، ولو أنه فعل ضد سبب الكلام لاستحق قسطين، وقام هذا عنده مقام السبب الذي لم يفعله، فقلنا له: هلاَّ استحق ثلاثة أقساط: قسطاً لأنه لم يفعل الكلام، وقسطاً لأنه لم يفعل سببه، وقسطاً لأنه فعل ضد سبب الكلام؟.

وقد حكى بعضُ أصحابنا عنه أنه لم يكن يثبت القسطين إلا في ترك سبب الكلام وحده، وقد نص في كتاب (استحقاق الذم) على خلافه، وقال فيه: كلُّ ما له ترك مخصوص فحكمه حكم سبب الكلام، وما ليس له ترك مخصوص فحكمه حكم ترك العطية الواجبة كالزكاة، والكفارة، وقضاء الدين، ورد المظالم، وأراد بهذا أنَّ الزكاة، والكفارة، وما أشبههما لا تقع بجارحة مخصوصة ولا له تَرْك واحد مخصوص، بل لو صلى، أو حَجَّ، أو فعل غير ذلك كان جميعُه تركاً للزكاة، والكلام سببُ تركهِ مخصوصٌ، فكان تركه قبيحاً، فإذا ترك سبب الكلام استحق لأجله قسطاً، وليس للعطية ترك قبيح فلم يستحق عليه قسطاً آخر أكثر من أن يستحق الذم لأنه لم

يؤدِّ.

فيقال له: إن لم يكن ترك الصلاة والزكاة قبيحاً وجب أن يكون حسناً، وهذا خروج عن الدين، فما يؤدي إليه مثله.

ومن مناقضاته في هذا الباب أنه سمى من لم يفعل ما وجب عليه ظالماً وإن لم يوجد منه ظلم. وكذلك سماه كافراً وفاسقاً، وتوقَّفَ في تسميته إياه عاصياً؛ فأجاز أن يخلِّد اللَّه في النار عبداً لم يستحق اسمَ عاصٍ، وتسميته إياه فاسقاً وكافراً يوجب عليه تسميته بالعاصي، وامتناعُه من هذه التسمية يمنعه من تسميته فاسقاً وكافراً.

ومن مناقضاته فيه أيضاً ما خالف فيه الإجماع بفَرْقِه بين الجزاء والثواب، حتى إنه قال: يجوز أن يكون في الجنة ثواب كثير لا يكون جزاء، ويكون في النار عقاب كثير لا يكون جزاء، وإنما امتنع من تسميته جزاء لأن الجزاء لا يكون إلا على فعل، وعنده أنه قد يكون عقاب لا على فعل، وقيل له: إذا لم يكن جزاء إلا على فعل فما تنكر أنه لا ثواب ولا عقاب إلا على فعل؟.

والفضيحة الثانية من فضائح أبي هاشم: قولُه باستحقاق الذم والشكر على فعل الغير، فزعم أن زيداً لو أمر عمراً بأن يعطيَ غيرَه فأعطاه استحق الشكر على فعل الغير من قابض العطية على العطية التي هي فعل غيره، وكذلك لو أمره بمعصية ففعلها لا يستحق الذم على نفس المعصية التي هي فعل غيره، وليس قوله في هذه كقول سائر فرق الأمة أنه يستحق الشكر أو الذم على أمْرِه إياه به، لا على الفعل المأمور به الذي هو فعل غيره، وهذا المبتدع يوجب له شكرين أو ذمين، أحدهما: على الأمر الذي هو فعله، والآخر: على المأمور به الذي هو فعل غيره. وكيف يصح هذا القول على مذهبه مع إنكاره على أصحاب الكَسْب قولَهم بأن اللَّه يخلق أكْسَابَ عباده ثم يثيبهم أو يعاقبهم عليها؟ ويقال له: ما أنكرت على هذا الأصل الذي هو فعل غيره انفردت به من قول الأزارقة: إن اللَّه تعالى يعذب طفل المشرك على فعل أبيه، وقيل: إذا أجَزْتَ ذلك فأجِزْ أن يستحقَّ العبدُ الشكر والثواب على فعلٍ فَعَله اللَّه

تعالى عند فعل العبد، مثل: أن يسقي أو يطعم مَنْ قد أشْرَفَ على الهلاك فيعيش ويحيى فيستحق الشكر والثواب على نفس الحياة والشبع والري الذي هو من فعل اللَّه تعالى.

الفضيحة الثالثة من فضائحه قولُه في التوبة: إنها لا تصح من ذنب مع الإصرار على قبيح آخر يعلمه قبيحاً أو يعتقده قبيحاً وإن كان حسناً، وزعم أيضاً أن التوبة من الفضائح لا تصح مع الإصرار على منع حَبَّةٍ تجب عليه، وعَوَّلَ فيه على دَعْوَاه في الشاهد أن مَنْ قتل ابناً لغيره وزنى بحرمته لا يحسن منه قبوله توبة من أحد الذنبين مع إصراره على الآخر، وهذه دعوى غير مسلمة له في الشاهد، بل يحسن في الشاهد قبوله التوبة من ذنب مع العقاب على الآخر كالإمام يَعُقه ابنُه، ويسرق أموالَ الناس، ويزني بجواريه، ثم يعتذر إلى أبيه في العقوق فيقبل توبته في العقوق من عقوقه وفيما خانه فيه من ماله، ويقطع يده في مال غيره ويجلده في الزنى.

ومما عَوَّل عليه في هذا الباب قوله: إنما وجب عليه تركُ القبيح لقبحه، فإذا أصَرَّ على قبح آخر لم يكن تاركاً للقبيح المتروك من أجل قبحه.

وقلنا له: ما تنكر أن يكون وجوبُ ترك القبيح لإزالة عقابه عن نفسه؟ فيصح خلاصه من عقاب ما تاب عنه وإن عوقب على ما لم يتب عنه؟

وقلنا له: أكثر ما في هذا الباب أن يكون التائب عن بعض ذنوبه قد ناقَضَ وتاب عن ذنبه لقبحه وأصَرَّ على قبيح آخر، فلم تصح توبته من الذي تاب منه، كما أن الخارجيَّ وغيره ممن يعتقد اعتقاداتٍ فاسدةً وعنده أنها حسنة يصح عندك منه التوبة عن قبائح يعلم قبحها مع إصراره على قبائح قد اعتقد حسنها، ويلزمك على أصلك هذا ـ إذا قلت إنه مأمور باجتناب كل ما اعتقده قبيحاً ـ أن تقول في الواحد منا إذا اعتقد قبح مذاهب أبي هاشم، وزنى، وسرق: أن لا تصح توبته إلا بترك جميع ما اعتقده قبيحاً، فيكون مأموراً باجتناب الزنى والسرقة وباجتناب مذاهب أبي هاشم كلها لاعتقاده قبحها.

وقد سأله أصحابنا عن يهودي أسْلَم وتاب عن جميع القبائح، غير أنه أصَرّ على منع حبة فضة من مستحقها عليه من غير استحلالها ولا جحود لها، هل صحت توبته من الكفر؟ فإن قال: نعم نقض اعتلاله، وإن قال: لا عاند إجماع الأمة.

ومن قوله أنه لم يصح إسلامه، وأنه كافر على يهوديته التي كانت قبل توبته، ثم إنه لم يُجْر عليه أحكام اليهود، فزعم أنه غير تائب من اليهودية بل هو مصر عليها، وهو مع ذلك ليس يهودياً؛ وهذه مناقضة بينة.

وقيل له: إن كان مُصِراً على يهوديته فأبِحْ ذبيحته، وخُذِ الجزية منه، وذلك خلاف قول الأمة.

والفضيحة الرابعة من فضائحه: قوله في التوبة أيضاً: إنها لا تصحُّ عن الذنب بعد العجز عن مثله، فلا يصح عنده توبة من خرس لسانه عن الكذب، ولا توبة من جُبَّ ذكره عن الزنى؛ وهذا خلاف قول جميع الأمة قبله.

وقيل له: أرأيت لو اعتقد أنه لو كان له لسان وذكَر لكذب وزنى كان ذلك من معصيته؟ فإذا قال: نعم قيل: فكذلك إذا اعتقد أنه لو كان له آلة الكذب والزنى لم يعص اللَّه تعالى بهما وجب أن يكون ذلك من طاعة وتوبة.

وكان أبو هاشم ـ مع إفراطه في الوعيد ـ أفْسَقَ أهل زمانه، وكان مصراً على شرب الخمر، وقيل: إنه مات في سكره، حتى قال فيه بعض المُرْجِئة:

يَعِيبُ القولَ بالإرْجَاء حتى ... يَرَى بعضَ الرَّجَاء من الْجَرَائر

وأعظم من ذَوِي الإرجاء جُرْمًا ... وعِيدِيّ أصَرَّ على الكبائر

والفصيحة الخامسة من فضائحه: قوله في الإرادة المشروطة، وأصلها عنده قوله بأنه: لا يجوز أن يكون شيء واحد مُرَاداً من وجه مكروهاً من وجه آخر، والذي ألجأه إلى ذلك أنه تكلم على من قال بالجهات في الكسب والخلق، فقال لا تخلو الوجهة التي هي الكسب من أن تكون موجودة أو معدومة، فإن كان ذلك الوجه

معدوماً كان فيه إثبات شيء واحد موجوداً أو معدوماً، وإن كان موجوداً لم يَخْلُ من أن يكون مخلوقاً أم لا، فإن كان مخلوقاً ثبت أنه مخلوق من كل وجه، وإن لم يكن مخلوقاً صار الفعل قديماً من وجه مخلوقاً من وجه آخر، وهذا محال، فألزم على هذا كون الشيء مراداً من وجه مكروهاً من وجه آخر.

وقيل له: إن الإرادة عندك لا تتعلق بالشيء إلا على جهة الحدوث، وكذلك الكراهة؛ فإذا كان مُرَاداً من جهة مكروهاً من جهة أخرى وجب أن يكون المريدُ قد أراد ما أراد، وكره ما أراد، وهذا متناقض. فقال: لا يكون المريد للشيء مريداً له إلا من جميع وجوهه، حتى لا يجوز أن يكرهه من وجه، فألزم عليه المعلوم والمجهول؛ إذ لا ينكر كون شيء واحد معلوماً من وجه مجهولاً من وجه آخر.

ولما ارتكب قوله بأن الشيء الواحد لا يكون مراداً من جهة مكروهاً من جهة أخرى حَلَّتْ على نفسه مسائل فيها هَدْم أصول المعتزله، وقد ارتكب أكثرها.

منها: أنه يلزمه أن يكون من القبائح العظام ما لم يكرهه اللَّه تعالى، أو من الحسن الجميل ما لم يُرِدْه، وذلك أنه إذا كان السجود للَّه تعالى يكون عبادة له والسجود للصنم يكون عبادة للصنم، مع أن السجود للصنم قبيح عظيم، والسجود للَّه حسن جميل، وكذلك إذا أراد أن يكون القولُ بأن محمداً رسول اللَّه إخباراً عن محمد بن عبد اللَّه وجب أن لا يكرهه أن يكون إخباراً عن محمد آخر مع كون ذلك كفراً. ولزمه إذا كره اللَّه تعالى أن يكون السجود عبادةً للصنم أن لا يريد كونَه عبادة للَّه تعالى مع كونه عبادة للَّه طاعة حسنة، وركب هذا كله، وذكر في (جامعه الكبير) أن السجود للصنم لم يكرهه اللَّه تعالى، وأبى أن يكون الشيء الواحد مراداً مكروهاً من وجهين مختلفين، وقال فيه: أما أبو علي ـ يعني أباه ـ فإنه يجيز ذلك، وهو عندي غير مستمر على الأصول، لأن الإرادة لا تتناول الشيء إلا على طريق الحدوث عندنا وعنده، فلو أراد حدوثه وكرهه لوجب أن يكون قد كره ما أراد، اللهم إلا أن يكون له حدوثان.

وهذا الذي عَوَّل عليه على أصلنا باطل، لأن الإرادة عندنا قد تتعلق بالمراد على وجه الحدوث وعلى غير وجه الحدوث، وليس يلزم أباه ما ألزمه، وله عن إلزامه جواب وقَلْب.

أما الجواب: فإن أباه لم يرد بقوله: إن الإرادة تتعلق بالشيء على وجه الحدوث ما ذهب إليه أبو هاشم، وإنما أراد بذلك أنها تتعلَّق به في حال حدوثه بحدوثه أو بصفةٍ يكون عليها في حال الحدوث، مثل أن يريد حدوثه ويريد كونَه طاعة للَّه تعالى، وهي صفة عليها يكون في حال الحدوث، وهذا كقولهم: إن الأمر والخبر لا يكونان أمراً وخبراً إلا بالإرادة، إما إرادة المأمور به على أصل أبي هاشم وغيره أو إرادة كونه أمراً وخبراً كما قال ابن الإخشيد[1] منهم، لأن اللَّه تعالى قد قال: ﴿وَقُلِ الْحَقّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ﴾[2] وقد أراد حدوث كلامه، وأراد الإيمان منهم، وليس قوله ﴿فليؤمن﴾ مع ذلك أمراً، بل هو تهديد، لأنه لم يرد كون هذا القول أمراً، وكذلك الخبر لا يكون خبراً عندهم حتى يريد كونه خبراً عن زيد دون عمرو، مع أن هذا ليس بإرادة لحدوث الشيء، وبَانَ بهذا أن كراهة اللَّه تعالى أن يكون السجود عبادة للصنم غير إرادته لحدوثه، فلم يلزم ما ذكره أبو هاشم من كونه مُرَاداً من الوجه الذي كرهه.

ووجه القلب عليه أن يقال: إن اللَّه تعالى قد نهى عن السجود للصنم، وقد

(١) أبو بكر أحمد بن علي بن معجور الأحشاد، من أفاضل العلماء وصلحائهم وزهادهم، وكانت له ضيعة منها مادته، وكان نصف أكثر ما يحمل إليه منها إلى العلم وأهله، ومع ذلك كان حسن الفصاحة وله معرفة بالعربية والفقه، وله في الفقه عدة كتب، ومنزله في سوق العطش في درب يعرف بدرب الأحشاد، وكان من محبته للعلم وورعه يقول لوكيل له في ضيعته: لا تحدثني بشيء من أمر ضيعتي وتعمد ما يقم رمقي ولا غنا بي عنه ودعني أتوفر على العلم وعلى أمر الآخرة. وتوفي أبو بكر يوم الأحد لثمان بقين من شعبان سنة ست وعشرين وثلاثمائة، وله من الكتب كتاب المعونة في الأصول ولم يتمه، كتاب المبتدىء، كتاب نقل القرآن، كتاب الإجماع، كتاب النقض على الخالدي في الإرجاء، كتاب اختصار كتاب أبي علي في النفي والإثبات، كتاب اختصار التفسير للطبري. (انظر الفهرست لابن النديم ص ٢٤٥).

(٢) سورة الكهف، الآية: ٢٩.

نص عليه، وقد ثبت من أصل المعتزلة أن اللَّه تعالى لا يأمر إلا بحدوث الشيء ولا ينهى إلا عن حدوثه، وقد ثبت أنه أمر بالسجود عبادة له، فيلزمه أن يكون نهى عنه من الوجه الذي أمر به، لأنه لا ينهى إلا عن إحداث الشيء، وليس للسجود إلا حدوث واحد، ولو كان له حدوثان لزمه أن يكون محدَثاً من وجه غير محدث من وجه آخر، فلزمه في الأمر والنهي ما ألزم أباه والنجار في الإرادة والكراهة.

والفضيحة السادسة من فضائحه: قوله بالأحوال التي كَفَّره فيها مشاركوه في الاعتزال، فضلاً عن سائر الفرق، والذي ألجأه إليها سؤالُ أصحابنا قُدَمَاءَ المعتزلة عن العالِم منا: هل فارق الجاهل بما علمه لنفسه أو لعلة؟ وأبطلوا مفارقته إياه لنفسه مع كونهما من جنس واحد، وبطل أن تكون مفَ قته إياه لنفسه مع كونهما من جنس واحد، وبطل أن تكون مف قته إياه لا لنفسه ولا لعلة، لأنه لا يكون حينئذٍ بمفارقته له أولى من آخر سواه، فثبت أنه إنما فارقه في كونه عالماً لمعنًى ما، ووجب أيضاً أن يكون للَّه تعالى في مفارقة الجاهل معنى أو صفة بها فارقه، فزعم أنه إنما فارقه لحالٍ كان عليها، فأثبت الحال في ثلاثة مواضع:

أحدها: الموصوف الذي يكون موصوفاً لنفسه فاستحق ذلك الوصف لحالٍ كان عليها.

والثاني: الموصوف بالشيء لمعنًى صار مختصاً بذلك المعنى لحال.

والثالث: ما يستحقه لا لنفسه ولا لمعنى فيختص بذلك الوصف دون غيره عنده لحالٍ، وأحْوَجَه إلى هذا سؤالُ معمر في المعاني لما قال: إن علم زيد اختص به دون عمرو لنفسه أو لمعنى، أو لا لنفسه ولا لمعنى؟ فإن كان لنفسه وجب أن يكون لجميع العلوم به اختصاص لكونها علوماً، وإن كان لمعنى صح قول معمر في تعلُّق كل معنى بمعنى لا إلى نهاية، وإن كان لا لنفسه ولا لمعنى لم يكن اختصاصه به أولى من اختصاصه بغيره، وقال أبو هاشم: إنما اختص به لحالٍ.

وقال أصحابنا: إن علم زيد اختص به لعينه لا لكونه علماً ولا لكون زيد، كما

تقول: إن السواد سواد لعينه لا لأن له نفساً وعيناً.

ثم قالوا لأبي هاشم: هل تعلم الأحوال أو لا تعلمها؟ فقال: لا، من قِبَلِ أنه لو قال: إنها معلومة، لزمه إثباتها أشياء، إذ لا يُعْلَم عنده إلا ما يكون شيئاً، ثم إن لم يقل بأنها أحوال متغايرة، لأن التغاير إنما يقع بين الأشياء والذوات، ثم إنه لا يقول في الأحوال إنها موجودة، ولا إنها معدومة، ولا إنها قديمة، ولا مُحْدَثة، ولا معلومة، ولا مجهولة، ولا يقول إنها مذكورة مع ذكره لها بقوله: إنها غير مذكورة، وهذا متناقض.

وزعم أيضاً: أن العالم له في كل معلوم حال لا يقال فيها إنها حاله مع المعلوم الآخر، ولأجل هذا زعم أن أحوال الباري عز وجل في معلوماته لا نهاية لها، وكذلك أحواله في مقدوراته لا نهاية لها، كما أن مقدوراته لا نهاية لها.

وقال له أصحابنا: لماذا أنكرت أن يكون لمعلوم واحد أحوال بلا نهاية لصحة تعلق المعلوم بكل عالم يوجد لا إلى نهاية؟ وقالوا له: هل أحوال البارىء من عمل غيره أم هي هو؟ فأجاب: بأنها لا هي هو ولا غيره، فقالوا له: فلم أنكرت على الصفاتية قولَهم في صفات اللَّه عز وجل في الأزل إنها لا هي ولا غيره؟!

والفضيحة السابعة من فضائحه: قوله بنفي جملة من الأعراض التي أثبتها أكثر مثبتي الأعراض كالبقاء والإدراك والكدرة والألم والشك، وقد زعم أن الألم الذي يلحق الإنسان عند المصيبة، والألم الذي يجده عند شرب الدواء الكريه، ليس بمعنى أكثر من إدراك ما ينفر عنه الطبع، والإدراك ليس بمعنى عنده، ومثله إدراك جواهر أهل النار في النار، وكذلك اللذات عنده ليست بمعنى ولا هي أكثر من إدراك المشتهي، والإدراك ليس بمعنى، وقال في الألم الذي يحدث عند الوباء: إنه معنى كالألم عند الضرب، واستدل على ذلك بأنه واقع تحت الحس، وهذا من عجائبه: لأن ألم الضرب بالخشب والألم بسعوط الخردل والتلذع بالنار وشرب الصبر سواء في الحس، ويلزمه إذاً نفي كون اللذة معنى ألا تزيد لذَّاتُ أهل الثواب في الجنة على

لذات الأطفال التي نالوها بالفضل لاستحالة أن يكون لا شيء أكثر من لا شيء، وقد قال: إن اللذة في نفسها نفع وحسن، فأثبت نفعاً وحسناً ليس بشيء، وقال: كل ألم ضرر، وجاء من هذا أن الضرر ما ليس بشيء عنده.

والفضيحة الثامنة من فضائحه: قوله في باب الفناء إن اللَّه تعالى لا يقدر على أن يفني من العالم ذرة مع بقاء السمٰوات والأرض، وبَنَاه على أصله في دعواه بأن الأجسام لا تفنى إلا بفناء يخلقه اللَّه تعالى لا في محل، يكون ضداً لجميع الأجسام، لأنه لا يختص ببعض الجواهر دون بعض، إذ ليس هو قائماً بشيء منها؛ فإذا كان ضداً لها نَفَاها كلها، وحَسْبُه من الفضيحة في هذا قوله بأن اللَّه يقدر على إفناء جملة لا يقدر على إفناء بعضها.

والفضيحة التاسعة: قولُه بأن الطهارة غير واجبة، والذي ألجأه إلى ذلك أنه سأل نفسه عن الطهارة بماء مغصوب على قوله وقول أبيه بأن الصلاة في الأرض المغصوبة فاسدة، وأجاب بأن الطهارة بالماء المغصوب صحيحة، وفرق بينها وبين الصلاة في الدار المغصوبة بأن قال: إن الطهارة غيرُ واجبة، وإنما أمَرَ اللَّه تعالى العبدَ بأن يصلي إذا كان متطهراً، ثم استدل على أن الطهارة غير واجبة بأن غيرهُ لو طَهَّره مع كونه صحيحاً أجزأه، ثم إنه طرد هذا الاعتلال في الحج فزعم أن الوقوف والطواف والسعي غير واجب في الحج لأن ذلك كله يُجْزئه إذا أتى به راكباً، ولزمه على هذا الأصل ألا تكون الزكاة واجبة، ولا الكفارة والنذور وقضاء الديون، لأن وكيله ينوب عنه فيها، وفي هذا رفع أحكام الشريعة.

وبَانَ بما ذكرناه في هذا الفصل تكفير زعماء المعتزلة بعضها لبعض، وأكثرهم يكفرون أتباعهم المقلدين لهم، ومَثَلُهم في ذلك كما قاله اللَّه تعالى ﴿**فَأَغْرَيْنَا بينهمُ العَدَاوةَ وَالْبَغْضاء إلى يَوْمِ القِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّه بما كانوا يصنعون**﴾[1] وأما مَثَلُ أتباعهم معهم فقول اللَّه تعالى: ﴿**إِذْ تَبَرَّأَ الذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا العَذَابَ**

(١) سورة المائدة، الآية: ١٤.

﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ، وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا﴾[1]

ومن مكابرات زعمائهم مكابرة النظام في الطَّفْرة، وقوله بأن الجسم يصير من المكان الأول إلى الثالث أو العاشر من غير ضرورة إلى الوسط، ومكابرة أصحاب التولد منهم في دعواهم أن الموتى يقتلون الأحياء على الحقيقة، ومكابرة جمهورهم في دعواهم أن الذي يقدر على أن يرتفع من الأرض شبراً قادر على أن يرتفع فوق السموات السبع، وأن المقيد المغلول يَدَاه قادر على صعوده إلى السماء، وأن البقة الصغيرة تقدر على شرب القران بملئه وبما هو أضخم منه.

وزعم المعروف منهم بقاسم الدمشقي أن حروف الصدق هي حروف الكذب، وأن الحروف التي في قول القائل: لا إلٰهَ إلا اللَّه، هي التي في قول من يقول: المسيح إلٰه، وأن الحروف التي في القرآن هي التي في كتاب زرادشت المجوسي بأعيانها، لا على معنى أنها مثلها، ومن لم يَعُدَّ هذه الوجوه مكابراتٍ للعقول لم يكن له أن يعدّ إنكار السوفسطائية للمحسوسات مكابرة.

وقد حكى أصحاب المقالات أن سبعة من زعماء القدرية اجتمعوا في مجلس وتكلموا في قدرة اللَّه تعالى على الظلم والكذب، وافترقوا عن تكفير كل واحدٍ منهم لسائرهم.

وذلك أن قائلاً منهم قال للنظام في ذلك المجلس: هل يقدر اللَّه تعالى على ما لو وقع منه لكان جَوْرًا وكذباً منه؟ فقال: لو قدر عليه لم ندر لعله قد جار أو كذب فيما مضى، أو يجور ويكذب في المستقبل، أو جار في بعض أطراف الأرض، ولم يكن لنا من جوره وكذبه أمان إلا من جهة حسن الظن به، قال: أما دليلٌ يؤمننا من وقوع ذلك منه فلا سبيل إليه! فقال له علي الأسواري: يلزمك على هذا الاعتلال أن لا يكون قادراً على ما علم أنه لا يفعله أو أخبر بأنه لا يفعله، لأنه لو قدر على ذلك

(١) سورة البقرة، الآيتان: ١٦٦ و ١٦٧.

لم نأمن وقوعه منه فيما مضى أو في المستقبل، فقال النظام: هذا الإلزامُ فما قولك فيه؟ فقال: أنا أسوي بينهما وأقول: إنه لا يقدر على ما علم أن لا يفعله أو أخبر بأنه لا يفعله كما أقول أنا وأنت: إنه لا يقدر على الظلم والكذب، فقال النظام للأسواري: قولك إلحاد وكفر، وقال أبو الهذيل للأسواري: ما تقول في فرعون ومَنْ علم اللَّه تعالى منهم أنهم لا يؤمنون، هل كانوا قادرين على الإيمان أم لا؟ فإن زعمت أنهم لم يقدروا عليه فقد كلَّفهم اللَّه تعالى ما لم يطيقوه وهذا عندك كفر، وإن قلت: إنهم كانوا قادرين عليه، فما يؤمنك من أن يكون قد وقع من بعضهم ما علم اللَّه تعالى أنه لا يقع؟ أو أخبر بأنه لا يقع منه على قول اعتلالك وٱعتلال النظام إنكار كما أنكر قدرة اللَّه تعالى على الظلم والكذب، فقال لأبي الهذيل: هذا الإلزام لنا فما جوابك عنه؟ فقال: أنا أقول: إن اللَّه تعالى قادر على أن يظلم ويكذب، وعلى أن يفعل ما علم أنه لا يفعله، فقالا له: أرأيت لو فعل الظلم والكذب كيف يكون مكنون حال الدلائل التي دلَّتْ على أن اللَّه تعالى لا يظلم ولا يكذب؟ فقال: هذا محال، فقالا له: كيف يكون المحال مقدوراً للَّه تعالى؟ ولم أحَلْتَ وقوع ذلك منه مع كونه مقدوراً له؟ فقال: لأنه لا يقع إلا عن آفة تدخل عليه، ومحال دخول الآفات على اللَّه تعالى، فقالا له: ومحال أيضاً أن يكون قادراً على ما لا يقع منه إلا عن آفة تدخل عليه، فبهت الثلاثة، فقال لهم بشر: كل ما أنتم فيه تخليط، فقال له أبو الهذيل: فما تقول أنت؟ تزعم أن اللَّه تعالى يقدر أن يعذب الطفل أم تقول بقول هذا؟ يعني النظام، فقال: أقول بأنه قادر على ذلك، فقال: أرأيت لو فعل ما قَدَرَ عليه من تعذيب الطفل ظالماً له في تعذيبه لكان الطفل بالغاً عاقلاً عاصياً مستحقاً للعقاب الذي أوقعه اللَّه تعالى به، وكانت الدلائل بحالها في دلالتها على عدله؟ فقال له أبو الهذيل: سخنت عينك، كيف تكون عبادة من لا يفعل ما يقدر عليه من الظلم؟ فقال له المردار: إنك قد أنكرت على أستاذي فكراً وقد غلط الأستاذ، فقال له بشر: فكيف تقول؟ قال: أقول إن اللَّه تعالى قادر على الظلم والكذب، لو فعل ذلك لكان إلٰهًا ظالماً كاذباً، فقال له بشر: فهل كان مستحقاً للعبادة أم لا؟ فإن استحقها فالعبادة

شكر للمعبود، وإذا ظلم استحق الذم لا الشكر، وإن لم يستحق العبادة فكيف يكون رباً لا يستحق العبادة؟ فقال لهم الأشَجُّ: أنا أقول إنه قادر على أن يظلم ويكذب، ولو ظلم وكذب لكان عادلاً، كما أنه قادر على أن يفعل ما علم أنه لا يفعله، ولو فعله كان عالماً بأنه يفعله، فقال له الإسكافي: كيف ينقلب الجور عدلاً؟ فقال: كيف تقول أنت؟ فقال: أقول لو فعل الجور والكذب ما كان الفعل موجوداً، وكان ذلك واقعاً لمجنون أو منقوص، فقال له جعفر بن حرب: كأنك تقول: إن اللَّه تعالى إنما يقدر على ظلم المجانين ولا يقدر على ظلم العقلاء، فافترق القوم يومئذ عن انقطاع كل واحد منهم، ولما انتهت نوبة الاعتزال إلى الجبائي وإبنه أمسكا عن الجواب في هذه المسألة بنصح.

وقد ذكر بعضُ أصحاب أبي هاشم في كتابه هذه المسألة، فقال من قال لنا: أيصح وقوع ما يقدر اللَّه تعالى عليه من الظلم والكذب؟ قلنا له: يصح ذلك، لأنه لو لم يصح وقوعه منه ما كان قادراً عليه، لأن القدرة على المحال محال، فإن قال: أفيجوز وقوعه منه؟ قلنا: لا يجوز وقوعه منه لقبحه وغناه عنه وعلمه بغناه عنه، فإن قال: أخبرونا لو وقع مقدوره من الظلم والكذب كيف كان يكون حاله في نفسه؟ هل كان يدل وقوع الظلم منه على جهله أو حاجته؟ قلنا: محال ذلك، لأنا قد علمناه عالماً غنياً، فإن قال: فلو وقع منه الظلم والكذب هل كان يجوز أن يقال: إن ذلك لا يدل على جهله وحاجته؟ قلنا: لا يوصف بذلك، لأنا قد عرفنا دلالة الظلم على جهل فاعله أو حاجته، فإن قال فكأنكم لا تجيبون عن سؤال من سألكم عن دلالة وقوع الظلم والكذب منه على جهل وحاجة بإثبات ولا نفي، قلنا: كذلك نقول.

فهؤلاء زعماء قدرية عصرنا قد أقروا بعجزهم وعجز أسلافهم عن الجواب في هذه المسألة، ولو وفقوا للصواب فيها لرجعوا إلى قول أصحابنا بأن اللَّه قادر على كل مقدور، وأن كل مقدور له لو وقع منه لم يكن ظلماً منه، ولو أحالوا الكذب عليه كما أحاله أصحابنا لتخلَّصوا عن الإلزام الذي توجَّه عليهم في هذه المسألة.

وكان الجبائي يعتذر في امتناعه عن الجواب في هذه المسألة بنعم أو لا، بأن

يقول مثال هذا: إن قائلاً لو قال: أخبروني عن النبي لو فعل الكذب لكان يدلّ على أنه ليس بنبي، أو لا يدل على ذلك؟ وزعم أن الجواب في ذلك مستحيل، وهذا ظن منه على أصله؛ فأما على أصل أهل السنة فإن النبي كان معصوماً عن الكذب والظلم، ولم يكن قادراً عليهما، والمعتزلة ـ غير النظام والأسواري ـ قد وصفوا اللَّه تعالى بالقدرة على الظلم والكذب، فلزمهم الجواب عن سؤال مَنْ سألهم عن وقوع مقدوره منهما، هل يدل على الجهل والحاجة أم لا يدل على ذلك؟ بنعم أو لا، وأيهما أجابوا به نقضوا به أصولهم.

والحمد للَّه الذي أنقذنا من ضلالتهم المؤدية إلى مناقضاتهم.

الفصل الرابع
من فصول هذا الباب

في بيان الفرق المرجئة، وتفصيل مذاهبهم

والمرجئة ثلاثة أصناف:

صنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان وبالقَدَر على مذاهب القدرية المعتزلة، كغَيْلَان وأبي شمر ومحمد بن شبيب البصري، وهؤلاء داخلون في مضمون الخبر الوارد في لعن القدرية، والمرجئة يستحقون اللعنة من وجهين.

وصنف منهم قالوا بالإرجاء بالإيمان وبالجبر في الأعمال، على مذهب جهْنم بن صَفوان، فهم إذاً من جملة الجهمية.

والصنف الثالث منهم خارجون عن الجبرية والقدرية، وهم فيما بينهم خمس فرق: اليونسية، والغَسَّانية، والثوبانية، والتومنية، والمريسية، وإنما سموا مرجئة لأنهم أخَّرُوا العمل عن الإيمان، والإرجاء بمعنى التأخير، يقال: أرْجَيْتُه، وأرْجَأته، إذا أخرته.

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «لعنت المرجئة على لسان سَبْعِينَ نبياً» قيل: من

المرجئة يا رسول اللَّه؟ قال: «الذين يقولون الإيمان كلام»[1] يعني الذين زعموا أن الإيمان هو الإقرار وَحْدَه دون غيره.

والفرق الخمس التي ذكرناها من المرجئة تضلل كلُّ فرقة منها أُخْتَهَا ويضللها سائر الفرق، وسنذكرها على التفصيل إن شاء اللَّه عز وجل.

ذكر اليونسية منهم

هؤلاء أتباع يُونس بن عَوْن الذي زعم أن الإيمان في القلب واللسان، وأنه هو المعرفة باللَّه تعالى، والمحبةُ والخضوعُ له بالقلب، والإقرار باللسان أنه واحد ليس كمثله شيء ما لم تقم حجة الرسل عليهم السلام، فإن قامت عليهم حجتهم لزمهم التصديق لهم، ومعرفه ما جاء من عندهم في الجملة من الإيمان، وليست معرفة تفصيل ما جاء من عندهم إيماناً ولا من جملته وزعم هؤلاء أن كل خَصْلَة من خصال الإيمان ليست بإيمانٍ ولا بعض إيمان، ومجموعها إيمان.

ذكر الغسانية منهم

هؤلاء أتباع غَسَّان المُرجىء الذي زَعَم أن الإيمان هو الإقرار أو المحبة للَّه تعالى وتعظيمه وترك الإستكبار عليه، وقال: إنه يزيد ولا ينقص، وفارق اليونسية بأن سَمَّى كلَّ خصلة من الإيمان بعضَ الإيمان، وزعم غسان هذا في كتابه أن قوله في هذا الكتاب كقول أبي حنيفة فيه، وهذا غلط منه عليه، لأن أبا حنيفة قال: إن الإيمان هو المعرفة والإقرار باللَّه تعالى وبرسُله وبما جاء من اللَّه تعالى ورسله في الجملة دون التفصيل، وإنه لا يزيد ولا ينقص، ولا يتفاضل الناسُ فيه، وغسان قد قال بأنه يزيد ولا ينقص.

ذكر التومنية منهم

هؤلاء أتباع أبي مُعَاذ التُّومَنِي الذي زَعَم أن الإيمان ما عَصَمَ من الكفر، وهو اسم لخصالٍ مَنْ تركها أو ترك خصلَةً منها كفَر، ومجموع تلك الخصال إيمان،

(١) انظر كنز العمال (١/ ٦٣٧).

ولا يقال للخصلة منها إيمان ولا بعض إيمان.

وقال: كل ما لم تجتمع الأمة على كفره بتركه من الفرائض فهو من شرع الإيمان وليس بإيمان. وزعم أن تارك الفريضة التي ليست بإيمان يقال له: فسق، ولا يقال له فاسق على الإطلاق إذا لم يتركها جاحداً. وزعم أيضاً أن مَنْ لَطَم نبياً أو قتله كفَر، لا من أجل لَطْمه وقَتْله، لكن من أجل عداوته وبغضه له واستخفافه بحقه.

ذكر الثوبانية منهم

هؤلاء أتباع أبي ثَوْبان المُرْجِىء الذي زعم أن الإيمان هو الإقرار والمعرفة باللَّه وبرسله وبكل ما يجب في العقل فعلُه، وما جاز في العقل أن لا يفعل فليست المعرفة به من الإيمان.

وفارقوا اليونسية، والغسانية بإيجابهم في العقل شيئاً قبل ورود الشرع بوجوبه.

ذكر المريسية منهم

هؤلاء مُرْجِئة بَغْداد من أتباع بِشْرٍ المَرِيسِيِّ[1]، وكان فِي الفقه على رأي أبي يوسف القاضي، غير أنه لما أظهر قولَه بخلق القرآن هجَرَه أبو يوسف وضَلّلتْهُ الصفاتية في ذلك، ولما وافق الصفاتية ـ في القول بأن اللَّه تعالى خالقُ أكسابِ العباد، وفي أن الاستطاعة مع الفعل ـ أكفرته المعتزلة في ذلك، فصار مهجور الصفاتية والمعتزله معاً.

وكان يقول في الإيمان: إنه هو التصديق بالقلب واللسان جميعاً، كما قال ابن الراوندي في أن الكفر هو الجحد والإنكار، وزعَمَا أن السجود للصنم ليس

(١) بشر المريسي الفقيه المتكلم، وكان داعية للقول بخلق القرآن، حكم بكفره طائفة من الأئمة، روى عن حماد بن سلمة. قال ابن الأهدل: كان مرجئاً داعية الأرجاء، وإليه تنسب طائفة المريسية المرجئة، كان أبوه يهودياً صباغاً في الكوفة، وكان يناظر الشافعي وهو لا يعرف النحو فيلحن لحناً فاحشاً.
مات سنة ثمان عشرة ومائتين بعد ما عاش نيفاً وسبعين سنة ولم يشيعه أحد من العلماء. (انظر شذرات الذهب ٢/ ٤٤).

بكفر، ولكنه دلالة على الكفر.

فهؤلاء الفرق الخمس هم المرجئة الخارجة عن الجبر والقَدَر، وأما المرجئة القَدَرِية كأبي شمر، وابن شبيب، وغَيْلَان، وصالح قُبَة، فقد اختلفوا في الإيمان.

فقال أبو شمر: الإيمان هو المعرفة والإقرار باللَّه تعالى، وبما جاء من عنده مما اجتمعت عليه الأمة، كالصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وتحريم الميتة، والدم، ولحم الخنزير، ووَطْء المحارم ونحو ذلك، وما عرف بالعقل من عدل الإيمان وتوحيده ونفي التشبيه عنه، وأراد بالعقل قوله بالقدر، وأراد بالتوحيد نَفْيَه عن اللَّه صفاته الأزلية.

قال: كل ذلك إيمان، والشاك فيه كافر، والشاك في الشاك أيضاً كافر، ثم كذلك أبداً، وزعم أن هذه المعرفة لا تكون إيماناً إلا مع الإقرار.

وكان أبو شمر ـ مع بدعته هذه ـ لا يقول لمن فسق من موافقيه في القدر إنه فاسق مطلقاً، لكنه كان يقول: إنه فاسق في كذا.

وهذه الفرقة عند أهل السنة والجماعة أكْفَرُ أصناف المرجئة، لأنها جمعت بين ضلالتي القَدَر والإرجاء، والعدلُ الذي أشار إليه أبو شمر شرك على الحقيقة، لأنه أراد به إثبات خالقين كبيرين غير اللَّه تعالى، وتوحيده الذي أشار إليه تعطيل، لأنه أراد به نفي علم اللَّه تعالى وقدرته ورؤيته وسائر صفاته الأزلية، وقوله في مخالفيه إنهم كَفَرة، وإن الشاك في كفرهم كافر مقابَلٌ بقول أهل السنة فيه إنه كافر، وإن الشاك في كفره كافر.

وكان غَيْلَان القَدَري يجمع بين القَدَر والإرجاء، ويزعم أن الإيمان هو المعرفة الثانية باللَّه تعالى، والمحبة، والخضوع، والإقرار بما جاء به الرسولُ ﷺ، وبما جاء من اللَّه تعالى.

وزعم أن المعرفة الأولى اضطرار، وليس بإيمان.

وحكى زُرْقَانُ في مقالاته عن غيْلان أن الإيمان هو الإقرار باللسان، وأن المعرفة باللَّه تعالى ضرورية فعل اللَّه تعالى وليست من الإيمان.

وزعم غيلان أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، ولا يتفاضل الناسُ فيه.

وزعم محمد بن شبيب أن الإيمان هو الإقرار باللَّه، والمعرفُة برسله وبجميع ما جاء من عند اللَّه تعالى مما نص عليه المسلمون من الصلاة، والزكاة، والصيام والحج، وكل ما لم يختلفوا فيه.

وقال: إن الإيمان يتبعض ويتفاضلُ الناسُ فيه، والخصلة الواحدة من الإيمان قد تكون بعضَ الإيمان، وتاركُها يكفر بترك بعض الإيمان، ولا يكون مؤمناً بإصابة كله.

وزعم الصالحي أن الإيمان هو المعرفة باللَّه تعالى فقط، والكفر هو الجهل به فقط، وأن قول القائل: إن اللَّه تعالى ثالث ثلاثة، ليس بكفر، لكنه لا يَظْهر إلا من كافر، ومن جَحَد الرسل لا يكون مؤمناً، لا من أجل أن ذلك محال، لكن الرسول قال: «من لا يؤمن بي فليس مؤمناً باللَّه تعالى».

وزعم أن الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، طاعاتٌ وليست بعبادة للَّه تعالى، وأن لا عبادة له إلا الإيمان به وهو معرفته، والإيمان عنده خصلة واحدة لا تزيد ولا تنقص، وكذلك الكفر خصلة واحدة.

فهذه أقوال المُرْجئة في الإيمان الذي لأجل تأخيرهم الأعمال عن الإيمان سُمُّوا مرجئة.

الفصل الخامس

في ذكر مقالات الفرق النجارية

هؤلاء أتباع الحسين بن محمد النجار وقد وافقوا أصحابَنَا في أصولٍ، ووافقوا القدرية في أصولٍ، وانفردوا بأصول لهم.

فالذي وافقوا فيه أصحابنا قولُهم معنا بأن اللَّه تعالى خالق أكساب العباد، وأن الاستطاعة مع الفعل، وأنه لا يحدث في العالم إلا ما يريده اللَّه تعالى.

ووافقونا أيضاً في أبواب الوعيد، وجواز المغفرة لأهل الذنوب، وفي أكثر أبواب التعديل والتجويز.

وأما الذي وافقوا فيه القَدَرية فنَفْيُ علم اللَّه تعالى وقدرته وحياته وسائر صفاته الأزلية وإحالة رؤيته بالأبصار، والقولُ بحدوث كلام اللَّه تعالى.

وأكفرتهم القدرية فيما وافقوا فيه أصحابنا، وأكفرهم أصحابنا فيما وافقوا فيه القدرية.

والذي يجمع النجارية في الإيمان قولهم بأن الإيمان هو المعرفة باللَّه تعالى وبرسله وفرائضه التي أجمع عليها المسلمون والخضوع له والإقرار باللسان، فمَن جهل شيئاً من ذلك بعد قيام الحجة به عليه أو عَرَفَه ولم يُقِرَّ به فقد كفر.

وقالوا: كل خصلة من خصال الإيمان طاعة، وليست بإيمان، ومجموعها إيمان، وليست خصلة منها عند الانفراد إيماناً ولا طاعة.

وقالوا: إن الإيمان يزيد ولا ينقص.

وزعم النجار أن الجسم أعراضٌ مجتمعة، وهي الأعراض التي لا ينفك الجسم عنها، كاللون، والطعم، والرائحة، وسائر ما لا يخلو الجسم منه ومن ضده، فأما الذي يَخْلُو الجسم منه ومن ضده كالعلم والجهل ونحوهما فليس شيء منها بعضاً للجسم.

وزعم أيضاً أن كلام اللَّه تعالى عَرَضٌ إذا قُرِىء، وجسم إذا كُتب، وأنه لو كتب بالدم صار ذلك الدم المقطع تقطيع حروف الكلام كلاماً للَّه تعالى بعد أن لم يكن كلاماً حين كان دماً مَسْفُوحاً؛ فهذه أصول النَّجارية.

وافترقوا بعد هذا فيما بينهم في العبارة عن خَلْق القرآن وفي حكم أقوال

مخالفيهم فرقاً كثيرة، كلُّ فرقةٍ منها تكفر سائرها، والمشهورون منها ثلاث فرق، وهي: البرغوثية، والزعفرانية، والمستدركة من الزعفرانية.

ذكر البرغوثية منهم

هؤلاء أتباع محمد بن عيسى الملقب ببرغوث، وكان على مذهب النجار في أكثر مذاهبه، وخالفه في تسمية المكتسب فاعلاً، فامتنع منه، وأطلقه النجار وخالفه أيضاً في المتولِّدَاتِ فزعم أنها فعل للَّه تعالى بإيجاب الطَّبْع، على معنى أن اللَّه تعالى طبع الحجر طبعاً يذهب إذا وقع، وطَبَعَ الحيوان طبعاً يألم إذا ضرب، وقال النجار في المتولدات بمثل قول أصحابنا فيها: إنها من فعل اللَّه تعالى باختيار لا طَبْع من طبع الجسم الذي سموهُ مولِّداً.

ذكر الزعفرانية منهم

هؤلاء أتباع الزعفراني الذي كان بالرَّيِّ، وكان يناقض بآخر كلامه أوله، فيقول: إن كلام اللَّه تعالى غيره، وكل ما هو غير اللَّه تعالى مخلوق، ثم يقول مع ذلك: الكلب خير ممن يقول كلام اللَّه مخلوق.

وذكر بعض أصحاب التواريخ أن هذا الزعفراني أراد أن يشهر نفسَه في الآفاق، فاكترى رجلاً على أن يخرج إلى مكة يَسُبُّه ويلعنه في مواسم مكة؛ ليشتهر ذكره عند حجيج الآفاق، وقد بلغ حمق أتباعه بالريِّ أن قوماً منهم لا يأكلون العَنْجَدَ[1] حرمة للزعفراني، ويزعمون أنه كان يحب ذلك. وقالوا: لا يأكل محبوبه.

ذكر المستدركة منهم

هؤلاء قوم من النَّجَّارية يزعمون أنهم استدركوا ما خَفِيَ على أسلافهم، لأن أسلافهم منعوا إطْلَاقَ القول بأن القرآن مخلوق، وزعمت المستدركة أنه مخلوق، ثم افترقوا فيما بينهم فرقتين:

١ ـ فرقة زعمت أن النبي ﷺ قد قال: إن كلام اللَّه مخلوق على ترتيب هذه

---

(١) العنجد: رديء التمر.

الحروف، ولكنه اعتقد ذلك بهذه اللفظة على ترتيب حروفها، ومن لم يقل إن النبي عليه السلام قال ذلك على ترتيب هذه الحروف فهو كافر.

٢ ـ وقالت الفرقة الثانية منهم: إن النبي عليه السلام لم يقل: كلام اللَّه مخلوق على ترتيب هذه الحروف، ولكنه اعتقد ذلك ودلَّ عليه، ومَنْ زعم أنه قال إن كلام اللَّه مخلوق بهذه اللفظة فهو كافر.

ومن هؤلاء المستدركة قوم بالرَّيِّ يزعمون أن أقوال مخالفيهم كلها كذب، حتى لو قال الواحد منهم في الشمس إنها شمس لكان كاذباً فيه.

قال عبد القاهر: ناظرْتُ بعض هذا الطائفة بالري، فقلت له: أخبرني عن قولي لك: أنت إنسان عاقل مولود من نكاح لا من سفاح، هل أكون صادقاً فيه؟ فقال: أنت كاذب في هذا القول، فقلت له: أنت صادق في هذا الجواب، فسكت خجلاً، والحمد للَّه على ذلك.

الفصل السادس

من فصول هذا الباب

في ذكر الجهمية، والبكرية، والضِّرَارية، وبيان مذاهبها.

الجهمية

أتباع جَهْم بن صَفْوَان الذي قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال، وأنكر الاستطاعات كلها، وزعم أن الجنة والنار تَبِيدَانِ وتَفْنَيَانِ، وزعم أيضاً أن الإيمان هو المعرفة باللَّه تعالى فقط، وأن الكفر هو الجهل به فقط، وقال: لا فِعْلَ ولا عمل لأحدٍ غير اللَّه تعالى، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز، كما يقال: زالت الشَّمْسُ، ودَارَتِ الرَّحَى، من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به، وزعم أيضاً أن علم اللَّه تعالى حادث، وامتنع من وصف اللَّه تعالى بأنه شيء أو حَيٌّ أو عالم أو مريد، وقال: لا أصِفه بوصفٍ يجوز إطلاقُه على غيره، كشيء وموجود

وحي وعالم ومريد ونحو ذلك. ووصفه بأنه قادر ومُوجِد وفاعل وخالقَ ومحيي ومميت، لأن هذه الأوصاف مختصة به وحده، وقال بحدوث كلام اللَّه تعالى كما قالته القدرية، ولم يسمِّ اللَّه تعالى متكلماً به.

وأكفره أصحابنا في جميع ضلاته، وأكفرته القدرية في قوله بأن اللَّه تعالى خالق أعمال العباد، فاتفق أصناف الأمة على تكفيره.

وكان جَهْم ـ مع ضلالاته التي ذكرناها ـ يحمل السلاح ويقاتِلُ السلطان، وخرج مع سريج بن الحارث على نصر بن سيار، وقتله سلم بن أحوز المازني في آخر زمان بني مروان، وأتباعُه اليوم بنَهَاوَنْدَ، وخرج إليهم في زماننا إسماعيل بن إبراهيم بن كبوس الشيرازي الديلي، فدعاهم إلى مذهب شيخنا أبي الحسن الأشعري، فأجابه قوم منهم، وصاروا مع أهل السنة يداً واحدة، والحمد للَّه على ذلك.

وأما البكرية: فأتباع بكر ابن أُخْتِ عبد الواحد بن زيد وكان يوافق النَّظَّام في دعواه أن الإنسان هو الروح دون الجسد الذي فيه الروح، ويوافق أصحابنا في إبطال القول بالتولّد، وفي أن اللَّه تعالى هو مخترع الألم عند الضرب، وأجاز وقوع الضرب من غير حدوث ألم، وكذا القطع كما أجاز ذلك أصحابنا.

وانفرد بضلالات أَكْفَرَتْهُ الأمة فيها.

منها: قوله بأن اللَّه تعالى يُرَى في القيامة في صورة يخلقها، ويكلم عباده من تلك الصورة.

ومنها: قوله في الكبائر الواقعة من أهل القبلة: إنها نفاق، وإن صاحب الكبيرة منافق وعابد للشيطان وإن كان من أهل الصلاة. وزعم أيضاً أنه ـ مع كونه منافقاً ـ مكذِّبٌ للَّه تعالى جاحد له، وأنه يكون في الدَّرْكِ الأسفل من النار مخلَّداً فيها، وأنه مع ذلك مسلم مؤمن، ثم إنه طرَدَ قوله في هذه البدعة فقال في علي وطلحة والزبير: إن ذنوبهم كانت كفراً وشركاً، غير أنهم كانوا مغفوراً لهم؛ لما روي

في الخبر: «أن اللَّه تعالى اطَّلَعَ على أهل بَدْرٍ فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»[1].

ومن ضلالاته أيضاً: ما عَانَد فيه العقلاء فزعم أن الأطفال في المَهْدِ لا يألمون وإن قُطعوا أو حرقوا، وأجاز أن يكونوا في وقت الضرب والقطع والإحراق متلذذين مع ظهور البكاء والصياح منهم.

ومنها: أنه أبْدَعَ في الفقه تحريم أكل الثوم والبصل، وأوجب الوضوء من قَرْقَرَة البطن، ولا اعتبار عند أهل السنة بخلاف أهل الأهواء في الفقه.

وأما الضرارية: فهم أتباع ضِرَار بن عمرو الذي وافَقَ أصحابَنَا في أن أفعال العباد مخلوقة للَّه تعالى وأكسابٌ للعباد، وفي إبطال القول بالتولُّدِ، ووافق المعتزلَةَ في أن الاستطاعة قبل الفعل، وزاد عليهم بقوله: إنها قبل الفعل ومع الفعل وبعد الفعل، وإنها بعضُ المستطيع، ووافق النجار في دعواه أن الجسم أعراض مجتمعة من لون وطعم ورائحة ونحوها من الأعراض التي لا يخلو الجسم منها.

وانفرد بأشياء منكرة:

منها قوله: بأن اللَّه تعالى يُرَى في القيامة بحاسة سادسة يَرَى بها المؤمنون ماهيَّةَ الإلٰهِ. وقال: للَّه تعالى ماهية لا يعرفها غيره يراها المؤمنون بحاسة سادسة، وتبعه على هذا القول حفص الفرد[2].

---

(١) انظر كنز العمال (١٢/ ٣٢٨٩٠).

(٢) قال ابن النديم في الفهرست: حفص الفرد من المجبرة ومن أكابرهم، نظير النجار، ويكنىٰ أبا عمرو، وكان من أهل مصر، قدم البصرة فسمع بأبي الهذيل واجتمع معه وناظره، فقطعه أبو الهذيل، وكان أولاً معتزلياً ثم قال بخلق الأفعال، وكان يكنىٰ أبا يحيى، وله من الكتب من خط ابن أخي الإسكافي مولى بني جشم: كتاب الاستطاعة، كتاب التوحيد، كتاب في المخلوق على أبي الهذيل، كتاب الرد على النصارى، كتاب الرد على المعتزلة، كتاب الأبواب في المخلوق. (انظر الفهرست لابن النديم ص: ٢٥٥).

وأنه أنكر حرف ابن مسعود[1]، وحرف أبيٍّ بن كعب[2]، وشهد بأن اللَّه تعالى لم ينزلهما، فنسب هذين الإمامين من الصحابة إلى الضلالة في مصحفيهما.

ومنها: أنه شك في جميع عامة المسلمين، وقال: لا أدري لعل سرائر العامة كلها شرك وكفر.

ومنها قوله إن معنى قولنا: إن اللَّه تعالى عالم، حي، هو أنه ليس بجاهل ولا ميت، وكذلك قياسُه في سائر أوصاف اللَّه تعالى من غير إثباتِ معنًى أو فائدة سوى نفي الوصف بنقيض تلك الأوصاف عنه.

الفصل السابع من هذا الباب

في ذكر مقالات الكَرّامية، وبيان أوصافها

الكَرَّامية بخراسان ثلاثة أصناف: حقائقية، وطرائقية، وإسحاقية.

وهذه الفرق الثلاث لا يكفر بعضُها بعضاً وإن أكْفَرَها سائر الفرق؛ فلهذا عددناها فرقة واحدة.

---

(١) عبد اللَّه بن مسعود الهذلي، أحد القراء الأربعة، ومن أهل السوابق في الإسلام، ومن علماء الصحابة رضي اللَّه عنهم أجمعين، هاجر الهجرتين وصلى القبلتين، وشهد له رسول اللَّه ﷺ بالجنة، وسبب إسلامه أنه مر عليه النبي ﷺ وهو يرعى غنماً بمكة لعقبة بن أبي معيط، فأخذ النبي ﷺ منها شاة حائلاً وحلبها فشرب وسقى أبا بكر، فقال له ابن مسعود: علمني من هذا القول؟ فمسح رأسه وقال: «إنك عليم معلم» ومن كلامه رضي اللَّه عنه: لا يسأل أحدكم عن نفسه إلا القرآن، فإن كان يحب القرآن فهو يحب اللَّه، وإن كان يبغض القرآن فهو يبغض اللَّه. وقال رضي اللَّه عنه: الذكر ينبت الإيمان في القلب كما ينبت الماء البقل، والغنى ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل. توفي سنة اثنتين وثلاثين للهجرة عن نيف وستين سنة ودفن بالبقيع. (انظر شذرات الذهب ١/ ٣٨).

(٢) أُبي بن كعب أحد الأربعة الذين جمعوا القرآن، وأمر اللَّه نبيه أن يقرأ عليه سورة «لم يكن» وسماه له، وناهيك بها وقال له: «ليهنك العلم يا أبا المنذر» توفي سنة اثنتين وعشرين للهجرة. (انظر شذرات الذهب ١/ ٣٢).

وزعيمها المعروف محمد بن كَرَّام كان مطروداً من سجستان إلى غرجستان[1] وكان أتباعه في وقته أوغاد شورمين[2] وأفشين، وورد نيسابور في زمان ولاية محمد بن طاهر بن عبد اللَّه بن طاهر، وتَبِعَه على بدعته من أهل سواد نيسابور شِرْذِمَة من أكَرَةِ القُرَى والدُّهْم.

وضلالات أتباعه اليوم متنوعة أنواعاً لا نعدُّها أرباعاً ولا أسباعاً، لكنا نزيد على الآلاف آلافاً، ونذكر منها المشهور، الذي هو بالقبح مذكور.

فمنها: أن ابن كَرَّام دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده، وزعم أنه جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التي منها يلاقي عرشه، وهذا شبيه بقول الثَّنَوِية: إن معبودهم الذي سموه نوراً يتناهى من الجهة التي تُلاقِي الظلام وإن لم يتَنَاَه من خمس جهات. وقد وصف ابن كرام معبوده في بعض كتبه بأنه جوهر كما زعمت النصارى أن اللَّه تعالى جوهر، وذلك أنه قال في خطبة كتابه المعروف بكتاب عذاب القبر: إن اللَّه تعالى أحَدِيُّ الذات أحَدِيُّ الجوهر، وأتباعه اليوم لا يبوحون بإطلاق لفظ الجوهر على اللَّه تعالى عند العامة خوفاً من الشناعة عند الإشاعة، وإطلاقهم عليه اسم الجسم أشْنع من اسم الجوهر، وامتناعُهم من تسميته جوهراً مع قولهم بأنه جسم كامتناع شيطان الطاق من الروافض من تسمية الإلٰه جسماً مع قوله بأنه على صورة الإنسان، وليس على الخذلان في سوء الاختيار قياس.

وقد ذكر ابن كَرّام في كتابه أن اللَّه تعالى مماسٌّ لعرشه، وأن العرش مكان له،

---

(١) غرجستان وهي: غرشستان (بالفتح ثم السكون وشين معجمة وسين مهملة وتاء مثناة من فوق وآخره نون) ولاية برأسها هراة في غربيها، والغور في شرقيها، ومرو الروذ عن جنوبها، ناحية واسعة كثيرة القرى وبها نهر هو مرو الروذ، وعلى هذه الولاية درب وأبواب عديدة لا يمكن دخولها إلا بإذنه، ولها مدينتان تسمى إحداهما لسنين والأخرى سُورمين، وهما متقاربان في الكبر بينهما مرحلة. (انظر مراصد الاطلاع ٢/ ٩٨٩).

(٢) كذا في الأصل، ولعلها شروين، جبال شروين في أطراف طبرستان مجاورة الديلم وجبلان، وهي جبال ممتنعة صعبة ليس في تلك الولاية أمنع منها ولا أكبر شجراً ودغلاً. (انظر في هذا الاطلاع ٢/ ٧٩٤).

وأبدل أصحابه لفظَ المماسَّة بلفظ الملاقاة منه للعرش، وقالوا: لا يصح وجودُ جسم بينه وبين العرش إلا بأن يحيط العرش إلى أسفل، وهذا معنى المماسة التي امتنعوا من لفظها.

واختلف أصحابه في معنى الاستواء المذكور في قوله: ﴿الرَّحْمٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[1].

فمنهم: من زعم أن كل العرش مكان له، وأنه لو خلق بإزاء العرش عُرُوشاً مُوَازية لعرشه لصارت العروش كلها مكاناً له؛ لأنه أكبر منها كلها، وهذا القولُ يوجب عليهم أن يكون عرشُه اليوم كبعضه في عرضه.

ومنهم من قال: إنه لا يزيد على عرشه في جهة المماسَّة، ولا يفضل منه شيء على العرش، وهذا يقتضي أن يكون عرضه كعرض العرش.

وكان من الكَرَّامية بنيسابور رجل يعرف بإبراهيم بن مهاجر ينصر هذا القولَ ويناظر عليه.

وزعم ابن كَرَّام وأتباعه أن معبودهم محل للحوادث، وزعموا أن أقواله وإرادته وإدراكاته للمرئيات، وإدراكاته للمسموعات، وملاقاته للصفحة العليا من العالم، أعراضٌ حادثة فيه، وهو محل لتلك الحوادث الحادثة فيه. وسموا قوله للشيء: ﴿كُنْ﴾ خَلْقاً للمخلوق، وإحداثاً للمُحْدَث، وإعلاماً للذي يعدم بعد وجوده، ومنعوا من وصف الأعراض الحادثة فيه بأنها مخلوقة أو مفعولة أو مُحْدَثة.

وزعموا أيضاً أنه لا يحدث في العالم جسم ولا عرض إلا بعد حدوث أعراض كثيرة في ذات معبودهم، منها: إرادته لحدوث ذلك الحادث، ومنها: قوله لذلك الحادث كن على الوجه الذي عَلم حدوثه عليه، وذلك القول في نفسه حروف كثيرة كلُّ حرفٍ منها عرضٌ حادث فيه، ومنها: رؤية تحدث فيه يرى بها ذلك الحادث، ولو لم تحدث فيه الرؤية لم ير ذلك الحادث، ومنها: استماعه لذلك الحادث إن كان

(١) سورة طه، الآية: ٥.

مسموعاً.

وزعموا أيضاً أنه لا يعدم من العالم شيء من الأعراض إلا بعد حدوث أعراض كثيرة في معبودهم: منها: إرادته لعدمه، ومنها: قوله لما يريد عدمه: كن معدوماً، أو إفْنَ، وهذا القول في نفسه حروف كلُّ حرفٍ منها عرضٌ حادثٌ فيه، فصارت الحوادث الحادثة في ذات الإلٰهِ عندهم أضعافَ أضعاف الحوادث من أجسام العالم وأعراضها.

واختلفت الكَرَّامية في جواز العدم على تلك الحوادث الحادثة في ذات الإلٰهِ بزعمهم؛ فأجاز بعضهم عدمها، وأحال عدمَهَا أكثرُهم، وأجمع الفريقان منهم على أن ذات الإلٰهِ لا يخلو في المستقبل عن حلول الحوادث فيه، وإن كان قد خلا منها في الأزل، وهذا نظير قول أصحاب الهَيُولٰى إن الهَيُولٰى كانت في الأزل جوهراً خالياً من الأعراض، ثم حدثت الأعراض فيها، وهي لا تخلو منها في المستقبل.

واختلفت الكرَّامية في جواز العدم على أجسام العالم، فأحال ذلك أكثرهم، وضَاهَوْا بذلك مَنْ زعم من الدهرية والفلاسفة أن الفَلَكَ والكواكب طبيعة خامسة لا تقبل الفساد والفناء.

وكان الناس يتعجبون من قول المعتزلة البصرية: إن اللَّه تعالى يقدر على إفناء الأجسام كلها دفعة واحدة، ولا يقدر على إفناء بعضها مع بقاء بعض منها. وزال هذا التعجُّبُ بقول من زعم من الكرامية: إنه لا يقدر على إعدام جسم بحال.

وأعْجَبُ من هذا كله أن ابن كَرَّام وصف معبودهُ بالثقل، وذلك أنه قال في كتاب (عذاب القبر) في تفسير قول اللَّه عز وجل ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾[1]: إنها انفطرت من ثقل الرحمٰن عليها.

ثم إن ابن كَرَّام وأكْثَرَ أتباعه زعموا أن اللَّه تعالى لم يزل موصوفاً بأسمائه

(١) سورة الانفطار، الآية: ١.

المشتقَّة من أفعاله عند أهل اللغة، مع استحالة وجود الأفعال في الأزل، فزعموا أنه لم يزل خالقاً رازقاً مُنْعِماً من غير وجود خَلْق ورَزْق ونعْمة منه، وزعموا أنه لم يزل خالقاً بخالقية فيه، ورازقاً برازقية فيه، وقالوا: إن خالقيته قدرته على الخَلْق، ورازقيته قدرته على الرَّزْق، والقدرة قديمة، والخلق والرزق حادثان فيه بقدرته، وقالوا: بالخَلْق يصير المخلوق من العالم مخلوقاً، وبذلك الرَّزْق الحادث فيه يصير المرزوق مرزوقاً.

وأعْجَبُ من هذا فَرْقُهم بين المتكلم والقائل، وبين الكلام والقول، وذلك أنهم قالوا: إن اللَّه تعالى لم يزل متكلماً قائلاً، ثم فَرَقُوا بين الاسمين في المعنى، فقالوا: إنه لم يزل متكلماً بكلام هو قدرته على القول، ولم يزل قائلاً بقائلية لا بِقَوْلٍ، والقائلية قدرتُه على القول، وقوله حُروفٌ حادثة فيه، فقول اللَّه تعالى عندهم حادث فيه، وكلامه قديم.

قال عبد القاهر: ناظَرْتُ بعضَهم في هذه المسألة، فقلت له: إذا زعمت أن الكلام هو القدرة على القول، والساكت عندك قادر على القول في حال سكوته، لزمك على هذا القول أن يكون الساكتُ متكلماً، فالتزم ذلك.

ومن تدقيق الكَرَّامية في هذا الباب قولهم: إنا نقول: إن اللَّه تعالى لم يزل خالقاً رازقاً على الإطلاق، ولا نقول بالإضافة إنه لم يزل خالقاً للمخلوقين، ورازقاً للمرزوقين، وإنما نذكر هذه الإضافة عند وجود المخلوقين والمرزوقين.

وقالوا على هذا القياس: إن اللَّه تعالى لم يزل معبوداً، ولم يكن في الأزل معبود العابدين، وإنما صار معبود العابدين عند وجود العابدين ووجود عبادتهم له.

ثم إن ابن كرَّام ذكر في كتابه المعروف بـ(عذاب القبر) باباً له ترجمة عجيبة فقال: (باب في كيفوفية اللَّه عز وجل) ولا يدري العاقل مما ذا يتعجب أمن جسارته على إطلاق لفظ الكيفية في صفات اللَّه تعالى أم من قبح عبارته عن الكيفية بالكيفوفية؟ وله من جنس هذه العبارة أشكال.

منها: قوله في باب الرد على أصحاب الحديث في الإيمان: فإن قالوا بأُحمُوقيتهم الإيمان قول وعمل قيل لهم كذا.

وكذا قد عبر عن مكان معبوده في بعض كتبه بالحيثوثية، وهذه العبارات السخيفة لائقة بمذهبه السخيف.

ثم إنه مع أصحابه تكلموا في مقدورات اللَّه تعالى، فزعموا أنه لا يقدر إلا على الحوادث التي تحدث في ذاته من إرادته وأقواله وإدراكاته وملاقاته لما يلاقيه فأما المخلوقات من أجسام العالم وأعراضها فليس شيء منها مقدوراً للَّه تعالى، ولم يكن اللَّه تعالى قادراً على شيء منها مع كونها مخلوقة، وإنما خلق كل مخلوق من العالم بقوله: ﴿كن﴾ لا بقدرته.

وهذه بدعة لم يُسْبَقُوا إليها؛ لأن الناس قبلهم ما اختلفوا في مقدورات اللَّه تعالى، على مذاهب أهل السنة والجماعة كل مخلوق كان مقدوراً للَّه تعالى قبل حدوثه، وهو محدِثُ جميع الحوادث بقدرته، وزعم معمر أن الأجسام كلها كانت مقدورة له قبل أن خلقها، وليست الأعراض مخلوقة له ولا مقدورة له، وقال أكثر المعتزلة: إن الأجسام والألوان والطعوم والروائح وسائر أجناس الأعراض كانت مقْدورة للَّه تعالى، وإنما امتنعوا من وصفه بالقدرة على مقدورات غيره، وقالت الجَهْمِيَّة: الحوادث كلها مقدورة للَّه تعالى، ولا قادر ولا فاعل غيره، وما قال أحد قبل الكرامية باختصاص قدرة الإلٰهِ بحوادث تحدث في ذاته بزعمهم، تعالى اللَّه عن قولهم علواً كبيراً!

ثم إنهم تكلموا في باب التعديل والتحوير بعجائب، منها قولهم: يجب أن يكون أول شيء خلقه اللَّه تعالى جسماً حياً يصح منه الاعتبار، وزعموا أنه لو بدأ بخلق الجمادات لم يكن حكيماً، وزادوا في هذه البدعة على القَدَرية في قولها لا بد من أن يكون في الخلق من يصح منه الاعتبار، وليس بواجب أن يكون أول الخلق حياً يصح منه الاعتبار.

وقد ردوا ببدعتهم هذه الأخبار الصحيحة في أن أول شيء خلقه اللَّه اللوح والقَلَم، ثم أجرى القلم على اللوح بما هو كائن إلى يوم القيامة.

وقالوا: لو خلق اللَّه تعالى الخلق وكان في معلومه أنه لا يؤمن به أحد منهم لكان خلقه إياهم عبثاً، وإنما حَسُنَ منه خلق جميعهم لعلمِهِ بإيمان بعضهم.

وقال أهل السنة: لو خلق الكفرة دون المؤمنين أو خلق المؤمنين دون الكفرة جاز، ولم يقدح ذلك في حكمته.

وزعمت الكَرَّامية أنه لا يجوز في حكمة اللَّه إختِرام الطفل الذي يعلم أنه إن أبْقَاهُ إلى زمان بلوغه آمَنَ، ولا اختِرام الكافر الذي لو أبقاه إلى مدةٍ آمَنَ، إلا أن يكون في اختِرامه إياه قبل وقت إيمانه صلاح لغيره.

ويلزمهم على هذا القول أن يكون اللَّه تعالى إنما اخترم إبراهيم ابن النبي ﷺ قبل بلوغه، لأنه علم أنه لو أبقاه لم يؤمن، وفي هذا قَدْح منهم في كل مَنْ مات من ذراري الأنبياء طفلاً.

ومن جهالاتهم في باب النبوة والرسالة قولهم بأن النبوة والرسالة صفتان حالَّتَانِ في النبي والرسول، سوى الوحي إليه، وسوى معجزاته، وسوى عصمته عن المعصية، وزعموا أن من فعل فيه تلك الصفة وجب على اللَّه تعالى إرساله، وفرقوا بين الرسُول والمرسَلِ بأن الرسول من قامت به تلك الصفة، والمرسَل هو المأمور بأداء الرسالة.

ثم إنهم خاضوا في باب عصمة الأنبياء عليهم السلام، فقالوا: كلُّ ذنبٍ أسقط العدالة أو أوجب حداً فهم معصومون منه، وغير معصومين مما دون ذلك، وقال بعضهم: لا يجوز الخطأ عليهم في التبليغ، وأجاز ذلك بعضهم، وزعم أن النبي عليه السلام أخطأ في تبليغ قوله: ﴿وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى﴾[1] حتى قال بَعده: تلك الغرانيق العلى، وإنَّ شفاعتها ترتجى.

(١) سورة النجم، الآية: ٢٠.

وقال أهل السنة: إن تلك الكلمة كانت من تلاوة الشيطان ألقاه في خلال تلاوة النبي ﷺ، وقد قال شيخنا أبو الحسن الأشعري في بعض كتبه: إن الأنبياء بعد النبوة معصومون من الكبائر والصغائر.

وزعمت الكرَّامية أيضاً أن النبي إذا ظهرت دعوته، فمن سمعها منه أو بلغه خبره لزمه تصديقُه والإقرار به من غير توقُّف على معرفة دليله، وقد سرقوا هذه البدعَة من إباضية الخوارج الذين قالوا: إن قول النبي عليه السلام: «أنا نبي» فنفسه حجة لا يحتاج معها إلى برهان.

وزعمت الكرَّامية أيضاً أن من لم تبلغه دعوة الرسل لزمه أن يعتقد موجبات العقول، وأن يعتقد أن اللَّه تعالى أرسل رسلاً إلى خلقه.

وقد سبقهم أكثر القدرية إلى القول بوجوب اعتقاد موجبات العقول، ولم يقل أحد قبلهم بوجوب إعتقاد وجود الرسل قبل ورود الخبر عنهم بوجودهم.

وزعمت الكَرَّامية أيضاً أن اللَّه تعالى لو اقتصر على رسول واحد من أول زمان التكليف إلى القيامة وأدام شريعة الرسول الأول لم يكن حكيماً.

وقال أهل السنة: لو فعل ذلك جاز، كما قد جاز منه إدامة شريعة خاتم النبيين إلى القيامة.

ثم إن ابن كَرَّام خاض في باب الإمامة، فأجاز كون إمامين في وقت واحد، مع وقوع الجدال وتعاطي القتال، ومع الاختلاف في الأحكام، وأشار في بعض كتبه إلى أن عليًّا ومعاوية كانا إمامين في وقت واحد، ووجب على أتباع كل واحد منهما طاعة صاحبه وإن كان أحدهما عادلاً والآخر باغياً، وقال أتباعه: إن علياً كان إماماً على وفق السُّنَّة، وكان معاوية إماماً على خلاف السنة، وكانت طاعة كل واحد منهما واجبة على أتباعه، فيا عَجَباً من طاعةٍ واجبةٍ على خلاف السنة.

ثم إن الكَرَّامية خاضوا في باب الإيمان، فزعموا أنه إقرار فرد على الابتداء،

وأن تكريره لا يكون إيماناً إلا من المرتد إذا أقر به بعد رِدَّته، وزعموا أيضاً أنه هو الإقرار السابق في الذَّرِّ الأول في طلب النبي عليه السلام وهو قولهم: بلى، وزعموا أيضاً أن ذلك القول باقٍ أبداً لا يزول إلا بالردة، وزعموا أيضاً أن المقر بالشهادتين مؤمن حقاً وإن اعتقد الكفر بالرسالة، وزعموا أيضاً أن المنافقين الذين أنزل اللَّه تعالى في تكفيرهم آياتٍ كثيرةً كانوا مؤمنين حقاً، وأن إيمانهم كان كإيمان الأنبياء والملائكة، وقالوا في أهل الأهواء من مخالفيهم ومخالفي أهل السنة: إن عذابهم في الآخرة غير مؤبَّد، وأهل الأهواء يَرَوْنَ خلود الكَرَّامية في النار.

ثم إن ابن كرَّام أبدع في الفقه حماقاتٍ لم يُسْبق إليها.

منها: قوله في صلاة المسافر: إنه يكفيه تكبيرتان، من غير ركوع ولا سجود ولا قيام ولا قعود ولا تشهد ولا سلام.

ومنها: قوله بصحة الصلاة في ثوب كله نجس، وعلى أرض نجسة، ومع نجاسة ظاهر البدن، وإنما أوجب الطهارة عن الأحداث دون الأنجاس.

ومنها قوله بأن غسل الميت والصلاة عليه سُنَّتَان غير مفروضتين، وإنما الواجبُ كفنه ودفنه.

ومنها: قوله بصحة الصلاة المفروضة والصوم المفروض والحج المفروض بلا نية، وزعم أن نية الإسلام في الابتداء كافية عن نية كل فريضة من فرائض الإسلام.

وكان في عصرنا شيخ للكَرَّامية يعرف بإبراهيم بن مهاجر، اخترع ضلالة لم يُسْبق إليها، فزعم أن أسماء اللَّه عز وجل كلها أعراض فيه، وكذلك اسم كل مسمى عَرَضٌ فيه، فزعم أن اللَّه تعالى عرضٌ حالٌّ في جسم قديم، والرحمٰن عرض آخر، والرحيم عرض ثالث، والخالق عرض رابع، وكذلك كل اسم للَّه تعالى عرض غير الآخر، فاللَّه تعالى عنده غير الرحمٰن، والرحمٰن غير الرحيم، والخالق غير الرازق، وزعم أيضاً أن الزاني عرضٌ في الجسم الذي يضاف إليه الزنى، والسارق عرض في

الذي تضاف إليه السرقة، وليس الجسم زانياً ولا سارقاً، فالمجلود والمقطوع عنده غير الزاني والسارق، وزعم أيضاً أن الحركة والمتحرك عَرَضَان في الجسم، وكذلك السواد والأسود عرضان في الجسم، وكذلك العلم والعالم، والقدرة والقادر، والحي والحياة، كلُّ ذلك أعراض غير الأجسام، فالعلم عنده لا يقوم بالعالم، وإنما يقوم بمحل العالم، والحركة لا تقوم بالمتحرك، وإنما تقوم بمحل المتحرك.

قال عبد القاهر: ناظرت ابن مهاجر هذا في مجلس ناصر الدولة أبي الحسن محمد بن إبراهيم بن سيمجور صاحب جيش السامانية في سنة سبعين وثلاثمائة في هذه المسألة، وألزمته فيها أن يكون المحدود في الزنى غير الزاني، والمقطوع في السرقة غير السارق، فالتزم ذلك، فألزمته أن يكون معبوده عرضاً، لأن المعبود عنده اسم، وأسماء اللَّه تعالى عنده أعراض حالة في جسم قديم، فقال: المعبود عرض في جسم القديم، وأنا أعبد الجسم دون العرض، فقلت له: أنت إذن لا تعبد اللَّه عز وجل، لأن اللَّه تعالى عندك عرض، وقد زعمت أنك تعبد الجسم دون العرض.

وفضائح الكَرَّامية على الأعداد، كثيرة الأمداد، وفيما ذكرنا منها في هذا الفصل كفاية، واللَّه أعلم.

الفصل الثامن

في بيان مذاهب المُشَبِّهة من أصناف شتى

اعلموا ـ أسعدكم اللَّه ـ أن المُشبِّهة صنفان: صنف شبهوا ذات البارىء بذات غيره، وصنف آخرون شبهوا صفاته بصفات غيره، وكل صنف من هذين الصنفين مفترقون على أصناف شتى.

والمشبهة الذين ضلوا في تشبيه ذاته بغيره أصناف مختلفة، وأول ظهور التشبيه صادر عن أصناف من الروافض الغُلاَة.

فمنهم: السَّبَئِية الذين سموا علياً إلٰهاً، وشبَّهوه بذات الإلٰه، ولما أحْرَقَ قوماً

منهم قالوا له: الآن علمنا أنك إله؛ لأن النار لا يعذب بها إلا اللَّه.

ومنهم: البيانية: أتباع بَيَان بن سمعان الذي زعم أن معبوده إنسان من نور على صورة الإنسان في أعضائه، وأنه يفنى كله إلا وجهه.

ومنهم: المُغِيرية: أتباع المغيرة بن سَعيد العِجْلي الذي زعم أن معبوده ذو أعضاء، وأن أعضاءه على صور حروف الهجاء.

ومنهم المنصورية: أتباع أبي منصور العجلي الذي شبه نفسه بربه، وزعم أنه صعد إلى السماء، وزعم أيضاً أن اللَّه مسح يده على رأسه، وقال له: يا بُنَيَّ بلغ عني.

ومنهم: الخطابية الذين قالوا بإلٰهية الأئمة وبإلٰهية أبي الخطاب الأسدي.

ومنهم: الذين قالوا بإلٰهية عبد اللَّه بن معاوية بن عبد اللَّه بن جعفر.

ومنهم: الحُلولية الذين قالوا بحلول اللَّه في أشخاص الأئمة وعبدوا الأئمة لأجل ذلك.

ومنهم الحلولية الحلمانية المنسوبة إلى أبي حلمان الدمشقي الذي زعم أن الإلٰهَ يحل في كل صورة حسنة، وكان يسجد لكل صورة حسنة.

ومنهم: المقنعية المبيضة بما وراء نهر جَيْحُون[1] في دعواهم المُقَنَّع كان إلٰهاً، وأنه مصور في كل زمان بصورة مخصوصة.

ومنهم: العذافرة الذين قالوا بإلٰهِيَّة ابن أبي العذافر المقتول ببغداد.

وهذه الأصناف الذين ذكرناهم في هذا الفصل كلهم خارجون عن دين الإسلام

(١) جيحون (بالفتح ثم السكون وحاء وواو ونون). وهو وادي خراسان وعليه مدينة اسمها جيحان، ينسب إليها مخرجه من جبل يقال له: ربو ساران يتصل بناحية السند والهند وكابل، ومنه عين تخرج من موضع يقال له: عندمس، في أوله عدة أنهار تجتمع فيكون منها هذا النهر العظيم، ويمر بعدة بلاد حتى يصل إلى خوارزم ثم يصب في بحيرة تعرف ببحيرة خوارزم، وبينها وبين خوارزم ستة أيام. (انظر مراصد الاطلاع ١/ ٣٦٥).

وإن انتسبوا في الظاهر إليه.

وسنذكر تفصيل مقالة كل صنف منهم في الباب الرابع من أبواب هذا الكتاب إذا انتهينا إليه إن شاء اللَّه عز وجل.

وبعد هذا فرق من المشبهة عَدَّهم المتكلمون في فرق الملة لإقرارهم بلزوم أحكام القرآن، وإقرارهم بوجوب أركان شريعة الإسلام من الصلاة والزكاة والصيام والحج عليهم، وإقرارهم بتحريم المحرمات عليهم، وإن ضلوا وكفروا في بعض الأصول العقلية.

ومن هذا الصنف هشامية منتسبة إلى هشام بن الحكم الرافضي الذي شَبَّه معبوده بالإنسان، وزعم لأجل ذلك أنه سبعة أشبار بشبر نفسه، وأنه جسم ذو حد ونهاية، وأنه طويل، عريض، عميق، وذو لون، وطعم، ورائحة، وقد روى عنه أن معبوده كسبيكة الفضة، وكاللؤلؤة المستديرة، وروى عنه أنه أشار إلى أن جبل أبي قُبَيْس أعْظَمُ منه، وروى عنه أنه زعم أن الشعاع من معبوده متصل بما يراه، ومقالته في هذا التشبيه على التفصيل الذي ذكرناه في تفصيل أقوال الإمامية قبل هذا.

ومنهم: الهشامية المنسوبة إلى هشام بن سالم الجواليقي الذي زعم أن معبوده على صورة الإنسان، وأن نصفه الأعلى مُجَوَّف ونصفه الأسفل مُصْمَت، وأن له شعرة سوداء وقلباً تنبع منه الحكمة.

ومنهم اليونسية المنسوبة إلى يونس بن عبد الرحمٰن القُمِّي الذي زعم أن اللَّه تعالى يحمله حَمَلَةُ عرشه، وإن كان هو أقوى منهم، كما أن الكركي تحمله رجلاه، وهو أقوى من رجليه.

ومنهم المشبهة المنسوبة إلى داود الجواربي الذي وصف معبوده بأن له جميع أعضاء الإنسان إلا الفرج واللحية.

ومنهم: الإبراهيمية المنسوبة إلى إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي، وكان من

جملة رواة الأخبار، غير أنه ضل في التشبيه، ونسب إلى الكذب في كثير من رواياته.

ومنهم: الخابطية من القَدَرية، وهم منسوبون إلى أحمد بن خابط، وكان من المعتزلة المنتسبة إلى النَّظَّام، ثم إنه شبه عيسى ابن مريم بربه، وزعم أنه الإلٰه الثاني، وأنه هو الذي يحاسب الخلق في القيامة.

ومنهم الكرامية في دعواها أن اللَّه تعالى جسم له حد ونهاية، وأنه محل الحوادث، وأنه مماسٌّ لعرشه، وقد بينا تفصيل مقالاتهم قبل هذا بما فيه كفاية، فهؤلاء مشبهة للَّه تعالى بخلقه في ذاته.

فأما المشبهة لصفاته بصفات المخلوقين فأصناف:

منهم: الذين شبهوا إرادة اللَّه تعالى بإرادة خَلْقه، وهذا قولُ المعتزلة البصرية الذين زعموا أن اللَّه تعالى عز وجل يريد مُرَاده بإرادة حادثة، وزعموا أن إرادته من جنس إرادتنا، ثم ناقضوا هذه الدعوى بأن قالوا: يجوز حدوث إرادة اللَّه عز وجل لا في محل، ولا يصح حدوث إرادتنا إلا في محل، وهذا ينقض قولهم: إن إرادته من جنس إرادتنا؛ لأن الشيئين إذا كانا متماثلين ومن جنس واحد جاز على كل واحد منهما ما يجوز على الآخر، واستحال من كل واحد منهما ما يستحيل على الآخر.

وزادت الكرامية على المعتزلة البصرية في تشبيه إرادة اللَّه تعالى بإرادات عباده، وزعموا أن إرادته من جنس إرادتنا، وأنها حادثة فيه كما تحدث إرادتنا فينا، وزعموا ـ لأجل ذلك ـ أن اللَّه تعالى محل للحوادث، تعالى اللَّه عن ذلك علواً كبيراً.

ومنهم: الذين شبهوا كلام اللَّه عز وجل بكلام خلقه، فزعموا أن كلام اللَّه تعالى أصوات وحروف من جنس الأصوات والحروف المنسوبة إلى العباد وقالوا بحدوث كلامه، وأحال جمهورهم ـ سوى الجُبَّائي ـ بقاء كلام اللَّه تعالى، وقال النظام منهم: ليس في نَظْم كلام اللَّه سبحانه إعجاز، كما ليس في نظم كلام العباد إعجاز، وزعم أكثر المعتزلة أن الزنج والترك والخزر قادرون على الإتيان بمثل نَظْم

القرآن وبما هو أفصح منه، وإنما عدموا العلم بتأليف نظمه، وذلك العلم مما يصح أن يكون مقدوراً لهم.

وشاركت الكراميةُ المعتزلَةَ في دعواها حدوث قول اللَّه عز وجل، مع فَرْقِهَا بين القول والكلام في دعواها أن قول اللَّه سبحانه من جنس أصوات العباد وحروفهم، وأن كلامه قدرته على إحداث القول، وزادت على المعتزلة قولها بحدوث قول اللَّه عز وجل في ذاته، بناء على أصلهم في جواز كون الإله محلاً للحوادث.

ومنهم: الزُّرَارية أتباع زُرَارة بن أعين الرافضي في دعواها حدوث جميع صفات اللَّه عز وجل، وأنها من جنس صفاتنا، وزعموا أن اللَّه تعالى لم يكن في الأزل حياً، ولا عالماً، ولا قادراً، ولا مريداً، ولا سميعاً، ولا بصيراً، وإنما استحق هذه الأوصاف حين أحدث لنفسه حياة، وقدرة، وعلماً، وإرادة، وسمعاً، وبصراً، كما أن الواحد منا يصير حياً، قادراً، سميعاً، بصيراً، مريداً عند حدوث الحياة، والقدرة، والإرادة، والعلم، والسمع، والبصر فيه.

ومنهم: الذين قالوا من الروافض بأن اللَّه تعالى لا يعلم الشيء حتى يكون، فأوجبوا حدوث علمه كما يجب حدوث علم العالم منا.

وهذا باب إن أطلناه طال، ونشر الأذيال، وقد بينا تفصيل أقوال المعتزلة، والمشبهة، وأقوال سائر أصحاب الأهواء في كتابنا المعروف بكتاب (الملل والنحل) وفيما ذكرنا منها في هذا الباب كفاية، واللَّه أعلم.